



جامعة آل البيت

Al al-Bayt University

أثر الوحدة الوطنية على جهود مكافحة الإرهاب

في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٧

**The Impact of National Unity on The Effect of Competing Terrorism
2003-2017**

الباحث

حسين سيلان غضب المهناوي

١٦٢٠٦٠٠٠٦٠

إشراف

د. صايل فلاح السرحان

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في معهد بيت الحكمة / قسم العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٧/٢٠١٨

مُودج التفويض

أنا الطالب: حسين سيلان غضب المهناوي؛ أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم، وحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار التزام

أنا الطالب: حسين سلان غضب المهناوي الرقم الجامعي: (١٦٢٠٦٠٠٠٦٠)

تخصص: العلوم السياسية/ معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية.

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها وتعليماتها، وقراراتها سارية المفعول، المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة بعنوان:

«أثر الوحدة الوطنية على جهود مكافحة والإرهاب في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٧»

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تمّ نشرها وتخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمّل المسؤولية كاملة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:

التاريخ // ٢٠١٨

قرار لجنة المناقشة

أثر الوحدة الوطنية على جهود مكافحة الارهاب في العراق

٢٠١٧-٢٠٠٣

الباحث

حسين سلان غضب فجر المهناوي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم التوقيع



الاستاذ الدكتور: صايل فلاح السرحان مشرفاً ورئيساً

الاستاذ الدكتور: علي الشرعة عضواً

الدكتور: عاهد المشاقبة عضواً

الدكتور: وصفي الشرعة عضواً خارجياً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية، جامعه ال البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / ٢٠١٨

الفصل الدراسي الثاني: ٢٠١٧-٢٠١٨م

الإهداء

إلى وطني الممتحن... معذرةً يا أعز من كل شيء.. فإنَّ كلَّ متوقع آتٍ

إلى كلِّ مخلص لوطنه، وارتقى بحبه فوق كل شيء...

وإلى أولادي الذين تعلموا معي كيف نحب هذا الوطن، ونضحي من أجله

وإلى أساتذتي جميعاً الذين استفدتُ منهم ولو بكلمة، أهدي ثمرة جهدي المتواضع، مع فائق التقدير
والشكر لأستاذي الفاضل: (صايل السرحان) الذي أشرف عليها.

تأبي الرماح إذا اجتمعن تكسراً

وإذا افتقرن تكسرت أحادا

الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر على نعمته وتوفيقه لي في مدي بالمتابعة والعزم، وأشكر وأثني على جميع أساتذتي الأفاضل في جامعة آل البيت، وخصوصاً في معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، وكل الشكر والعرفان والاحترام إلى أساتذتي: الدكتور الفاضل (محمد أحمد المقداد) عميد المعهد والأستاذ العزيز الدكتور (صايل فلاح السرحان) الذي كان لي الأخ الكبير في التوجيه والمتابعة والإشراف. وكذلك أعضاء اللجنة المشرفة على هذه الرسالة.

وشكري وامتناني لكل من وقف معي في إعداد هذه الرسالة وإتمامها. والله الموفق.

قائمة المحتويات

ب	نموذج التفويض
هـ	الإهداء
و	الشكر والتقدير
ز	قائمة المحتويات
ط	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة:
٢	-أولاً: أهمية الدراسة
٢	-ثانياً: أهداف الدراسة
٣	-ثالثاً: مشكلة الدراسة
٣	-رابعاً: فروض الدراسة
٣	-خامساً: حدود الدراسة
٤	-سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة
٥	-سابعاً: منهجية الدراسة
٦	-ثامناً: الدراسات السابقة
٨	الفصل الأول : الدولة والوحدة الوطنية ومقوماتها.....
٨	المبحث الأول: مفهوم الوحدة وطبيعة المجتمع
٨	المطلب الأول: مفهوم الوحدة الوطنية وأهميتها
١٠	المطلب الثاني: الوحدة الوطنية وطبيعة المجتمع ومقومات تحقيقها
١٣	المبحث الثاني : الوحدة الوطنية وطبيعة الأنظمة السياسية
١٣	المطلب الأول: الأساليب القهرية في تحقيق الوحدة الوطنية
١٦	المطلب الثاني: الحكومة وموقفها من الوحدة الوطنية وكيفية إدارة الصراع والتنوع

٢١.....	الفصل الثاني : ما هي البيئة الملائمة للإرهاب وأهدافه
٢١.....	المبحث الأول: الإرهاب وأساليبه للإضرار بالمجتمع
٢١.....	المطلب الأول: الغزو الأمريكي وتعريف الإرهاب وعوامل استقطابه
٢٨.....	المطلب الثاني: قرارات بريمر وتشكيل حكومات المحاصصة
٣٢.....	المطلب الثالث: بداية التصعيد الارهابي
٣٧.....	المبحث الثاني: الوحدة الوطنية وجهود مكافحة الإرهاب
٣٧.....	المطلب الأول: إعادة الروح إلى الوحدة الوطنية
٣٩.....	المطلب الثاني: أثر الجهود الوطنية في نجاح جهود مكافحة الإرهاب
٤٣.....	الخاتمة
٤٥.....	الملاحق
٥٧.....	المصادر والمراجع
٥٧.....	أولاً: المراجع العربية والمتجمة
٦٠.....	ثانياً: المصادر الأجنبية
٦٠.....	ثالثاً: الدوريات
٦٠.....	رابعاً: الرسائل العلمية والدراسات
٦١.....	خامساً: الصحف
٦١.....	سادساً: المواقع الإلكترونية
٦٢.....	Abstract

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكم للعلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان:

"أثر الوحدة الوطنية على جهود مكافحة الإرهاب في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٧"

الباحث : حسين سيلان غضب المهناوي

إشراف: د. صايل فلاح السرحان

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى تبين أهمية الوحدة الوطنية في تعزيز الأمن والاستقرار، والحفاظ على تربة الوطن، وخصوصاً إذا ما توفرت لها عوامل تعمل على دعم جميع المستلزمات والمقومات الأساسية لها لغرض إدامتها وتهيئة الأرضية الصالحة، والحفاظ عليها باتباع النهج الوطني، وتطبيق العدالة والمساواة والنظرة الموحدة لكل فئات المجتمع وشرائحه وأعرافه ومذاهبه، وخصوصاً مثل مجتمع متعدد لهذه البنية وهو المجتمع العراقي.

وكذلك فإن هذه الدراسة تبين أهم المعلومات التي تقف في طريقها وتؤدي إلى إضعافها. مثل: الإرهاب والفساد والطائفية.

وقد اعتمدت المشكلة البحثية وأهدافها على فرض رئيسي مفاده: هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين الوحدة الوطنية وجهود مكافحة الإرهاب وذلك لأنها تأكدت بعد أن كان الارهاب حافزا ليعود الشعب وبكل فئاته إلى هويته الحقيقية في التماسك من أجل الدفاع عن الوطن بعد أن وجد أن وجوده مهدد . وقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم، والمنهج: البنائي الوظيفي؛ لمناسبتها في دراسة النشاط السياسي الداخلي والخارجي، وفيهما مدخلات ومخرجات، وعملية التفاعلات والعلاقات والأنشطة، والمنهج المرتبطة بالبناء الوظيفي في التحليل السياسي والدور في اتخاذ القرار وصنعه، وقد قُسمت الدراسة إلى فصلين ومباحث ومطالب عالجت وطرحت دور الوحدة الوطنية بمفهومها وأهميتها أثرها على الإرهاب وأساليبه الذي حاول أن يضعفها بمحاولاته الخبيثة ليمرر أهدافه.

وقد خلصت الدراسة إلى استنتاجات منها: أن الوحدة الوطنية تتناسب طردياً، وتعمل بشكل متواز مع دور الدولة في عملها وقوتها ونزاهة مؤسساتها، وأن استقلال إرادة الحكومة يشكل قاعدةً ودافعاً قوياً للحفاظ على هذه الوحدة التي تمثل بالمقابل، أهم دعامة أساسية في البناء الوطني، والحفاظ على سيادته وأمنه من أي معتد أو إرهاب، أياً كان شكله، والعكس صحيح، فإن الدولة تؤدي إلى نقطة ضعف كبيرة في الوحدة الوطنية، إذا لم تأخذ دورها ومسؤوليتها بالشكل الصحيح عند ذلك تعم الفوضى التي تنعكس على تقويض النظام والوطن.

المقدمة:

العراق بلد الحضارات وأرض الرسالات والقيم والصلابة، له تأريخ غائر في القدم مفعم بالإنجازات التاريخية، سواء كانت في اختراع الكتابة المسمارية أم العلم، عاش على أرضه منذ آلاف السنين الكثير من الأقوم، وتركت معالمها الكثير من الحضارات، حتى غدا مثلاً يحتذى به، وزينته وزادته مكانة دجلة والفرات، حيث أنهما جعلتا من أرضه أطيّب وأخصب تربة للزراعة والخيرات، وكان موقعه تاجاً يُرفع فوق بلدان المعمورة.

ونتيجة لذلك فقد طمّح فيه الطامعون من الغزاة والمعتدين، وتعرّض إلى ما تعرّض إليه من حروب ودمار وتخريب، ليرجع مرة أخرى منتفضاً وكأن روحه خالدة، مادامت أجياله حية، جيلاً يسلم إلى جيل الأمانة في الحفاظ عليه من كل طامع ومعتدٍ ومراهن على تمزيق وحدته وتماسكه الاجتماعي، وعلى الرغم من تنوعه من ناحية الطوائف والديانات والأعراق فإن ذلك يشكل ألوان الفسيفساء تالفاً وبهاءً، وعلى الرغم من انتقاله إلى عصر تشكيل الحكومات في وقت ليس بالبعيد، وبما يقرب الخمسة والتسعين سنة إلا أنه بقي محافظاً على تماسكه ومكانته، كلما تغيّرت أجناس الغزاة وأساليبهم.

وعزاؤه بأنه يشكل صمام الأمان لإخوته من العرب من جهة الشرق، وهذا سبّب له مضاعفات من الغزوات والتكالب عليه بشكل مستمر ومتعاقب، وهذا ما حصل في الغزو الأمريكي له عام ٢٠٠٣ الذي شكل حالة خطيرة في كل الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية، كونه لم يستند إلى غطاء شرعي، أو يعتمد على أسباب موجبة، ولكن تبين أن الأهداف هي شخصية ومصحية وسياسية واقتصادية تدميرية، حيث ظهرت بعد حين حقيقة ذلك، وقد كانت أهم إفرزات هذا الغزو، التي سنتناول أبعادها في رسالتنا هذه، وتأثيرها الأهم في المجتمع ووحدته، نتيجة ما استخدم من وسائل وتخطيط وتخبط مبرمج ومدروس، ابتداءً بحلّ مؤسسات الدولة وتسريح الآلف من وظائفهم وإبقائهم من دون عمل، وفتح الحدود على مصرعيها ليجعلها ممراً لمن هب ودب من المجرمين والمترزقة ومخبرات الدول المجاورة التي تحمل الكثير من الضغائن لشعبه وسيادته ودولته ومكانته وحضارته.

ناهيك عن تدمير اقتصاده والتخبط في اختيار الحكومات، وإباحة السرقة والإجرام، حتى وصل بشعبه القتل على الهوية بعد أن استُخدمت الطائفية ورقة رابحة؛ نتيجة تغذيته لها وجلب حكومة متكونة ومختارة في ضوء ذلك، فكان ما كان من الإرهاب والاحتلال وتجاوز على أرضه وممتلكاته من قبل الإرهابيين، حتى انتفض شعبه بعد أن انسحبت القوات_ مجبرة_ المحتلة وتركته يلاقي مصيره المظلم وحده، متصورة أنه سيطلب عودتها، وأنه وصل لحدّ الضعف الذي يجعله لا يستطيع الوقوف مرة أخرى، لقد قام ووقف في وجه زمر الظلام من الإرهابيين والمترزقة، وعاد مرة أخرى ليثبت أنه شعب حي؛ لأنه شعب أصيل، وله تاريخ ومقومات تقف معه وتعينه على ذلك، وما ظهر على السطح من آثار سلبية على وحدته ومكانته زائلة إن شاء الله، وكلها تحتاج إلى حكومة تنتهج نهج العدالة والمساواة والحرص على ترابه ووحدته الوطنية، ولا بدّ من وضع أولوية لذلك وهذا ما سنناقشه في رسالتنا هذه بشكل منهجيّ، معتمد على الحقائق وأرض الواقع.

-أولاً: أهمية الدراسة :

من الأمور التي ستوضحها هذه الدراسة أنّ الوحدة الوطنية إذا ما تحققت في مجتمع ما فإنها تعني تعزيز الاستقلال، والحفاظ على الوطن وحمائته من أي اعتداءات يتعرض لها، وهي إذا ما تألفت مع الحكومة فإنها تعني الاستقرار والرفاه والأمان لأي بلد، خصوصاً في الوضع الحالي المضطرب، الذي افتقد إلى كثير من الموازين، وفيه تجاوزات على القوانين، وأصبحت القوة والمصالح هي السائدة في العلاقات الدولية، وهي في وضع متغيّر من سيء إلى أسوء، نتيجة لفقدان التوازن، لذا تبرز أهمية الدراسة في محاولتها الإضافة المفيدة، على الصعيدين النظري العلمي والعملي التطبيقي.

الأهمية العلمية (النظرية):

إن هذه الدراسة قد أضافت الكثير من المعلومات الموثقة والمعتمدة لكل متطلع من فئات المجتمع والمهتمين خصوصاً ذات الاختصاص من الباحثين والطلبة.

إنها تبين الأثر الذي أدى إلى تشوه صورتها ونعني بها الوحدة الوطنية .

إن الوحدة الوطنية إذا ما توفرت لها الظروف الخصبة والدعم الحكومي والاهتمام والعدالة فإنها ستثمر عن تعزيز الأمن والأمان وهي الضمانة الأكيدة لحماية الدولة والشعب من أي تهديدات أو متغيرات .

تبين أن من أهم أعداء الوحدة الوطنية هو تشجيع الطائفية والارهاب والفساد.

الأهمية العملية (التطبيقية) :

إن هذه الدراسة إذا ما أخذت بنظر الاعتبار فإنها ستفيد جميع فئات المجتمع

تنامي الوعي وكشف خيوط المآمرة يوماً بعد يوم خلق جيلاً من الأحرار الوطنيين من شتى شرائح المجتمع يؤمنون بأن الشعب الذي لا يتوحد لا يستحق الوطن الذي يعيش فيه .

لا يمكن التعويل على ما يأتيك من خارج بلدك ليهيك الكرامة والحرية والعيش الرغيد وإنما تأتي من الداخل بالتلاحم والوقوف بوجه التحديات والحصول على الحقوق .

وقوف الشعب مع القوى الأمنية في دحر الإرهاب على الرغم من استخدام الأخير أبشع الصور والأساليب في القتل والتدمير من أجل الوصول إلى أهدافه الخبيثة .

-ثانياً: أهداف الدراسة :

إن الأهداف التي تتوخى الدراسة الوصول إليها هي:

بيان التداعيات التي أثرت على الوحدة الوطنية.

توضيح أهمية ودور الدولة في تنمية وتقوية التماسك الاجتماعي للمجتمع .

كشف بيان دور الاستراتيجية الأمريكية في العراق، وأنها تستخدم كافة الوسائل لتبقى مسيطرة على خيرات البلد؛ لتحقيق مصالحها.

حقائق طرق الإرهاب في محاولاته الملتوية لتخريب وحدة الشعب وإضعافه .

-ثالثاً: مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة السؤال المحوري التالي:

ما مدى تأثير الوحدة الوطنية على جهود مكافحة الإرهاب في العراق؟.

وتنبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

هل ترافق ظهور الإرهاب وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي مع الغزو الأمريكي غير الشرعي؟.

ما دور قرارات "بريهر" وتشكيل حكومات المحاصصة وأثرها الذي عزّز من تطبيق الاستراتيجية الأمريكية، إضافة إلى تدخلات دول الجوار السلبية _ في تأجيج العنف والإرهاب؟.

ما مدى أهمية محاولات قوات الاحتلال والحكومة العراقية _ بعد انسحاب القوات المحتلة في إنهاء الفوضى والحدّ من تنامي ظاهرة الإرهاب واتساعه؟.

ماهية الخطوات السلمية والقمعية التي اعتمدها الحكومات في إعادة الروح إلى الوحدة الوطنية ومكافحة الإرهاب والطائفية؟.

كيف كان رد الفعل إثر تدخل المرجعيات الدينية لتتلافى فشل الحكومة ضد الإرهاب واستجابة الشعب وماهي النتائج؟.

ما علاقة الارهاب بالحافز العملي الذي أيقظ الروح الوطنية لجميع فئات المجتمع بعد أن عجزت السياسة عن ذلك .

-رابعاً: فروض الدراسة:

إن لتأثير الغزو الأمريكي للعراق أكبر التحديات التي واجهتها الوحدة الوطنية .

دور الارهاب وظهوره زاد في تحفيز الروح الوطنية .

هناك تنامي من الوعي بين الشعب بدأ يتصاعد نتيجة كثرة الجرائم واشتداد الهجرات الارهابية على جميع فئات المجتمع دون تمييز .

دور الفتوة التي أطلقتها المرجعية في إعادة الروح إلى الوحدة الوطنية .

-خامساً: حدود الدراسة :

جرى تحديد الدراسة في الفترة الزمنية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٧، والسبب الذي في اعتماد الباحث سنة ٢٠٠٣ بداية هو أنّها السنة التي جرى فيها الغزو، وكان على إثر هذا الغزو الذي سبقه حصار قاسٍ وقصف مهدي وتدميري ساهم ذلك إضافة إلى تكالب ٦٠ دولة مشكلة تحالفاً مع أمريكا في تدمير البلاد مادياً ومعنوياً؛ لما استخدم فيه من أسلحة متطورة وفتاكة بذريعة إسقاط النظام والدفاع عن حقوق الإنسان، وكانت النتيجة فتح الأبواب وإباحة أرض العراق وجعل شعبه ضحية لكل الأعداء والحاquدين والإرهابيين والمترزقة.

أما بالنسبة إلى نهاية الدراسة ٢٠١٧ وذلك كوني قد شرعت في جميع مصادر هذه الدراسة لأن فيها بدأت المتغيرات الحقيقية تظهر بشكل جلي من ناحية الارهاب والطائفية والفساد وبدأ الشعب ينظم التظاهرات والاحتجاجات أي بمعنى أنه الانتقال إلى صفحة جديدة وبداية النهوض .

-سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة :

إن متغيرات الدراسة ومفاهيمها هي:

المتغير المستقل: أثر الوحدة الوطنية.

المتغير التابع: مكافحة الإرهاب.

ونبين أدناه تعريفاً اصطلاحياً وإجرائياً لكل منهما

١- المتغير المستقل: الوحدة الوطنية:

ينقسم هذا المصطلح إلى قسمين رئيسيين يتمثلان:

الوحدة: هي اجتماع الأفراد أو الأشياء ضمن مجموعة واحدة.

الوطنية: مشتقة من الوطن، فهي اجتماع أفراد تحت جنسية دولة واحدة، يدينون لها بالولاء والانتماء والحب.

وعليه يمكن أن نعرف الوحدة الوطنية بأنها زيادة لحمية التجانس الاجتماعي والسياسي في أبناء المجتمع الواحد، وبذو التفرقة العنصرية والطائفية. (الكيالي، ٢٠١٥).

التعريف الإجرائي للوحدة الوطنية:

أمكن صياغة المؤشرات الكمية التالية للوحدة الوطنية:

تعددية سياسية اجتماعية، ونعني تعدد الأحزاب والتنمية كذلك لمؤسسات المجتمع المدني.

سيادة القانون، كان الدستور هو المعين الذي ينهل منه القانون وهو الأساس في ذلك قد أنجز في سنة ٢٠٠٥ وتم الاستفتاء عليه وحصل على الأغلبية من الشعب .

احترام الحقوق والحريات، نعم كانت هناك صورة جديدة حصل عليها المواطن وهي يحق له نقد الحكومة في العلن وفي الصحافة وإبداء الرأي والاستفادة من الحريات عكس ما كان عليه سابقاً .

٢- المتغير التابع: جهود مكافحة الإرهاب:

مشتقة من جهد: أي بذل أقصى جهد، ومكافح أي: بذل كل ما يملك.

فجهود المكافحة: هي ما يستطيع الإنسان أن يقدمه من طاقة وإمكانيات وتضحيات من أجل التصدي لحالة يجدها تضر به أو بمجتمعه أو بوطنه، وتتناسب هذه الإمكانيات والتضحيات مع حجم التحدي وقوة الطرف الآخر، سواء أكان المعتدي أو المتجاوز من الداخل أم من الخارج.

وكلمة الإرهاب من رهب - رهباً، وقد أقر المجمع اللغوي بأنها كلمة حديثة في اللغة العربية، وقد عرفه الفقيه (إريك دافيد) بأنه أي عمل من أعمال العنف المسلح الذي يُرتكب لتحقيق أهداف سياسية أو فلسفية أو أيديولوجية أو دينية. (بيشتوان، ٢٠٠٦، ص٢٧).

وعرفه أحمد رفعت محمد بأنه: استخدام طريقةٍ عنيفةٍ وسيلةً، الهدف منها نشر الرعب للإجبار على اتخاذ موقف معين أو الاقتناع عن موقف معين. (محمد، ٢٠١٢، ص٢٠٤)

وتمت الإشارة إلى أن السلطة العراقية المؤقتة قد أخذت على عاتقها إصدار قانون خاص لمكافحة الإرهاب، هو القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥، سمي (قانون مكافحة الإرهاب)، إذ اشتمل هذا القانون على ست مواد فقط، تضمنت المادة الأولى تعريف الإرهاب: هو (كل فعل إجرامي يقوم به الفرد أو جماعة منظمة لاستهداف فرد أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أو وقع الأضرار بالملتملكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو استقرار الوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والخوف والفرع بين الناس، وإثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية).

ويعرّف أيضاً بأنه كل عمل يقع بالكره لغرض الحصول أو الوصول إلى هدف معين.

التعريف الإجرائي لمكافحة الإرهاب:

يمكن صياغة المؤشرات الكمية التالية لجهود مكافحة الإرهاب:

الأعمال العسكرية الميدانية، كانت القوات العسكرية والأمنية قد ساهمت بشكل في دحر الإرهاب بعد أن لاقت الدعم والتدريب ومشاركة الحشد الشعبي في ذلك من أبناء الشعب بكل فئاته .

الجهود الفكرية الهادفة لتحقيق الوحدة الوطنية، لقد خلفت التجارب وقيام المثقفين وكذلك قرار المرجعية من دعم وتوضيح أهمية الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع للوقوف بوجه الارهاب .

تعاون المواطن مع الأجهزة الأمنية، وكان من نتيجة تنامي الوعي والتجارب وأساليب الإرهاب المجرم الذي استهدف جميع فئات المجتمع أن تعاون الجميع وتكاتف وتماسك مع الأجهزة الأمنية ودعمها للقضاء عليه ودحرها .

-سابعاً: منهجية الدراسة :

لقد رأينا أنّ من الأنسب استخدام منهج: " تحليل النظم " والمنهج " البنائي الوظيفي " لدراستنا هذه؛ كونهما الأكثر استخداماً في دراسة النشاط السياسي الداخلي والخارجي، والأنسب لطبيعة هذه الدراسة،

منهج تحليل النظم:

إنّ مؤسس هذا المنهج (ديفيد إيستون) قد أكد بمفاهيم هذا المنهج أنّ النظام لديه مدخلات ومخرجات، ويشهد عملية من التفاعلات والعلاقات والأنشطة، تتحول خلالها المدخلات والمؤثرات في بنية النظام أو أنسجته إلى مخرجات وقرارات وسياسات، أو بينه وبين البيئة المحيطة، وهناك التغذية الراجعة، وهي وسيلة الربط بين المكونات الثلاث المدخلات - المخرجات - والبيئة من جهة، وتقوم على الإبقاء على النظام وحفظ وجوده واستمراره من جهة أخرى.

وقد كان اتجاه (ديفيد إيستون) في هذا المجال اتجاهاً (أمبيريقياً) في بدايته ثم تطورت جهوده لهذه النظرية بعد ذلك، وخلال عقد من الزمن وتحديداً في الستينيات وصل في تطوير نظريته إلى وضع عدد من المفاهيم الرئيسية، على أمل أن تُصبح ممكنة التطبيق (أمبيريقياً)، وخلصتها تتضمن معالجة "إيستون" صياغة لإطار نظري عام، يركز على النظام ككل وليس مجرد أجزاء منه، وكان على وعي بالتأثيرات البيئية في النظام، وإدراك الفروق بين حياة سياسية متوازنة وحياة سياسية مختلة التوازن، من هنا تمثل مفاهيم القوة أو السلطة لديه وعملية صنع القرارات أو السياسات أهمية جوهرية في تحليله للحياة السياسية كتوزيع سلطوي للقيم، يقول (ديفيد إيستون): إن الخطوة الأولى في طريق اكتشاف بؤرة الدراسة أو البحث السياسي ومركزه هي ضرورة البحث عن معنى للمفاهيم الثلاثة: السياسة أو القرار المتخذ، والسلطة، والمجتمع.

وقد استخدم "ديفيد إيستون" منهجه معتمداً النموذج الآتي:

النظام ← البيئة ← الحدود ← المدخلات ← التحويلات ← المخرجات ← التغذية الراجعة.

معتبراً إياها المدخل لتطبيق تحليل النظم، وعلاقة النظام بالشعب.

وفي هذه الدراسة كان استخدم المنهج في تحليل النظام السياسي الحاكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وطبيعة استجابته واستقباله رسائل المواطن عن طريق الوسائل المتاحة، مثل الإعلام، والأحزاب السياسية، والمنظمات، وكيفية التعامل معها، والنتائج التي تمخض عنها.

المنهج البنائي الوظيفي:

وقد أدخلنا في دراستنا المنهج "البنائي الوظيفي" للمساعدة في منهجيتنا؛ لأننا وجدناه صورة متطورة ومكملة لمنهج "ديفيد إيستون"؛ كونه يعالج محاور نظريته التي أوجدها (الموند) وعمل عليها بإدخال المفاهيم المرتبطة بالبناء والوظيفة في التحليل السياسي، وقد أضاف الدور السياسي، الذي يعتبر أحد أهم الوحدات الأساسية في النظم السياسية لدى (الموند)، وتشكيل مجموعة من الأدوار في البنية السياسية، أي أن الدور الفردي هو الوحدة الأساسية للبنية السياسية.

والدور هو نموذج منتظم للسلوك، قائم على توقعات الفرد صاحب الدور وأفعاله، وتوقعات الآخرين وأفعالهم، وتكونه هذه التوقعات والأفعال، ويضرب (الموند ويوبل) مثلاً: الناخب الذي يعطي صوته في صندوق الانتخابات، ويشكل مجموعة الناخبين هيئة ناخبة تمثل بنية سياسية تتكون من مجموعة أدوار فردية للناخبين، أما الأحزاب السياسية فهي أكثر تعقيداً عن الهيئة الناخبة حيث أن لها رئيساً أو زعيماً على رأي الموند ويوبل_ متميزاً بأدواره وأدوار مجموعة من الناشطين الحزبيين.

-ثامناً: الدراسات السابقة:

لقد ناقش كثير من الكتاب والمحللين والباحثين موضوع العراق، وكان حديث الصحافة والإعلام بشكل عام المرئي والمسموع، وما زال، لأن موضوعاً مثل العراق بدأ ولن ينتهي كونه (أي العراق) قد ظلم بكل معنى هذه الكلمة، وكان ضحية لمؤامرة كبيرة قادتها أمريكا وإسرائيل، ومن لف ودار في محيطهم، وسنعطي نبذة عن بعض هذه الدراسات، التي استخلصنا منها موضوع بحثنا.

دراسة Fepu mar (٢٠١٣) بعنوان: عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترجمة: مصطفى النعمان أحمد:

اعتمدت الباحثة قاعدة في دراستها التي ركزت على ما آلت إليه الظروف والنتائج على أرض العراق، وأسباب تفشي ظاهرة الإرهاب والعنف وتمزيق المجتمع، على أساس طائفي عرقي، نتيجة خطة كانت معدة سابقاً، وليس كما أُعلن من أسباب وأهداف، وتقول: إن الاحتلال غير سديد، عام ٢٠٠٣ حدث انهياراً سياسياً واجتماعياً غير مسبوق، وبحلول عام ٢٠٠٦ دفع الاحتلال العراق إلى الاقتراب من حافة الدول الفاشلة، من دون دعم دولي كبير، والافتقار إلى فهم العراق أو التخطيط لمستقبله، فأن قرارات الولايات المتحدة باحتلال العراق كانت محفوفة بالمخاطر بكل من الولايات المتحدة والعراق، ولقد ظهر ذلك بالهجوم الأولي الذي أعقبته عمليات نهب وسلب غير مسيطر عليها، وتفكيك لا يتم بالحكم للبنى السياسية والعسكرية تدميراً واسع النطاق، فما سياسياً واجتماعياً حيث ثبت أن الكادر الأجنبي غير قادر على تقديم بدائل أفضل، وسرعان ما بدأ العراق بالتشظي إلى مكونات عرقية وطائفية، هذه شاهدة أخرى على أهلها وأخذت تناقش من خلال زيارتها المكوكية ومساعدة قوات الاحتلال هذه الحقائق وفق نمط علمي مدروس ومستند إلى الواقع الذي عايشته عن قرب.

يتناول فيه دراسته النقدية أسباب العنف، وتناول هذه الظاهرة بروح علمية وموضوعية، مقتصرًا على معنى العنف وأنواعه، والتفسير العلمي له في ضوء النظريات العلمية التي اهتمت بهذه الظاهرة، وتحديد عوامل العنف في المجتمع العراقي، وتحليله للبنية الاجتماعية للمجتمع وفقاً لمستوى المؤسسات الاجتماعية، وفيه عرض للمؤسسة السياسية والدينية والاقتصادية والعسكرية، موضحاً العلاقة التي ترتبط بها هذه المؤسسات فيما بين وظائفها، وعلاقة كل واحدة منهن بالمجتمع العراقي، فضلاً عن دور المعطيات الوافدة من النظام العالمي الجديد في توفير المناخ الملائم للعنف، ومنها الاحتلال الأمريكي للعراق، والدور السلبي لوسائل الاتصال الجماهيري.

الجابري وعلاوي وآخرون (٢٠٠٨)، الاستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها:

ضمت هذه الدراسة عدة مقالات وتحليلات ودراسات مهمة، مجملها انصب على الاستراتيجية الأمريكية التي وضعت للتركيز على العراق، وأفضت إلى احتلال وتدمير بنيته التحتية، وتشريد شعبه بعد أن قتل الآلاف وجرح الكثير منهم، وتم تدمير اقتصاده وفتح حدوده على مصراعيها لتخبيء به الإرهابيين الذين جاءوا من كل حذب وصوب، متخذين من ترابه الطاهر قاعدة لنشر أفكارهم الدخيلة على الإسلام والمسلمين، وأنه - مع الأخذ بنظر الاعتبار والحقائق والمعطيات والمدركات التي ذكرت على مستوى أرض الواقع وما جاء من اهتمام على مستوى إعلاميين ومختصين في هذا المجال من كافة دول العالم قسم منهم من أمريكا نفسها حول ما جرى ويجري في العراق لتطبيق السياسة الأمريكية وفق استراتيجية أعدت لهذا الغرض - فأن من الأسباب الأساسية والجوهرية للتدهور الذي شمل كافة شؤون الحياة، وعلى رأسها التدهور الأمني وتداعياته تبقى مرتبطة بالاحتلال وسياساته واستراتيجياته التي لم تقم بالنهوض بمسؤوليتها الدولية كما ينبغي وفق القوانين والأعراف بصفتها - كيف ما تكون سواء غازية أو محتلة أو مخلصّة - للحفاظ على أمته، وهذا ينعكس على المستقبل، فهي التي مهدت له وأضعفت قاعدته، وكانت هذه أهم ما جرى مناقشته وتحليله ودراسته بشكل رصين وأدلة واضحة معتمدة على الوقائع والنتائج.

دراسة Wely Klark (٢٠٠٤)، العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية:

وقد ذكر عن حادثة تتم عن أهداف الغزو الأمريكي للعراق، وتجري دراسته كجزء من خطة مملّة تعتمد على خمس سنوات وأنّ هناك سبعة بلدان تبدأ بالعراق ثم سوريا ولبنان وليبيا وإيران والصومال والسودان، كان ذلك دليلاً آخر على نهج الحرب الباردة، يجب أن يكون للإرهاب (دولة راعية) فمهاجمة دوله مع الثقة بالقدرة التامة على إسقاطها أجدى بكثير من مطاردة أفراد غامضة وجمعيات مستترة، وكان العراق انسب لذلك.

وإن دراستنا قد استفادت من هذه الدراسات القيّمة مجملها، وركزت على موضوع لم يتطرق له بشكل مركز الإخوان الذين سبقونا، وهو أنّ الوحدة الوطنية هي الرهان الرابع في مكافحة الإرهاب، كونه موضوعاً ذا أهمية، وله علاقة كبيرة في تعزيز دور الدولة والقوى الأمنية في التصدي لجميع المخططات والاستراتيجيات الحديثة والمعادية.

د. علي الوردي (٢٠٠٥)، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، وقد أوضح هذا الدكتور الذي يعتبر عالماً في المجتمع وخصوصاً العراقي طبيعة تكوينات المجتمع العراقي بتقسيماته الديمغرافية وأهم خصائصه التي يتصف وكيفية معاشته بعضه لبعض وقد انفرد في هذه الدراسة بأن المجتمع قد تكون له صفات مركبة يختلف فيها عن باقي المجتمعات وخصوصاً العربية.

الفصل الأول : الدولة والوحدة الوطنية ومقوماتها

مقدمة:

لغرض معرفة أهمية الوحدة الوطنية وأثرها في تعزيز تماسك المجتمع بكل طوائفه وشرائحه لا بدّ من بيان مفهوما وعلاقتها بطبيعة المجتمع؛ حتى يكون هناك إلماماً بجدلية هذه العلاقة وهذا ما سنوضحه في المبحثين التاليين.

المبحث الأول: مفهوم الوحدة وطبيعة المجتمع

سننتظر مفهوم الوحدة الوطنية، ثم سنوضح طبيعة المجتمع العراقي بكل طوائفه وأعرافه ودياناته في المطالبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم الوحدة الوطنية وأهميتها :

لغرض الوقوف على أهمية الوحدة الوطنية بالنسبة للفرد والمجتمع لا بدّ من أن نبيّن:

أولاً: مفهوم الوحدة الوطنية:

ونقول إن هذا المفهوم يقسم إلى قسمين، أحدهما يكمل الآخر، على النحو الآتي:

ممکن أن نطرح السؤال الآتي ونجيب عليه: (ما معنى الوحدة؟)

ونقول: هي اجتماع الأشياء والأفراد ضمن مجموعة واحدة، بمعنى آخر تجميع الأشياء المتفرقة في كلاً واحدٍ مطردٍ.

أما بالنسبة للوطنية فتعني: انتماء شخص أو أشخاص مهما بلغت انتماءاتهم العرقية والطائفية والمذهبية إلى دولة معينة يحملون جنسيتها، ويدينون لها بالولاء، على اعتبارها (أي الدولة) ما هي إلا مجموعة من الناس تستقر في أرض محددة سواء أكان إقليم أم وطناً، وتخضع لحكومة منظمة، وهناك رأي آخر لدى بعض الباحثين المعترضين، خصوصاً أصحاب الفكر السياسي المعاصر حول مفهوم الوحدة مفاده أنها: اتحاد اختياري بين مجموعة أو مجموعات تدرك أنّ وحدتها تُكسبها نمواً زائداً ومميزات اقتصادية وسياسية، وتعزز من مكانتها على الصعيدين الدولي والعالمي (البغدادي، ٢٠١٧).

وآخرون يقولون بأن مفهوم الوطنية استمد من كلمة الوطن الذي هو عامل دائم وأساسي للوحدة الوطنية، والتي فيها كانت كلمة (وَطَنِيٌّ) وهي ما يوصف بها كل شخص يقيم في الوطن تعبيراً عن انتماء المجتمع وتفانيه في خدمته والإخلاص له، وأنّ الأساس في الوحدة الوطنية هو الإنسان الذي يعيش في هذا الوطن، والذي يكون ارتباطه به أساساً يمتد على التاريخ والعلاقات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية، وكان اختياره لهذا الوطن عن طيب خاطر وأنّ الوحدة الوطنية هي أحد أبرز الركائز الوطنية، وأحد أهم دعائم ومقوماته التي تجمع وتربط بين أبناء الوطن الواحد، وتقوم بشكل أساسي على حبهم لهذا الوطن وانتماءهم له ودفاعهم عنه ضد أي قوة خارجية تحاول إيذاءه، أو السيطرة عليه، بأي شكل من الأشكال، وتوحدتهم على نفس المبادئ، والعادات والتقاليد ضمن المساحة التي يعيشون فوقها من الأرض، وأينما تحل الوحدة الوطنية تختفي كافة الشرور والخلافات والأحقاد والعنف والإرهاب والعنصرية والطائفية وتسود أجواء المحبة والتسامح والتكاتف والتعايش. (صبري، ١٩٨٢، ص ٩٢).

أهمية الوحدة الوطنية :

تتسع أهمية الوحدة الوطنية لتشمل الفرد والمجتمع: (الياسين، ٢٠٠٤، ص ٢٥).

أن وقوف أبناء الوطن جنباً إلى جنب مع بعضهم من شأنه أن يعزز من قوتهم وروابطهم ويمنحهم الثقة بالنفس في التصدي لأي عدوان خارجياً كان أو داخلياً، سواء كان متمرداً أم متطرفاً، وبالتالي يحمون وطنهم وأنفسهم من شروره وأضراره؛ لأنه يشمل الجميع وليس فرداً واحداً.

كما أن الوحدة الوطنية لها الفائدة العظيمة إذا ما تحققت، عن طريق التقليل من نسبة المشاكل الداخلية الاجتماعية التي تعاني منها الكثير من المجتمعات، وخصوصاً إذا كانت متكونة من عدة مراجع وطوائف، وهذه المشاكل والأضرار تسبب _ إضافة إلى ذلك وبشكل عام _ أذى بالمصلحة العامة، وأن من أهم أوجه الوحدة التي تساعد في الوقوف بوجه هذه التحديات هي سيادة مفاهيم المحبة والوَدِّ والتعاون، التي يكون لها الأثر الفعال للوقوف بوجه التخريب والجرائم والتصدي لها. (جابر، ٢٠١٢، ص ١٠)

تساهم بشكل فاعل ونزيه ومخلص بالنهوض بكافة قطاعات الدولة وتهيئ الطريق نحو مستقبل مشرق وتفاؤل مفعم بالأمل والجدية لكل فئات المجتمع.

أنها تزود الشخص وتولد لديه شعوراً بالانتماء نحو وطنه والتصاقه به وحبه له ولأبناء شعبه حيث يعبر عن ذلك بإخلاصه في عمله، فيقوم بالعمل والسعي لتطوير نفسه ليكون عنصراً فعالاً ومثمراً للنهوض مع الآخرين بدولته التي تمثل دولة الكل.

تولد الاطمئنان والأمان لجميع أفراد الشعب؛ لأنهم يشعرون بأنهم شعب واحد وخصوصاً إذا تزامنت مع منسجي العدل والمساواة لدى الدولة التي تحكم هذا المجتمع حيث يحس الجميع بأنهم سواء أمام القانون الذي يحميهم من كل تجاوز أو ضلل.

الدول وبناء الإنسان والمجتمع :

إذا أردت أن تبني شعباً، فإن من الخطأ أن تستنسخ تجربة من الخارج؛ لأنها لن تنجح ما لم توجد أسسها أرضية الوطن وبيئته وواقعه، ولا يخفى على أحد أهمية قيام الشعب في بناء الدولة وتبنيها، والحفاظ على مؤسساتها إذا ما تعرضت الدولة للخطر في وقت ما، وتبقى بنية الشعب هي التي تحدد ما يكون، لذلك يجب أن نهتم ببناء الشعب ونجعله الهدف الأهم، ومن أهم هذه الأسس: تعميق الصلة بين الدولة والمجتمع عن طريق الولاء والهوية الوطنية، وهذا لا يتم بقرار، ولا يتحقق بالنوايا بل لا بد من تغيير سابق في المجتمع، والدولة الحديثة لا تقتصر وظيفتها على تقديم الخدمات لمواطنيها فحسب، بل هي أيضاً أداة لعقله المواطن والمجتمع أنها ليست مجرد أجهزة تعمل على تحقيق المنافع العامة، إنها أيضاً أداة لنشر قيم العقل والمنفعة والترشيد، كما أنها أداة للتعبئة الاجتماعية والحرص على الوحدة الوطنية للشعب، وتظهر وظيفة الدولة فيما تقوم به أيضاً في تطوير الطبقة الدنيا والوسطى في المجتمع، لاسيما في الريف، وفي بعض المناطق التي تعاني من ضعف في المعيشة والخدمات. (ماكيفر، ٢٠٠٦، ص ١٩).

وأن الدولة لا يمكن أن تحمي نفسها من مواطنيها ما لم يتطور وعيهم، ولا يمكن تطوير الوعي ما لم تشبع البطون وتجد السكن وتجد مؤسسات تقدم الخدمات لهم ومشافٍ لعلاجهم فيه، وأن العقلانية عندما تصبح حالة عامة، فإنها تعني الانسجام الذي يسود الأمة ووحدة المنطق، يكون ذلك عندما يتحمل العقل القيمة الأولى في سلم القيم، وعندها سيتحكم في القيم الأخرى تشبع الإنسانية والإنتاجية معا. (البغدادي، ٢٠١٧).

أولاً : مكونات المجتمع العراقي (البيئية، المذهبية، القومية) :

إن العراق هو بلد متعدد الأديان والمذاهب والقوميات ففيه (المسلم، المسيحي، الصابئي، الإيزيدي، الشيعي، السني، الكردي، التركماني، الآشوري، الكلداني)، إضافة إلى الاختلاف الثقافي والفكري والعقدي وتنوع الاتجاهات السياسية، (انظر الملاحق).

إذن من هذا يتبين لنا بأن العراق ليس بلداً كالبلدان أحادية الدين والقومية والمذهب، وعلى ضوء ذلك فأن مثل هذه التركيبة السيسفائية بحاجة لتشكيل مجتمع إنساني ينخرط الأفراد فيه ضمن أطر ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية ودينية. (البكري، ٢٠١١، ص ٢٨)

ويستوجب على الأفراد والفرد اتباع علاقات متنوعة ضمن هذا المجتمع ومؤسساته على اختلافها سواء كانت مدنية أم رسمية، الأمر الذي يتيح الانفصال بالمجتمع من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية التي تعمل على إجراء تغيير بشكل ملحوظ. وليحل العدل مكان الوهم الفكري وتظهر حقيقة حالة معدنه الأصيل بعد أن يتم بأدب صقل أفعاله التي كان بحاجة إليها، عندما يحل صوت أو نداء الواجب مكان الباحث الجسماني والحق مكانه الشهية وهذا هو نفس نمو مبادئ منيرة بالعقل قبل الرغبات.

ثانياً : من هنا تبرز أهم مقومات تحقيق الوحدة الوطنية والتي تشمل:

ترسيخ المواطنة لدى الفرد والمجتمع والتي تولد لديه حب الوطن والحفاظ عليه والتضحية من أجله إذا ما تعرض إلى خطر يهدد سلامة أرضه وكيانه وشعبه (سلوم، ٢٠١٣، ص ٥٣)

العمل على تحقيق التفاعل والتلاحم بين جميع أفراد الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الأيديولوجية أو الثقافية أو الدينية أو المذهبية أو الإثنية أو اللغوية أو الإقليمية أو الطبقية أو العشائرية، وبما يسهم في انضاج رأي عام عراقي شعبي وتعبوي يؤمن بأهمية المصالحة والكف عن لغة الانتقام والاختلاف في الوجهات، والحوار واتخاذ المصارحة كعامل رئيسي لردم أي فجوة من فجوات الشراكة في النسيج الاجتماعي العراقي.

كسب أي طاقة عراقية في الوقت الحاضر وعدم تعطيلها أو إهدارها يعني ذلك مكسباً مهماً للوحدة الوطنية لتفويت الفرصة لاستغلال أي عناصر من هذه الطاقات ويمكن توظيفها للإخلال بالوحدة الوطنية، وذلك بطرح برنامج وطني يتم الإعداد له بحيث تتناسب والمرحلة الجديدة ويوازي التحديات يستند على فكرة المواطنة الصادقة النقية بغض النظر عن الجنس والعرق والطائفية واحتساب رابطة المواطنة هي المعيار المشترك لصدق الثبات والرغبات في إعادة بناء الوطن (الغرباوي، ٢٠٠٦، ص ٥٨).

وضع حلول ومعالجات لمشكلة البطالة وانعكاساتها السلبية على صيرورة المجتمع العراقي الجديد التي برزت بشكل واضح بعد حل بعض الوزارات والتشكيلات التابعة لها مثل قرارات (بول برير) سنة ٢٠٠٤، وترك منتسبيها دون إيجاد فرص عمل أو توفير دخل مناسب لعوائلهم، مما خلق حالة من الامتعاض والمشاكل والتعقيدات الاجتماعية.

من الضروري استحداث مجلس أو هيئة أو مؤسسة تعنى بالوحدة الوطنية تضم في إدارتها وإشرافها وأعمالها عناصر ممثلة من جميع التيارات الفكرية والقوى السياسية التي تمثل جميع أطراف المجتمع، ويتصفون بروح وطنية مشهود لها وخبرات تخصصية في كل المجالات الواجب القيام بها والاستشارة فيها إلى أن يصدر بها قانون خاص يبين واجباتها وحقوقها وتلقى كل الاهتمام والرعاية والدعم وتضع تحت أيديها إمكانية تسهم في إنجاح عملها الذي يكون من أهم أهدافه تعميق أواصر الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع وإصدار القوانين ووضع الحلول التي تعزز هذا الهدف المهم لاتخاذ الإجراءات بالسرعة الممكنة لتنفيذها سواء كان على الصعيد الرسمي الحكومي أو الاجتماعي الديني أو الاقتصادي أو السياسي. (العادي، ٢٠٠٧، ص ٢٨).

ثالثاً : كيف يتم تعزيز المصالحة الوطنية وما هي تعاريفها :

يمكن تعريف المصالحة الوطنية على أنها: تسوية تاريخية عراقية تضمن الاتفاق والشراكة على الشكل النهائي لتوزيع السلطة والثروة وقضايا الأرض والإدارة، وتتجسد بمبادئ والتزامات متبادلة تلتزم بها أطراف التسوية، وتستند إلى أسس كلٍ من الشامل مقابل المشاركة الشاملة والتسوية الشاملة وليس التنازل أحادي الجانب ومبدأ اللاغالب واللامغلوب وسلمية الصراع بما يضمن إسقاط العنف كورقة سياسية. (جلبي، ٢٠١٤، ص ٥٢)

ويعرف فيرن نيوفيلد ريديكوب المصالحة بأنها: التوقف عن محاكاة الأنماط المتخذة للعنف الذي حصل في الماضي، وتخيل، ومحاكاة وخلق أنماط حياتية تستند إلى الخير وتلبي حاجات الهوية بالنسبة للذات والآخر، اختار العراق منذ بداية المصالحة الوطنية نهجاً للتجانس والتوحد ومنع الانقسام الإثني أو الطائفي، ولكن إرادة المصالحة لا تقع على طرف واحد بل لا بدّ من توفر إرادة حقيقية لكل الأطراف، وهذا ما نفتقده في المصالحة الوطنية في العراق، لفقدان عنصر الثقة أولاً، ولعدم الرغبة في التخلي عن المراكز الاجتماعية والوظيفية لبعض أطراف المصالحة ثانياً: ولا بد لتتحقق المصالحة الوطنية من توافر عدة شروط:-

أولاً: الإرادة الحقيقية على المستوى السياسي والاجتماعي للانتقال بالمصالحة الوطنية إلى برنامج ومنهج وسلوك بدلاً من مجرد الشعارات.

ثانياً: الاستعداد لقبول الآخر والتعايش السلمي والرغبة في التنازل عن بعض الحقوق والامتيازات بصورة متبادلة من أجل تجاوز عقد التشدد أو الاستحقاقات المذهبية والطائفية والقومية.

ثالثاً: تحقيق العدالة الانتقالية وخلق شعور بعدم وجود خاسر في المصالحة الوطنية.

رابعاً : طمس الماضي بكل أحقاده وآثاره الوبدء بالتفاهم والانسجام والتآلف على أساس بناء المستقبل والحرص على الوطن ودرأ لسفك الدماء والتفرغ لما يحيط بالوطن من تهديد ويضع كل فرد أمام مصير مفاده أن الخلافات إذا ما بقيت على هذا الحال فإن الجميع سيخسر بعد أن يخسروا وطنهم .

المبحث الثاني : الوحدة الوطنية وطبيعة الأنظمة السياسية

المقدمة :

في هذا المبحث سنتناول علاقة الوحدة الوطنية والأنظمة السياسية سواء أكانت الحكومية أم الأحزاب على الساحة العراقية، وما هي أهم النقاط التي تشكل عائقاً في سبيل تحقيقها، وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الأساليب القهرية في تحقيق الوحدة الوطنية:

المقدمة :

تعتمد بعض الأنظمة والمنظمات الحزبية سواء كانت المرتبطة بها أم ضمن مسارها إلى استخدام شتى الأساليب القمعية لغرض بيان أنها تحرص على تحقيق الوحدة الوطنية وتتعدى هذه الأساليب والحلول والمعالجات المعروفة وفق منهج مدروس لمعالجة الخلل الذي يشكل حجر عثرة في تحقيقها وعلى كافة الأصعدة إلى اتباع أساليب جاهزة قمعية غير مدروسة ولا تعتمد على السبل الصحيحة والاستفادة من التجارب الصحيحة في هذا المجال يغذيها ويؤثر عليها من الحقد والكراهية الثابتة والمتخذة من خطابات السياسيين وقسم من رجال الدين في خطبهم وتحريف التاريخ والمواقف والأحداث وأكثرهم يتلقون التوجيهات من جهات خارجية غايتها إشعال نار الفتنة وجرّ البلاد إلى ما لا يحمد عقباه، إلى الحرب الأهلية ودمار البلاد لا قدر الله؛ لأنهم يعرفون جيداً أهمية الوحدة الوطنية ودورها في الوقوف سداً منيعاً في وجه مخططاتهم الخبيثة، لإضعاف العراق وجعله ضعيفاً وسوقاً لتصريف بضائعهم وقد حاولوا مراراً وعبر جميع الوسائل سابقاً ولكنهم لم يجدوا موطئ قدم، وبعد أن تم احتلال العراق في ٢٠٠٣ من قبل القوات الأمريكية وفتحت حدوده وحلت الفوضى استغلوا هذه الفرصة لينفذوا بمساعدة أعوانهم من العملاء الخونة تمرير مشروعهم. (katzman,2009, p8).

وكان لدول الجوار دور مهم في تغذية الأعمال والمواقف التي أثرت بشكل سلبي على البنية الاجتماعية وإضعاف وحدته الوطنية بسبب مصالحها الخاصة في العراق، ممّا جعل في العراق ساحة مفتوحة لصراع القوى الإقليمية، وبأدوات عراقية، وهو ما يشير إلى تقديم الانتماءات والهويات الفرعية والإقليمية على الانتماءات والهوية الوطنية. (katzman,2009, p8).

كما وان الجماعات الدينية المتزمتة والمتصلبة تتميز برغبتها الشديدة في مقاومة مختلف تجليات المجتمع المدني العلماني والديمقراطي الذي يراد له أن يقيم لهذا تقوم بممارسة العنف وتأجيج الصراع كنوع من الدفاع عن الهوية الدينية بدلا من الهوية الوطنية وعلى أساس أنها مهددة وفق قناعات الجماعات الدينية ولا حاجة لهم بالوطن، وكان الدين لا يحتاج إلى وطن وإلى وحدة شعب وهذا تناقض واضح وصریح مع تعاليم الدين الصحيحة التي توصي وتؤكد على التسامح والتوحد، وقد برر بعضهم بأن العنف الديني الإسلامي _ حسب رأيهم_ والممارسات القمعية كلها تدخل ضمن ردة فعل واسعة ضد الاحتلال الأمريكي الذي يأخذ _ حسب قول هذه الجماعات_ صورة جديدة للحروب الصليبية ضد المسلمين والإسلام. (القيسي، ٢٠٠٦)

أولاً: النهج الطائفي :

لا بد من أن نوضح بأن الطائفة تعني اتجاه اجتماعي له أبعاده التاريخية وهي تشير إلى التنوع من المعتقدات والممارسات الدينية وتتضمن دعوة الأفراد إلى التعارف والتعاون ورفض التجاهل وهو ما ينسجم مع الشريعة الإسلامية والوحدة الوطنية وتأكيد لقوله تعالى: ((يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم [الحجرات: ١٣] صدق الله العظيم

بينما تشير الطائفية إلى: نهج سياسي يهدف إلى تمزيق المجتمع وتفريقه وهي من اكثر الأدوات ضرراً على الوحدة الوطنية لأنها تعني فرض الهيمنة السياسية لطائفة معينة والتعصب ضد الطوائف الأخرى مستخدمة التنوع الديني لتحقيق أهداف دنيوية (سياسية واقتصادية وثقافية) لطائفة ضد طائفة أخرى واذا ما نظرنا خلفنا إلى تاريخ شعبنا كيف كان لهذا المسلسل مسلسل الطائفة لوجدناها تظهر على مر السنين بين الحين والآخر وتستخدم كسلاح يقوض فيه أعداء العراق من المحتلين والطائفين نهوض المجتمع وتوحده واستقراره من الاحتلال الفارسي إلى العثماني وكلاهما مارس ورقة الطائفية في تثبيت دعائم سيطرته على الشعب العراقي بعد تفريقه حيث ادعى الفرس انهم حماة الشيعة وادعى العثمانيون انهم حماة السنة ثم تبعهم الاستعمار البريطاني واستمر على نفس المنهج وبدأ بتفضيل طائفة على حساب طائفة أخرى سعياً إلى إضعاف الوحدة الوطنية من خلال سياسة (فرّق تسد) واستمر هذا المسلسل حتى بعد ١٩٥٨ إلى ثورة ١٩٦٨ حيث وضعت حدا لهذا التصاعد. (sasson, 200).

ثانياً: الاستبداد الحكومي :

وكان من اهم العوامل التي أدت إلى زيادة التوتر العلاقات الاجتماعية والطائفية وإضعاف الوحدة الوطنية هو عملية الاستبداد بالحكم واستخدام الوسائل القسرية في حلّ الكثير من الأمور بهدف تثبيت دعائم الحكم والحفاظ على المصالح الخاصة مما أدى إلى قتل مناخات الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنموية وهو ما زاد من تولد مشاعر العنف التي بدأت بعد نفي المعارضين للسلطة المستبدة وتنتهي بقتل من لم ينسجم مع توجهات السلطة وظهرت هذه الممارسات بشكل تصاعدي بعد انهيار المؤسسة السياسية في العراق حيث كان ذلك عاملاً وفر بيئة مناسبة داخلية لظهور جماعات متطرفة (سواء كانت سياسية أو إجرامية أو دينية: شيعية وسنية) شوهدت صدق وطنيتها بوضعها إمكانيات الحكم تحت تصرفاتها لتطبيق أهدافها وأجندتها، و مهددة لمستقبل العراق خلف خياراتها جاعلة من خيارات الماضي سراجاً ومتبعاً لأفكارها وممارساتها السوداوية واصبح الحكم أو (الدولة) تمثل ملاذاً آمناً للأفراد كما هو حال القبيلة، من هنا كانت (الحكومة) مصدر قلق وصراع داخلي لعدم فرض سيطرتها وانتهاجها منهجاً وطنياً واضحاً يتحلى بالمساواة بين أفراد الشعب وله دستوره الذي يؤكد قانونية هذا التوجه. (بنوب، ٢٠١٣، ص ٤١)

ثالثاً: علاقة الدولة بالمجتمع :

في قضية العلاقة بين الدولة والمجتمع يمكن القول إن هناك مفهومين أو اتجاهان مختلفان: (ماكيفر، ٢٠٠٦، ٦٢).

الأول: فهناك من يغلب جانب الدولة، باعتبار أنها الجانب الأقوى وهي رمز السلطة، وأيضاً لأنها هي التي تنشئ المؤسسات التي تنظم العلاقات بين الناس في كافة المجالات، وهي وحدها التي تملك حق استخدام القوة ضد الخارجين عن القانون أو المهددين لسلامة المجتمع.

الثاني: وهناك من يرى أنّ الدولة تأتي بعد المجتمع، وله الأولوية لأنها لا يمكن إلا أن تكون بنت مجتمعها وأنها تمثل بشكل أو بآخر تعبيراً عن المصالح والأفكار السائدة في المجتمع، فأى انفصال للدولة عن المجتمع أو تعاليتها عليها يمكن أن يؤدي إلى فشل الدولة في تمييز أهدافها في كل شيء وعلى رأسها التنمية، وهو ما حصل بالفعل في الكثير من البلدان.

إن المسألة ليست نظرية يمكن حلها بالتفكير والتأمل فقط بل لا بدّ من النظر إلى الدولة وعلاقتها بالمجتمع، إن التفريق بين الدولة والمجتمع أمر حقيقي وواقع، ولا يمكن النظر إليهما من باب التنازع بينهما واختيار أيهما أولى بالتقديم، فالدولة واحدة، والمجتمع قلما يخلو من مجاميع تختلف في انتماءها، أو على الأقل في مصالحها، ويعتقد الآخر أكثر عندما توجد مفاهيم تربط تلك المجاميع فيما بينها على حساب المجتمع العام، كان تكون العلاقة تعتمد على العشوائية أو الطائفية. (البغدادي، ٢٠١٧، ص ١٢٧)

إن الدولة بنت المجتمع، لكن هناك تأكيد استقلالية الدولة ولو إلى حد ما عن المجتمع، وإن الدولة هي الطرف القادر على تغيير المجتمع وتحديث وتطوير لكن ليس وفق أيديولوجيات تفرض فرضاً على المجتمع، وأن أهم شيء هنا هو ألا ينظر إلى العلاقة بينهما كما لو كانت لصالح طرف على حساب طرف آخر، ضمن الوهم الذي يحاول البعض ثبته هو أن قوة الدولة لا تكون إلا على حساب المجتمع، نعم هذا يمكن أن يكون، لكن في الدولة التي يطلق عليها (فاشلة) والتي يسيطر عليها فرد أو جماعة، فتكون الدولة مجرد وسيلة لإقصاء الآخرين، بينما العلاقة الحقيقية هي أن قوة الدولة هي قوة المجتمع، وأن ضعف أحدهما هو ضعف الآخر، كما نشهد الآن في بلدنا، وأن الدولة القوية تستند إلى مجتمع قوي والمجتمع القوي وحده هو الذي يحفز دولة قوية. (ميكيشيلي، ٢٠١٣، ص ١٣)

رابعاً: إمكانية التماسك والاندماج الاجتماعي :

لقد ثبت تاريخياً أن التعايش السلمي وكيفية إشاعته فعلياً في مرحلة ما بعد الصراع بين الفئات المتحاربة داخل الدولة هو عمل مضمّن وطويل وشاق جداً، حيث أن الصراعات الدينية والطائفية والقومية وما يتولد منها من آثار ونتائج سلبية تؤثر بشكل كبير في معرفة المدة التي يمكن فيها تحقيق التعايش السلمي بين تلك الفئات، ولا يمكن أن نحقق ذلك التعايش دون التماسك والاندماج الاجتماعي، لذلك فهو يمثل العمود الفقري للمصالحة الوطنية، وهو يقف موقفاً وسطاً بين العدالة الانتقالية إذ ما طبقت بشكل صحيح في إطار برامج عمل متواصلة تمس صميم الواقع الاجتماعي بطبيعة الحال تنتج التماسك الاجتماعي، الذي بدوره سيسهل بشكل كبير عملية الاندماج الاجتماعي وتحقيق عملية المصالحة الوطنية، يستعمل مفهوم التماسك الاجتماعي في وصف الحالة التي يرتبط فيها الأفراد بعضهم ببعض بروابط اجتماعية وحضارية مشتركة، وقد استخدم عالم الاجتماع الفرنسي (اميل دوركايم) اصطلاح التماسك الاجتماعي استعمالاً عملياً في كتاباته إذ يقول في هذا الصدد: "إن درجة التماسك الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعة والمنظمات والمجتمعات التي تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً في أمهات سلوك الأفراد" وأن طرح موضوع التماسك والاندماج الاجتماعي والديمقراطية وبناء مجتمع المواطنة، يعني التفكير في طريقة العيش الجماعي في اطار الوطن أو الدولة تحت هوية وطنية جامعة، وكذلك التفكير في عوائق هذا الاندماج سواء في عملية بناء الدولة أو عمليات التحديث السياسي و التحول الديمقراطي ويعد الباحث (فيليب بيسينار): "انه من أجل تلخيص نظرية دور كايم حول الاندماج، نقول: إن كياناً اجتماعياً ما مندمج، عندما يكون أعضاؤه أولاً: يمتلكون وعياً مشتركاً، ويتقاسمون المشاعر والممارسات نفسها، ثانياً: يتفاعلون فيما بينهم، ثالثاً: يشعرون أن لهم هدفاً مشتركاً يسعون إليه". (ميكيشيلي، ٢٠١٣، ص ١٦).

إنّ بناء المجتمع الديمقراطي رهين بالاندماج الاجتماعي لكل أعضائه باعتبارهم مواطنين أحراراً ومتساويين يتمتعون بشروط حياة متكافئة على المستوى السياسي والقانوني وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، كما أنّ المجتمع الديمقراطي يتمحور حول فكرة العدالة الاجتماعية وحماية الأفراد وبناء المجتمع، وبما أنّ العدالة في المجتمعات في طور التحول من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي فهي بحاجة إلى حكومة عادلة انتقالية لتجاوز مخلفات ذلك النظام وتأسيس نظام جديد، وأنّ الفشل بإنتاج دولة المؤسسات يكمن بالفشل في احتمال ثلاثي: المواطنة والديمقراطية والتعايش السلمي، فهذا الثلاثي هو الجوهر القادر على إيجاد إطار تعاشي يقوم على الاحتراف المتبادل، وتحقيق المصالح بين جميع الأعراق والقوميات والإثنيات المختلفة لخلق تلك الدولة. (بنوب، ٢٠١٣، ص ٢٥)

وفيما لو فشل المجتمع الوطني بإنتاج ذاته على وفق أسس المواطنة والديمقراطية والتعايش فسيفي مجتمعاً تقليدياً في بنيته، وستكون الدولة المعبرة عنه إما دولة قامعة مستبدة تمارس الصهر المجتمعي لنيل أمة سياسية شكلية ضعيفة ومتعايشة قسراً، وإما أن تنتج دولة متشظية أمتها الوطنية إلى أمم فرعية تتمحور حول هوياتها المتكلسة ومصالحها الخاصة. بينما نجاحه يكون اندماجاً كلياً للجماعات والفئات والطوائف المختلفة وخلق جماعة وطنية واحدة ذات خصائص ذاتية متميزة، مع احتفاظ كل مكون أو فئة أو طائفة بخصوصيتها وحرية التعبير عن ذاتها على أن يكون الانتماء الأوسع فوقها الانتماء للوطن، ثم استيعاب هذه الجماعات المتعايشة في إطار مؤسسات شاملة في نطاق الدولة الوطنية كالجيش والشرطة والوزارات الأخرى. (حسن، ٢٠١٥، ص ٦٧)

المطلب الثاني: الحكومة وموقفها من الوحدة الوطنية وكيفية إدارة الصراع والتنوع:

المقدمة :

كانت الدولة العراقية سابقاً المؤسسة الوحيدة التي بيدها السلطة والقوة فلا توجد مؤسسات مدنية أخرى يمكن أن تقوم مقام الدولة حال سقوطها وعندما انهارت الدولة حال سقوطها ٢٠٠٣/٤/٩ انهارت معها كل مؤسسات البناء الاجتماعي وازداد الأمر سوءاً عندما حلت مؤسسات الضبط الرسمي من قبل سلطة الائتلاف. وانتشرت الفوضى في المجتمع العراقي وظهرت جماعات ومؤسسات سريعة أعادت تنشيط التوترات والقيم الساكنة الإثنية والطائفية فكان العنف في جميع أشكاله حتى وصل الأمر وأصبح القتل على الهوية عندما أقدمت قوات الاحتلال على استدعاء وجبات إضافية من قواتها لتسيطر على الموقف الذي وصل حد الانهيار. هذا الانهيار كشف عن أزمة مجتمعية عميقة تهدد (الوحدة الوطنية) حيث كان صراعا طائفيًا حاد عم العراق كله. ويمكن القول إن الأحداث المأساوية لهذا الصراع لم تكن وليدة انهيار المؤسسة السياسية فحسب وإنما جاء نتيجة قرون من التراكمات السلبية في بنية مؤسسات المجتمع العراقي ومنها المؤسسة الدينية.

ومحاولة لتلافي ذلك فقد جاء قرار الأمم المتحدة رقم (٢١٥١١) فقد فوض الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم خطة لنقل السلطة إلى حكومة عراقية بحلول كانون الأول (٢٠٠٣) وفي الثامن من أيلول قدم (بريمر) خطة لنقل السلطة تضمنت دستوراً (تتولى مجموعة غير منتخبة كتابته) وإجراء استفتاء على ذلك الدستور والانتخابات، وعندها فقط يجري نقل السلطة إلى العراقيين وقد رافقت ذلك تحركات وسلسلة معقدة من المؤتمرات المحلية بأشراف الجانب الأمريكي تمخض عنها تشكيل حكومة تتولى السيادة عام (٢٠٠٤) لإعداد الانتخابات بحلول آذار (٢٠٠٥) تتبنى اختيار مجلس تأسيسي يتمحور مهمته الوحيدة في كتابة الدستور وإجراء استفتاء عام عليه وفي حالة نجاح الاستفتاء ستجري انتخابات جديد ثانية في كانون الثاني (٢٠٠٥) لاختيار مجلس وطني حيث يقوم باختيار أول حكومة عراقية دستورية. (العادي، ٢٠٠٧، ص ١٢).

المحاولة الأولى في إعادة الوحدة الوطنية (حكومة علاوي) وقد حظت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة أياد علاوي جزءاً ٢٠٠٥ والتي اعتبرت فرصة للعراقيين الوطنية والأكثر علمانية وغير الطائفية لسيطرتهم على العملية السياسية والعمل على إعادة اللحمة الوطنية وتنشيط التماسك الاجتماعي وعملية التوازن (العراقي والطائفي من جانب آخر في العملية السياسية فقد كان غازي الياور (سنيّاً عربياً) ويساعده نائبان للرئيس: إبراهيم الجعفري (حزب الدعوة شيعي) و روز نوري شاويس (كردي الحزب الديمقراطي الكردستاني) بغية ضمان وجود كايح بوجه هيمنة طائفة مفردة. (فببي مار، ٢٠١٣، ص ٣٠).

وكان لعلاوي حركة الوفاق الوطني وهو (شيعي علماني) نائباً كردياً هو (برهم صالح) من الاتحاد الوطني الكردستاني وينتمي وزراء الوزارات السيادية إلى ما يسمى مجلس تحرير العراق الذي يعود تأسيسه إلى وقت سابق فقد أعطيت وزارة الخارجية إلى هوشيار زيباري (الحزب الديمقراطي الكردستاني) وعادل عبد المهدي (المجلس الأعلى للثورة الإسلامي في العراق) ووزارة المالية و(حازم الشعلان) ووزارة الدفاع (حزب المؤثر الوطني العراقي) و(فلاح حسن النقيب) ووزارة الداخلية (الوفاق) و(ثامر الغضبان) تكنو قراط مستقل وزارة النفط.

وكانت تشكيل هذه الحكومة هي محاولة إعادة الأمور وتهيئتها لمرحلة جديدة أكثر هدوءاً واهتماماً بالوحدة المجتمعية، وكانت الأقرب إلى الجانب الأمريكي وأبعد من الجانب الإيراني؛ لأنها وكما قلنا كان اتجاهها (علمانياً) وقد رافقتها خطوات علمية عززت من مكانتها بفضل تعاون الأمريكان وتأثيرهم على دول العالم والمنطقة منها، في تشرين الثاني ٢٠٠٤ وافق نادي باريس على إطفاء (٨٠%) من مديونية العراق البالغة في مجملها (٣٠ مليار دولار أمريكي) وفي هذه الأثناء كان ثمة تحول واضح في سياسة علاوي الإقليمية صوب الدول العربية وبعيداً عن إيران، والتي كانت تعمل على تنصيب حكومة تكون ودية تجاه مصالحها. (فببي مار، ٢٠١٣، ص ٣٥)

وقد فتحت حكومة علاوي أيضاً حوار مع المتمردين ولا سيما السنة مستفيدة من صلة رئيس الوزراء السابقة مع البعث، وممثل هذه الحكومة في فصل الوطنيين غير المرشحين بالاحتلال عن (الراديكاليين) الأجانب ولا سيما السلفيين، وعلى نحو خاص أولئك المرتبطين بتنظيم القاعدة ومثل التعويض المراد لهم في تقديم المزيد من الوظائف في الإدارة السياسية بالانتخابات العامة، ولكن الفشل أصاب هذه الجهود بعد إنهاء فترة حكومة علاوي. (حافظ، ٢٠٠٨، ص ١١)

ثانياً : فكانت في عام ٢٠٠٥، بعد أن وقعت أحداث عدة حددت نظام العراق السياسي، وهي الانتخابات (اثنان منها لانتخابات مجلس وطني وثلاثة للاستفتاء على الدستور)، وكتابة الدستور نفسه وعملية تشكيل حكومات على المستوى المحلي، استندت إلى نتائج الانتخابات، وكانت هذه أول انتخابات حره بصدق في تاريخ العراق المعاصر، ولكنها كانت عبارة عن توجه قائم فعلياً على تفكك الدولة إلى اتجاهات عرقية وطائفية وحكومة مركزية ضعيفة ونخبة سياسيه منقسمه انقساماً عميقاً، وقد جرت الانتخابات في الثلاثين من كانون ٢٠٠٥ وقد هيمنت ثلاث كيانات على عضوية المجلس البالغة (٢٧٥) عضواً، فقد جاء الائتلاف الموحد (١٤٠) مقعداً (٥١% من المقاعد) وجاء الائتلاف الكردستاني ثانياً ب(٧٥) مقعداً (٢٧%) من المقاعد وجاءت العراقية بالموقع الثالث بنسبة بعيدة نسبياً عن التوقعات حيث حصلت على (٤٠) مقعداً بنسبه (١٤%) من المقاعد وثمة ائتلافات أصغر حصلت على مقاعد أيضاً (انظر الملاحق الجدول ١-٢) والذي يهمننا ونريد الوصول إليه هو أن هذه الانتخابات قد عادت مرة أخرى العملية إلى الوراء وعملت على تفكك المجتمع وفقاً لاعتبارات عرقية وطائفية وصرعات معقدة على السلطة في العديد من المناطق بضمنها بغداد، حيث سرعان ما سمحت الفراغات في السلطة بنشوب صراع طائفي بل حتى عرقي خارج زمام السيطرة.

ثالثاً : تمخضت عن ولادة دستور سنأخذ منه ما له علاقة بدراستنا واهتمامنا، موضوع العلاقة بما يخص وحدة المجتمع وهويته الوطنية، والذي نصب جل الخلاف عليها وعلى الأمور أخرى مهمة خلال مناقشة بنود الدستور الذي أرادت الولايات المتحدة إقراره، وتحدّد موعد استفتاءه على عجلة وكان تعقيد المسائل المراد إيجاد حلّ لها وعمق الخلاف كما قلنا حولها هائلاً وهي مسائل الهوية ودور الدين في الدولة الجديدة وطبيعة الحكم ودرجة اللامركزية المطلوبة، وكيفية انقسام السلطة فضلاً عن الموارد بين الطوائف والمناطق، وقد شكل غياب العرب السنه في المجلس الوطني بنسبة قليلة (٢%) على الرغم من أن بعض العرب من السنه كانوا ضمن قوائم أحزاب أخرى حبر عثرة آخر. (بيترسون، ٢٠٠٧)

رابعاً : المتغيرات المفاجئة في حزيران من السنة نفسها وصل إلى بغداد سفير أمريكي جديد (لماي خليل زاده) وهو من أصل أفغاني سنّي لديه روابط قوية (ببوش)، وقد سعى إلى إدخال العرب السنه في العملية السياسية وفي هذه الأثناء انبثقت مجموعة من العرب السنه (جبهة الحوار الوطني) للمشاركة في العملية السياسية، وفي الخامس عشر من تموز وبضغط أمريكي أضيف (١٥) خمسة عشر عضواً منهم إلى اللجنة الدستورية بوصفهم أعضاء بصوت كامل، ومن أهم النقاط (المواد) التي كان لها الأثر في الجدل والنقاش حول الدستور والتي تعينت هوية العراق ووحدته من هنا كان الخلاف حاداً تمثل بما يلي. إذ انقسم المشاركين في صياغة الدستور إلى قسمين. (ناعور، ٢٠٠٦، ص ٥)

القسم الأول: لا يريد تقسيم العراق على أساس الفيدرالية وتأسيس الأقاليم وهم (مجموعة الصدرين + حزب الدعوة) لأنها تعني تفكيك العراق وكونهم كانوا يفضلون عراقاً موحداً بجيش وبيروقراطية حرفيين، أقرب إلى الدولة التي كانت موجوده في السابق.

القسم الثاني: وهم (المجلس الأعلى الإسلامي) والذي تحالف مع (الكردي) لأنهم تجمعهم نوايا وأهداف واحده وهي أن (المجلس الأعلى) كان يفضل ويعمل على إيجاد إقليم يضم المحافظات في الوسط والجنوب وهي تسع محافظات تقع جنوب بغداد لأنّ هذه المحافظات كانت خاضعة لسيطرته إلى حد كبير، وقد شعر أن الفرصة سانحة للهيمنة (شيعةستان) جديدة بضمنها البصرة ونفطها وثمة مسألة أخرى تقف وراء هذه الاتجاه مرتبطة (بالفيدرالية) تمثلت في ملكية الموارد الطبيعية (النفط والغاز) وإدارتها وتوزيع عوائدها، وكان الكردي أيضاً يدفعون بهذا الهدف، حيث أرادوا السيطرة على الحقول النفطية في الشمال بضمنها حقول (كركوك)، هذا هو الاتجاه بشكل عام للحكومة الجديدة، وكان العراق مجرد ضيعة بلا شعب سوى الموارد التي استولوا عليها وينوون تقسيمها حسب المحاصصة أما أهم ما جاء في مواد الدستور الذي يعني بحثنا، وغيره محاولة لنفس وحدته الوطنية. (ناعور، ٢٠٠٦)

أولاً : أهم مواد الدستور:

المادة الأولى: عرف الدستور الذي سيعرض للاستفتاء (العراق): بأنه جمهورية نيابية ديمقراطية اتحادية، كونها ضمناً لوحده ويتكون العراق من عاصمة لامركزية وأقاليم، ومحافظات وأنيطت بالأقاليم جميع السلطات عدا تلك السلطات المنصوص عليها بوصفها سلطات حصرية بالحكومة الاتحادية، وفي حالة حدوث صراع بين التشريعيين الإقليمي والوطني تكون السيادة للتشريع الإقليمي. (المادة ١١١، لدستور العراقي)، ولم تمنح الحكومة الاتحادية سوى القليل من السلطات الحصرية، وتشمل صياغة سياسة خارجية وسياسة أمنية وطنية وممارسة السيطرة على قوات العراق المسلحة، وحماية حدود البلاد والدفاع عن العراق، وصياغة سياسة مالية وإعداد ميزانية على المستوى الوطني وتخطيط السياسات الخاصة بالموارد المائية المتدفقة من خارج العراق. (المادة ١٠٨، الدستور العراقي).

ثانيا : بخصوص الهوية وتأكيد لها :

فقد أعلن الدستور أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، ونص على عدم تعارض أي قانون مع التشريعات الإسلامية الراسخة ومبادئ الديمقراطية المادة الثانية، وقد قدم الدستور أيضاً قائمة موسعة إلى حد ما للحقوق المدنية والسياسية بما فيها العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي في النتيجة لم تحقق على ارض الواقع على شاكلة حق العمل وتحقيق مستوى معيشة لائق والأمر الأكثر غرابة أن الدستور وعد أيضاً بتعزيز المجتمع المدني (الأفخاذ والعشائر) العراقية، بيد أنه يحضر التقاليد العشائرية التي تتعارض مع حقوق الإنسان على شاكلة جرائم الشرف (المادة ٤٣)، وقد جرى بتاريخ ١٥/تشرين الأول الاستفتاء على مجمل الدستور وكانت النتيجة على النحو الآتي:

كانت المشاركة عالية نسبياً: ٦٣% .

صوتت المحافظتان / الأنبار وصلاح الدين تصويتاً ساحقاً ضد الدستور بـ (لا).

رفضته محافظة نينوى بنسبة: (٥٥%).

كان التصويت (نعم) في مناطق أخرى (٩٤%).

وهكذا كانت الأمور بيد الاحتلال تسير من سيء إلى أسوأ رغم المحاولات الترقيعية لأنها بنيت على أساس خاطئ منذ البداية وهو البناء المحاصي الطائفي، ولذلك كان المجتمع المدني يمثل القوة للدولة، والمحافظ الأول عليها، لا يوجد له مكان سواء كان من ناحية الاهتمام أو المشاركة والدليل هو أن أغلب ما تم إقراره لم يأخذ حيز التنفيذ إلا ما يصب بمصلحة دون أخرى من المشاركين في العملية السياسية والتأثيرات الخارجية وكانت الولايات المتحدة الأمريكية الأولى في هذه الجوانب حتى وصل الحال إلى الاقتتال على أوسع نطاق نتيجة ظهور الطائفية والإرهاب بشكل لافت للنظر وهذا ما سنتحدث عنه في فصلنا القادم بكل أبعاده ومسبباته.

ثالثاً : إدارة الصراع وإدارة التنوع والتمسك بالهوية :

لا شك باحتواء العراق على قوميات مختلفة وطوائف عديدة، ومن الطبيعي أن تمتلك كل طائفة أو قومية أفكار وقيم وسلوكيات مختلفة عن الأخرى، الذي يؤدي في أكثر الأحيان إلى التصادم والاختلاف في المواقف وذهبت أدبيات تحليل ظاهرة الصراع في تفسير ذلك الصراع بالاعتماد على المقتربات المتعلقة بتحليل الصراع الطبقي _ ماركس وأنجلس _، أو على نظريات التطور الاجتماعي _ دارون وأنصاره _، أو على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية _ ماكس فيبر _ فان نطاق الاهتمام في هاذ المدخل قد اتسع بدوره ليشمل المتغيرات المتنوعة التي تمثل روافد الظاهرة الصراعية في جهودها المتعددة كالإدراك، والقيم، والأصول العرقية أو الأثنية، والأيدولوجية، والثقافة بوجه عام وعلى الرغم من اعتقادنا بان أسباب الصراع الرئيسية في العراق هي أسباب سياسية. (بدوي، ٢٠٠٧، ص ٦٢).

لكن هاذ لا يعني عدم وجود الصراع في البنية المجتمعية المتسمة بالاختلاف، وان كان هاذ الاختلاف كامناً وليس ظاهراً، إلا أنه من الممكن أن يظهر ويأخذ شكل الصراع المادي (الحرب) إذ لم يتم إدارته والحيلولة دون تطوره واستثارته عبر سياسة حكومية خاطئة أو تبني النخبة خطاباً طائفيًا يثير الكراهية والحقد ويعيد الذاكرة الموتورة والخيال الطائفي أو إعادة إنتاجه من خلال تدخل الدول الأخرى في الشؤون الداخلية للعراق. (دافيس، ٢٠٠٨، ص ٤٤٢)

كما أن التنوع في داخل المجتمعات يشكل بحد ذاته مصدر قوة لأي دولة إذا ما احسن إدارته (إدارة التنوع) في أوقات السلم خصوصا، والمحافظة على تراتيبات المجتمع بغية خلق دولة قائمة على هوية تعددية ثرية وتنوع خلاق. ولإدارة التنوع تعبر عن قدرة الدولة من خلال سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية لقيادة المجتمع بنجاح وتطور في اطار سيادة القانون وطوال الفترة من ١٩٢١ _ ٢٠٠٣ ضل التنوع العراقي محكوما بالإكراه والرضا وذلك من خلال سياسة الحكومات المتبعة وطبيعة الخطاب الديني فالعراق كبلد كان موحدًا في اصعب الظروف ولكنه حصل العكس بعد أن تعرض وطنه إلى غزو من دولة عظمى كان لها الأثر في تمزيق نسيجه الاجتماعي وتفكك دولته ومؤسساته. (كرمانج، ٢٠١٥، ص٣٣٢)

رابعا : إشكالية الخطاب الطائفي والتوظيف السياسي :

تتميز إشكالية الخطاب الطائفي كإحدى عوائق الوحدة الوطنية في العراق، وتبني الخطاب الطائفي من قبل القيادات والأقطاب الاجتماعية والسياسية والدينية ليغذي الصراع ويعمل على تعبئة الجماهير طائفيًا ويكرس تمييز الذات الطائفية عن الآخر المختلف مذهبيا مما يؤدي إلى استمرار الصراع وترسيخه في بنية المجتمع. وهذه المشكلة بدأت تأخذ أبعاد اجتماعية خطيرة من خلال التوظيف السياسي. ويعد خطاب السلطة من أهم واقوى الخطابات تأثيراً وسيطرته على جميع المؤسسات الإعلامية والاجتماعية والثقافية إلا أن الخطاب الإعلامي والديني يفوق تأثيره بكثير ما يمكن أن يحدثه الخطاب السياسي السلطوي من تأثير داخل المجتمع العراقي، لسببين فقط: (سلوم، ٢٠١٣، ص٤)

هو كثرة الخطابات الإعلامية والطائفية والدينية في المجتمع ذات الطبيعة الدينية

هو أن الخطاب السياسي في العراق كان ضعيفا جدا وبعيدا عن طموحات المجتمع العراقي، كوحدة اجتماعية واحد بسبب انعدام الثقة المتبادلة بين المجتمع والسلطة من جهة، ومنشغلا في اطار الصراع على السلطة مستخدما الطائفية سلاح للتأثير على المجتمع من جهة أخرى.

خامسا : إرهاب داعش وتوحيد الجهود الوطنية :

أظهرت الحياة تحت ظل تنظيم (داعش) معنى شعور الظلم الحقيقي بالنسبة للمجتمعات السنية. فظهور تنظيم (داعش) كان بمثابة كارثة على أهل السنة أكثر من مجتمع آخر في العراق، لقد كان التعاون على المستوى المحلي ضد تنظيم (داعش) واسع الانتشار، وشمل كافة الطوائف، وفي نطاق تطهير الوجود (الداعشي) كان هناك تعاون كبير بين العشائر السنية وقوات الحشد الشعبي، وعلى غرار نظرائها الشيعة، تشعر المقاومة العسكرية السنية المحلية ضد تنظيم (داعش) بأنها اكتسبت دوراً طويلاً الأجل في مجال السياسة، كما أنّ المصالحة المجتمعية في ظل الحق على داعش وما بعدها قد أصبح اقرب إلى الواقع من أي مرحلة أخرى (أن مئات الآلاف من اللاجئين السنة عاشوا خلال العام والنصف الماضيين في مناطق ذات غالبية شيعية مثل كربلاء، كما أن أطفالهم ذهبوا إلى المدارس مع عائلات شيعية، دون أي مشاكل أمنية، وقد أعاد هذا التأقلم فتح أعين الناس تجاه بعضهم البعض). (كويكيت، ٢٠١٥، ص١٦٦).

الفصل الثاني : ما هي البيئة الملائمة للإرهاب وأهدافه

إن الإرهاب خطر جسيم بل مرض لعين أصاب العالم اجمع ولم تفلت منه أي دولة مهما كانت قوية أو ضعيفة غنية أم كانت فقيرة من الوقوع في براثنه ومخالبه ولغرض تسليط الضوء بشكل واضح ومعتمق لا بدّ من معرفة مفهومه وأهدافه وأساليبه والذي يعتبر محنة العصور التي ابتلت فيها الشعوب والدول وهذا ما سنتطرق له خلال فصلنا هذا.

المبحث الأول: الإرهاب وأساليبه للإضرار بالمجتمع:

للإرهاب أساليب تطورت بفعل الدعم التي تقف ورائه دولاً وجماعات تدعمه بالمال والمشورة لاستخدامه في تحقيق أهدافها البعيدة كل البعد عن الأديان والإنسانية

المطلب الأول: الغزو الأمريكي وتعريف الإرهاب وعوامل استقطابه:

مفهوم الإرهاب هو ترويع الأمنين وزعزعة الأمن والاستقرار في العالم وتركزت أهدافه مؤخراً في الشرق الأوسط وخصوصاً العراق بعد أن وجد له موطئ قدم وتوفرت له الأرضية المناسبة ومن أهدافه ضرب الاقتصاد الوطني والحاق أكثر الأضرار بالبنية التحتية ومزيق وحدة الشعب الوطنية والعمل على شق الصفوف بين أبناء الوطن تلك الوحدة التي تميز جذورها في أعماق التاريخ والذي يشهد أصالة أبناء وادي الرافدين الأوفياء مسلمين ويزيديين وصابئة ومسيحين وكلدان وأشوريين وعرب وكرد وتركماني ودفاعهم عن كل ذرة من ترابه على مر العصور حيث كانوا مثلاً في التضحية والتماسك. (ياسر، ٢٠١٥)

إن الإرهاب غريب عن الدين وعن الإنسانية وعن التقاليد وعن الأعراف لأنه شاذ بكل معنى الكلمة. كما وأنه ليس له وطن محدد وليس له زمن ولا أشخاص محددين ولا يعرف إلا الحقد والقسوة والأذى والتخريب أنه عبارة عن فته من المرتزقة المأجورين يتسترون تحت قناع أو عباءة الإسلام وهو منهم براء (والله) جل وعلا يقول: ((من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا ومن احيها فكأنما احيا الناس جميعا))

[المائدة: ٣٢]. ويقول الرسول (ﷺ): "لزوال الدنيا جميعا أهون على الله تعالى من دم سفك بغير حق"^(١).

وهناك سؤال يطرح نفسه ويكاد يتردد وهو :

ما الفرق بين الارهاب والمقاومة :

لا بد من اشارة إلى أن الارهاب هو ليس كما تحاول بعض الدول المختلفة والسائرين في ركابها يطلقونه على المقاومين والمدافعين عن أراضيهم وحقوقهم سواء ضد المحتل أو ضد الحكومات الجائرة ولذلك قد التبس على الكثير أو البعض مثل هذا المفهوم وللتوضيح فإن الارهاب وكما ذكرنا في مفهومه هو الحصول على تغيير شيء غير مقنع وغير متوافق مع الأعراف والحقوق لصالح أهديف غير غير مقنعة وغير نافعة أو الحصول على تغيير قناعات سواء كانت سياسية أو دينية أو اقتصادية بالقوة هذا بشكل مختصر هو الارهاب الحقيقي .

(١) جاء في مسند البزار عن عبد الله بن عمر عن النبي (ﷺ) أنه قال: "لزوال الدنيا .. الخ".

أما بالنسبة للمقاومة والكفاح المسلح والجهاد فهو الدفاع عن ناس أبرياء ومظلومين أو انتهاك سيادة وحرمة وطن من أجل الحصول على الحريات والمشاركة في الحكم أو لدفع تسلط ظالم وقاهر ودكتاتور أو قوة غاشمة تحتل أرض ليست أرضها وتريد ضمها وسلب ثرواتها والتسلط على شعب لا يمت لها بصلة بعد أن تستخدم أسلحة والأساليب والقوة التي لا تقرها المواثيق الدولية والأعراف مثلما حصل في فلسطين والعراق .

أولاً: الغزو الأمريكي للعراق واستقطاب الإرهاب :

لقد شهد العراق عبر تاريخه الطويل الكثير من الحروب والتحديات وعلى أنواع مختلفة انعكست على امنه الوطني بشكل واضح ومع ذلك يقوم من جديد بفعل عوامل اهمها تماسك شعبة وفتاته وكثرة خيراته وكانه لعمقه بالتاريخ ومكانته لهما الأثر المضاعف على ذلك وقد كان الحصار الذي فرض عليه ١٩٩١ الأثر الكبير في التأثير على اقتصاده وإمكانياته بشكل عام. (حياوي، ٢٠١٦، ص٥)

وتمثل التحدي الأكبر الذي واجههم في الغزو الأمريكي الذي وقع عليه في سنة ٢٠٠٣ الذي يعد الأكبر والأشمل والأخطر، فهذا التدخل لم يقتصر على استخدام القوة ضده من أجل مجرد رده أو كسر إرادته بغية تطويعها فقط، وإنما يهدف لاحتلاله وتدميره ثم إعادة تركيبه وفقاً لإرادة القوة الممثلة وما تقتضيه مصالحها وأهدافها. أليس هذا هو الإرهاب بعينه؟! لا بل قمة الإرهاب، إذن من هنا نستطيع أن نقول: بات أول من فتح باباً للإرهاب وجعل عمله تحت هذه الذريعة هي أمريكا باحتلالها غير القانوني ولا الشرعي للعراق، وقد ترتب على هذا التدخل تداعيات غاية في الخطورة وفي مختلف المجالات، كانت محصلتها انهيار الدولة وبنائها التحتية الارتكازية وشل نشاطها الاقتصادي والصناعي والزراعي والخدمي وتدهور أوضاع مرافقها العامة واستشراء الفساد الإداري والمالي والمحسوبية، وغياب المؤسسات والأجهزة التنظيمية والإجرائية والرقابية والأمنية فكانت النتيجة زوال النظام العام وسيادة الفوضى وانعدام الأمن بشكل خطير. (بيريجسكي، ٢٠٠٤، ص٥)

وعودة إلى التدخل والعنف، إن أمريكا قد وضعت من أجل تحقيق أهدافها السياسة في العراق استراتيجية وصفت بأنها (استراتيجية الصدمة) (Shock Strateag) أو(استراتيجية الصدمة والترويع) ومقارنة بين (مفهوم) (الصدمة) بمعناها المادي المحدد بالفعل الذي يلحق الأذى بالجسم المصدوم ومعناها المعنوي المحدد بالفعل الذي يستهدف الحاق الأذى بنفسية وعقلية الشخص أو الأشخاص الذي يوجه ضدهم الفعل، ومفهوم (الترويع) بمعناه المحدد بإدخال الفزع والرعب إلى قلب وعقل من يستهدفه.

من ناحية أخرى فإن مفهوم (العنف) الذي يراد به بشكل عام (إجبار الآخرين على الانصياع والطاعة وفرض المفترض عليهم) (القيسي، ٢٠١٢، ص٤٢)

وهو بذلك وسيلة قسرية للقهر باعتباره سلوكاً موجه نحو إيقاع الأذى على الناس أو الأضرار بالملكية سواء كانت ملكية خاصة أو عامة، بهذه المقاربة نكون قد وصلنا إلى استنتاج وحقيقة مفادها أن استراتيجية العنف والإرهاب التي اتبعتها أمريكا في غزوها للعراق قد تمت بأكثر أشكال العنف الدولي تطرفاً وأكثرها دموية، وذلك عن طريق الحرب، المخطط لها للاستمرار في استخدام العنف، وقد شهد شاهد من أهلها حين قال الجنرال (ويسلي كلارك) (الأسوأ من ذلك أن القوات الأمريكية بدت وكأنها تجتذب إلى العراق المنظمات الإرهابية الشبيهة بالقاعدة نفسها التي أرسلنا إلى أفغانستان لتفكيكها) (كلارك، ٢٠٠٤، ص٩).

تميزت الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق في المرحلة التي أعقبت إخراج القوات العراقية من الكويت. والتي امتدت زهاء ثلاثة عشر عاماً من الحصار الشامل القاسي بما يلي.

استمرار التصعيد ضد العراق في مختلف المجالات ومنها الوسائل الإعلامية والضغط على مجلس الأمن لصدور قرارات متشابهة ومجحفة بحق العراق (انظر الملاحق بعدد القرارات التي صدرت بحق العراق وكأن مجلس الأمن لا يوجد لديه سوى مشكلة العراق)، بموجب الفصل السابع (تحت مبررات جديدة) هدفها القسوة والإذلال وتقليص فرص الحلول حتى خلال استخدام القصف بواسطة الطائرات والصواريخ بين فترة وأخرى مخلفة نوع من الذعر واليأس والإحباط والتذمر لدى المجتمع العراقي.

محاصرة النظام العراقي سياسياً ودبلوماسياً، وتضييق الخناق عليه وتعميق عزله والتشكيك في محاولة عراقية للتصالح أو إقليمياً وقطع الطريق عن أي محاولة لتسوية الأزمة سياسياً.

استغلال أحداث ١١ من أيلول وما رافقها من تغير في الجو النفسي الأمريكي والعالمي إلى اقصى حدود لإيجاد صلة أو رابطة بين النظام العراقي والإرهاب العالمي وتلك الأحداث.

التخطيط لاحتلال العراق والإعلان عن خطة وضعت صورة (مبادئ) هادية لسياسة أمريكية في ما بعد الحرب في العراق). (سرور، ٢٠٠٣، ص ٩٥)

الأسباب:

ومن أجل مقارنة المعطيات والأهداف الاستراتيجية لهذه المرحلة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) لا بدّ من استعراض ومعرفة الأسباب الحقيقية التي قادت الإدارة الأمريكية لهذه الحرب.

الأسباب المباشرة (ذات الأولوية)

استغلت الإدارة الأمريكية أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ كونها فرصة لا تعوض لتصفية حساباتها مرة واحدة مع العراق متمسرة بذلك إلى مجموعة أسباب بهذا الجانب.

كامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وتعاونه مع الإرهاب العالمي وعدم انصياعه لقرارات الأمم المتحدة، والتي أظهرت الأحداث بعدها أنه لا يوجد أي دليل يثبت صحة ذلك. (حياوي، ٢٠١٦)

النفط: أنّ موضوع أهمية النفط لا يحتاج إلى إطالة أو تفصيل، فقد أصبح النفط عصب الحياة الأول في العالم، ومن دونه تتوقف الحياة تماماً، وكذلك فإن العراق هو الحل، كونه يملك مخزوناً هائلاً من الاحتياطي النفطي الثاني على العالم، كما أنه قد أكد آخرون بهذا الشأن بأن الحرب على العراق هي للعودة باحتياطي النفط إلى الدولار، بعد أن كانت الأوبك تنوي التوجه إلى اليورو كعملة معتمدة.

إسرائيل: هدم عبور الجيش المصري لقناة السويس وتحطيم خط بارليف في حرب تشرين ١٩٧٣ - نظرية الأمن الإسرائيلي، وهنا ردت إسرائيل وباحتها إلى حاجز بري شاسع بدل المانع المائي وكان لها ما أرادت بتجريد صحراء سيناء من السلاح وتواجد الجيش المصري فيها، ثم كانت اتفاقية السلام مع مصر والأردن، وفي حرب الكويت طالت الصواريخ العراقية إسرائيل في حالة لم يسبق وأن تجرأ أي بلد عربي على ذلك، وهنا ردت الأخيرة وحلفاءها بإرغام العراق على تقليص قوته العسكرية، ونزع سلاحه المؤثر وتدميره اقتصادياً، ثم جاء احتلال العراق ليخرجه وإلى مدى غير منظور من أي صراع عسكري محتمل مع إسرائيل وهذا الأهم لأن إسرائيل تمثل سيادتها سيادة أمريكا وأمنها. (الجنابي، ٢٠٠٦، ص ١٩٩).

مشروع الشرق الأوسط الكبير: وبالرغم من المشاكل والتعقيدات والمشاكل التي تواجهها الإدارة الأمريكية في العراق فهي لا تريد أن تفشل لأن فشلها في العراق يعني فشلها في مكافحة الإرهاب ومن جهة أخرى فإنها تريد أن يكون العراق على أساس نموذجاً للإصلاح على الطريقة الأمريكية للذين سيتبعون لها من أجل سلامة الأمن القومي سواء ضمن دول الشرق الأوسط والدول النامية الأخرى ضمن المشروع الذي (هو عبارة عن مجموعة أفكار وعرفت بـ (مبادرة الشرق الأوسط الكبير) وهو عبارة عن فرض النهج الإمبراطوري الأمريكي على العالم. (العاني، ٢٠٠٧، ٩٦-٩٧).

مركز العراق: يقول (زلماي خليل زاده) بان "الصراع على العراق صراع على الأقاليم"، إن العراق بموقعه الاستراتيجي يمثل نقطة التقاء ثلاث قارات منذ القدم هدف كبير وجائزة ثمينة لا تعوض للقوى الكبرى والعظمى الطامعة، فضلاً عن أنه يشكل مساحة فاصلة بين سوريا وإيران التي تهدف الولايات المتحدة إلى إحداث تغير في سياستهما، والعراق بلد عريق يمتلك كل الإمكانيات التي تساعد للنهوض الاقتصادي وأن تركيبته التعددية تجعله قابلاً لصياغة نموذج ديمقراطي يستعصي وجوده في أي دولة عربية أخرى، والخلاصة أن الحرب على العراق وغزوه واحتلاله أحدثت تغييراً هائلاً في المنطقة والعالم.

ساحة المعركة مع الإرهاب: من الأمور المهمة في هذه الحرب واحتلال العراق أن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من أن تنقل ساحة المعركة مع الإرهاب إلى الأرض العراقية؛ مما خلف بيئة (آمنة) في الولايات المتحدة فالأخيرة _خلفاً لالتزامها القانوني والأخلاقي كدولة محتلة_ فتحت حدود العراق على مصراعها ليتحوّل العراق إلى ساحة مركزية في المعركة مع الإرهاب الذي عاث في الأرض فساداً وتخريباً، وكثيراً ما يتبجح الرئيس الأمريكي (بوش) بذلك عندما يقول (بأن العراق أصبح الجبهة الرئيسية لمحاربة الإرهاب^(٢)).

وقد أصبح ساحة قتال محتدمة مع هذه الشراذم وبدلاً من أن تكون المعركة داخل الولايات المتحدة، وكان العراق هو الذي قام بتدريب هؤلاء و صرف الأموال عليهم أو أغلبهم من العراق هكذا هي الحجج والحقد على هذا البلد الشامخ من أجل إرضاخه، لا بل لتدميره لأنه يمثل القاعدة المتينة التي تتكسر عليها أطماعهم وأهدافهم، وهو فعلياً كان وسيبقى الحارس الأمين للبوابة الشرقية للأمة العربية، مهما تكالبت عليه الذئاب ومهما تناوبت عليه المحن.

وتعزيزاً لهذا فقد أكدت التقارير الاستخبارية الأمريكية قبل الحرب زيادة نفوذ تنظيم القاعدة في العراق وهذا يؤكد أن فتح الحدود وتحويل العراق إلى ساحة المعركة الرئيسية كان لسياسة مبرمجة، ولم يكن حدثاً طارئاً، ناهيك عن تجنيد أمريكا لعملائها من أجل حث هؤلاء الإرهابين وتشجيعهم الذهاب إلى العراق كونها مناسبة لإثبات وجودهم واستغلال الفرصة المتاحة التي وفرتها لهم الولايات المتحدة الأمريكية لبناء دولتهم المزعومة. (ميلان راي، ٢٠٠٣، ص ٢٧٧)

محور الشر: منذ بداية العام ٢٠٠٢ اكتسبت السياسة الأمريكية تجاه العراق طابعاً عدائياً متزايداً في القول والفعل وقد تمثل هذا التصعيد بعد خطاب (حالة الاتحاد) الذي ألقاه بوش في التاسع والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٢، تحدث فيه عن ثلاث دول تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية هي (العراق - إيران - كوريا الشمالية) وهي مجموعة الدول التي أطلق عليها بوش محور الشر.

(٢) خطاب الرئيس الأمريكي بوش بتاريخ ٢١ / آذار / ٢٠٠٦ .

العامل الديني: "إن الأساطير الدينية دفعت واشنطن لاحتلال العراق" (كوي، ٢٠٠٣)، هذه الأساطير في رأي بعض المحافظين الجدد هي معتقدات وإيمان، منها قرب عودة المسيح، أو ظهور المهدي المنتظر، ويعتقد المسيحيون الصهاينة بأن أرض إسرائيل هي هبة من الله للشعب اليهودي، وأن شرط العودة الثانية للمسيح هو عودة كافة اليهود لإسرائيل تمهيداً للمعركة الكبرى الفاصلة بين قوى الخير والشر، ومن هنا قال (بوش) إن حربه على الإرهاب هي حرب الخير للعالم (إننا شعب يؤمن بأرض الميعاد، شعب يؤمن بأن الله اختاره ليخلق عالماً أفضل)، ومن جانب آخر من العامل الديني فهناك من يردّد بأن الحرب الأمريكية في أفغانستان والعراق هي جزء ومقدمة لحرب صليبية شاملة ضد العالم الإسلامي وهذا ما أكده بوش بنفسه عندما وصفها بأنها (حملة صليبية).. (عبد الحي، ٢٠٠٥، ص ١٦)

العامل التاريخي: يمثل العراق بالنسبة للأصولية البروتستانتية في (ولايات حزام التوراة) أرض آشور بابل التي قام حكامها باقتياد شعب الله المختار إلى السبي.

أسباب شخصية: تتعلق بما قيل عن محاولة من تدبير المخابرات العراقية لاغتيال الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) الأب أثناء زيارته للكويت وقيام السلطات العراقية بوضع صورته على أرضية مدخل فندق الرشيد^(٣) في بغداد لتداس بأقدام الداخلين والخارجين إلى ذلك الفندق فضلاً عن ضغوطات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية على الرئيس (بوش) الأب لشن تلك الحرب.

البديل عن السعودية: كان الهدف الطموح للحرب الأمريكية على العراق أيضاً وكما فصله المحافظون الجدد المعنيون بالشؤون الدفاعية - هو إحداث تحول أساسي في سياسات الشرق الأوسط، والتحول بالتحالف الأمريكي مع النظام في السعودية إلى خلق عمود جديد للسياسة الأمريكية في المنطقة في عراق ما بعد صدام. (عبد الحي، ٢٠٠٥، ص ٢٥)

الادعاء بحماية الحقوق الإنسانية في العراق: أما عمّا يقال عن هذه النقطة ومنع انتهاكات الحكومة العراقية لحقوق الإنسان فلم يركز المسؤولون الأمريكيون على هذه النقطة، فأصبحت بعد الاحتلال وما خلفه في طيّ النسيان، وعزّز ذلك عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل التي كانت تتخذ من أهم الذرائع لهذا العدوان. ثانياً: النتائج وأثرها في الوضع الاجتماعي والأمني :

كانت نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق وتدهور الوضع الأمني أثره السلبي على المجتمع العراقي ووحده الوطنية، حيث عانى هذا المجتمع من جملة من الأمراض والأزمات الاجتماعية التي شكلت عاملاً على تمزقه وتحوله إلى كتل وأحزاب وطوائف. ومن أبرز آثاره:

البطالة: لم تظهر البطالة بعيد الاحتلال الأمريكي بالشكل العام بل تفاقمت بسبب الحروب السابقة التي خاضها العراق، وتعرض العراق للحصار الاقتصادي مما أدى إلى تراجع نسبة الأعمال والوظائف المعروضة في سوق العمل وبعد أن كانت البطالة لا تتجاوز ٨% خلال الثمانينات وصلت إلى نسبة ٣٠% من القادرين على العمل إلا أن هذه النسبة ازدادت إلى نسبة ٨٥% خلال العام الأول من الاحتلال، وخلال السنوات التي تلت ومع تردي الأوضاع الأمنية لم يتحرك الاقتصاد العراقي، وتفاقمت البطالة نتيجة التدهور الأمني الذي كان سبباً مهماً في تزايد البطالة حيث اتجه الآلاف من العاطلين عن العمل والذين سرحوا من أعمالهم للمشاركة في أعمال العنف من جريمة وسلب ونهب وسرقة، ممّا أدى إلى خلل في النظام القيمي للشعب العراقي بشكل غريب. (نظمي، ٢٠١٠، ص ٩٣).

(٣) قامت برسم الصورة الفنانة التشكيلية ليلي العطار، سنة ١٩٩٢م، وعلى إثرها قامت أمريكا بتوجيه صاروخ نوع كروز من أحد بوارجها المتواجدة في مياه الخليج لقصف دارها وقتلها في الحال.

ارتفاع نسب الأرامل واليتامى: أدى ذلك الارتفاع بسبب التدهور الأمني والعنف الطائفي إلى تصاعد نسب الأرامل واليتامى في العراق حيث كشفت نائبة في البرلمان العراقي ان عدد الأرامل في العراق يصل إلى ثلاثة ملايين ارملة جراء الحروب المتعاقبة وما تلاه من احتلال وتزايد الإرهاب المنظم والعنف الطائفي وهذه كارثة إنسانية فريدة في هذا العصر الصعب وصفها، كما ذكرت تقارير (اليونيسيف وهي منظمة إنسانية) أن عدد الأطفال الأيتام في العراق يقدر بنحو ٤-٥ مليون طفل وأنهم في تزايد نتيجة لأعمال الإرهاب والوضع الأمني غير المستقر. (نظمي، ٢٠١٠، ص٤٩).

تدهور الوضع المعاشي: وان تدني المستوى المعاشي للمجتمع العراقي وتزايد نسبة الفقر والبطالة وارتفاع معدلاتها بصورة لم يسبق لها مثيل في ظل الاحتلال الأمريكي وقد دمرت أيضاً البنى الأساسية للاقتصاد العراقي الذي اثر في مجمل النواحي المدنية سواء الصحية والتعليمية وكذلك التنمية البشرية بل إن سوء التغذية أصبحت مشكلة متفاقمة في عموم محافظات العراق التي ولدت نقص المناعة وانتشار الأمراض مع النقص الشديد لأدوية وان هذا الحالة لم تكن وليدة الاحتلال وإنما تفاقمت في ظلها بشكل أوسع وأكبر.

ثالثاً: استشرى الفساد وانهار النظام القيمي :

عانى المجتمع العراقي من استشرى الفساد قبل الاحتلال الأمريكي وذلك بسبب الحصار وتدهور الوضع الاقتصادي وكن لم يكن أو يصل إلى ما وصل إليه في ظل الاحتلال حيث أن مساحته وصنوفه وألوانه لم تكن بهذا الاتساع والتمدد، وبالتأكيد أن هناك دور لضعف أجهزة الدولة في اتساع الفساد إلا أن هناك تكاسل واضح في مواجهته أو التساهل مع مقترفيه من قبل مسؤولين حكوميين. (النبلسي، د. ت)

وهناك أسباب متفرقة لاستشرى الفساد في العراق وهي:

١_ الاحتلال ٢- الحكومات المتعاقبة ٣- تراجع القيم الاجتماعية الأصيلة للمجتمع.

أما نتائج الفساد فهي تضخيم الكلف الاقتصادية للمشاريع والنشاطات المراد إنجازها، والحد من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية، وإفشال جهود الإعمار وإعادة البناء في المشاريع العامة وتحديد إصلاح البنية الأساسية والخدمات العامة للمواطنين فضلاً عن الجوانب الأخلاقية والمعنوية السيئة المرافقة لهذه الظاهرة، ومنها على سبيل المثال: (الراوي، ٢٠٠٥، ص١٧)

رواج المخدرات: لم يعرف العراق وشعبه رواجاً لهذه الآفة المضرّة في المجتمع وخصوصاً الأخلاق مثلما أعقب الاحتلال، لتصبح منتشرة بشكل مركز وأغلبها بين الشباب، وقد ساعدت ذلك الأوضاع داخل البلاد وكانت مسوحات ميدانية قد أكدت انتشار المخدرات في مدن عراقية عدة وقد راجت المخدرات في مجتمعنا رغم نظافته من هذه الآفة خلال العقود الماضية أما بعد الاحتلال فقد دخلت أصناف عدة من المخدرات وعرضت على الأرصفة بأسعار زهيدة لغرض استقطاب الشباب وإدمانهم عليها أولاً.

وكان الإقبال من الشباب بشكل كبير خصوصاً من العاطلين هروباً من الواقع المرّ لهذه الحياة في ظل الاحتلال الأمريكي: الذي أسقط السلطة السياسية وكذلك دفع لإسقاط وانهار النظام القيمي بالحصار أولاً في حقبة ما قبل الاحتلال وقام بتشجيع النهب والسلب خلال الأيام التي تلت سقوط بغداد، والتغاضي عن الفساد المستشري في مؤسسات الدولة خلال الأعوام الأخيرة مما أدى إلى تدهور الوضع المعاشي للإنسان العراقي حيث تدنت نوعية الحياة مع تزايد نسب الفقر والبطالة مما أوجد ما يمكن تسميته بالتنافر القيمي، وهذا التنافر يعبر عن وجود ازمه بدأ يعيشها المجتمع وتعاضمت وتعززت في ظل الاحتلال وقد ساهمت في هذا التراجع للقيم الأصلية للمجتمع الحروب المتعاقبة ثم الحصار.

رابعاً: الآثار المترتبة على التراجع القيمي :

ذكر كريم (٢٠٠٦، ص٥٨) أن أهم الظواهر التي كانت نتيجة التراجع القيمي هي:

زيادة حالة العنف السياسي، والطائفي منه خاصة، الذي يعد غريباً على منظومة القيم العراقية إذ لم تشهد قبل ٢٠٠٣ بروزاً للمكونات السابقة للدولة والمتمثلة بالطائفية والمذهبية والتخندق خلفها.

بروز الفساد الإداري والمالي :

توسع الجريمة المنظمة، مع بروز التطرف والذي وجد تربته الخصبة بانتشار الفقر والجهل والنزعة إلى الجريمة، لممارسة السلطة المتوحشة التي نراها من بعض هذه الجماعات المسلحة، التي استطاعت استقطاب فئات من المهمشين أو الفقراء أو العاطلين عن العمل، وهذه جزء مهم من الأمور التي ساعدت في خلق الفتن الطائفية التي دفع ثمنها الشعب بجميع أطرافه بداية ظهور الإرهاب وتصعيده ونزوح العوائل.

لقد كانت الشرارة الأولى التي أشعلت وأعطت الإذن للإرهاب كي يأخذ دوره وتناميه بالشكل الطائفي والمنظم هي عملية تفجير المرقدين العسكريين في سامراء والتي أدت إلى نزوح الكثير من العوائل إلى الداخل ورغم وجود عمليات نزوح سبقت هذه الأحداث إلا أنها تصدعت بصوره مخيفة بعدها وبدأت عمليات التهجير لأحد ألوان الطيف العراقي من منطقة إلى أخرى قادتها مليشيات مسلحة برعاية قوات الاحتلال عبر تأجيج الشكوك والحقد بين فئات المجتمع العراقي، تساعدها في ذلك جهات سياسية ودينية تضرب على وتر التهميش والمظلومية وقد ارتفع عدد النازحين داخل العراق إلى نحو ٣.٢ مليون شخص وقد أكدت تقارير أن ٣.٦٥ % من النازحين هم من الأطفال دون سن (١٣) سنة وشدد تقرير جمعية الهلال الأحمر العراقي على ضرورة توفير خدمات مثل التعليم والصحة والأوضاع المعاشية ونتيجة لتفاقم الأوضاع الأمنية في مناطق النزوح الأخرى فقد أطلقت تحذيرات من أن يصل عدد النازحين داخل العراق إلى ٤,٢% إذا استمرت الأوضاع، ويسكن الآلاف من النازحين في مجتمعات لا تتوفر بها أبسط المعايير الإنسانية وافتقدت الكثير من العوائل أماكن سكنها ما يعمل على إغلاق أبواب الأمل أمامها.

خامساً: أهم انعكاسات الارهاب :

تقسيم المناطق في بغداد تقسيماً طائفياً، حيث أفرغت أحياء كاملة لصالح طيف مذهبي واحد في تأثير مستقبلي على أبناء الشعب ووحدته، ورغم تطبيق الخطة الأمنية من قبل الحكومة وقوات الاحتلال التي كانت أولى أهدافها إعادة المهجرين إلى أماكن سكنها ٢٠٠٧ إلا أن التطبيق الفعلي كان للمحافظة على الوضع القائم بدون محاولات لإعادة النازحين وكان الهدف هو خلق هذا التقسيم والمحافظة عليه.

اللجوء خارج العراق فقد حصل عقب _ أو كان مرافقاً لهذا _ النزوح وكان قد بدأ أساساً نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية في ظل الحصار الجائر سابقاً ولكنه أخذ يشكل موجات كبيرة بعد الاحتلال وتقديم الكثير من العراقيين اللجوء حول العالم وأصبح العراق شيئاً فشيئاً يتصدر الدول للاجئين حيث شكل ١٤% من طالبي اللجوء في العالم، والملفت للنظر أن أغلب هؤلاء من طالبي اللجوء هم من أصحاب الكفاءات والأكاديميين، وتقول مفوضية اللاجئين إن نحو ٢.٢ مليون عراقياً تركوا بلدهم إلى دول الجوار، وتعاني هذه الدول من صعوبات في استيعابهم، كما ويعاني اللاجئون أنفسهم صعوبات في المعيشة والرعاية الصحية، لقد تعددت الأزمات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع العراقي وتنوعت وشملت جميع فئات الشعب وأثرت على استقرار المجتمع ووحدته الوطنية وتحتاج إلى جهود جبارة ومختلفة للتخفيف من هذه الأزمات وآثارها على نسيج المجتمع ومستقبله. (حسين، ٢٠٠٧)

المطلب الثاني: قرارات برير وتشكيل حكومات المحاصصة:

بعد أن أيقنت قوات الاحتلال أنها قد أحكمت سيطرتها على بغداد التي تعتبر هي مقر الحكومة وما خلفته من فوضى وتخريب، أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية سلطة الائتلاف المؤقتة التي تولت إدارتها الشخصية المؤثرة، السفير (بول برير) الذي أسس بمعية قوات الائتلاف فترة من الحكم المباشر، استمرت حتى حزيران عام ٢٠٠٤ هكذا يسمونها، ولكن الحقيقة أن هذا الحاكم المدني كما أطلق عليه قد استغل هذا الوضع وأصدر قرارات كانت لها الأثر الكبير على تكملة ما بدأه الاحتلال، وتعتبر الصفحة الثانية من ناحية تخريب العراق ووصوله إلى الحرب الأهلية، وكان من نتائجها الإرهاب والطائفية.

امتدت سلطته من أيار ٢٠٠٣ إلى حزيران ٢٠٠٤ وهي فترة امتلك فيها هذا الحاكم صلاحيات قل ما حصل ويحصل عليها أي إنسان آخر وأي رئيس حكم العراق، حيث فتحت له من قبل قوات الاحتلال: (وثائق منظمة العفو الدولية: العراق، ٢٠٠٥)

أبواب التشريع.

أبواب الصرف من دون تشكيل لجان للتوثيق والرقابة .

أبواب خلق فئة جديدة في العراق على حساب فئات أخرى.

أبواب تعيين وزراء ومدراء عامين ... إلى آخر هيكلية التعيين.

لقد وصل برير إلى بغداد يوم ١٢ / أيار ٢٠٠٣ ليستلم مهامه مشرفاً على شؤون العراق بوصفه المبعوث الشخصي للرئيس جورج بوش الابن. من الذي سبقه حيث كانت القوات الأمريكية قد عينت الجنرال المتقاعد جاي نمايز على أساس ((إعادة إعمار العراق)) بعد الاحتلال والتخريب وكانت وضعيته هذه الإشراف على المؤسسات الأمريكية والعراقية التي سوف تضطلع بهذه المهمة والتي لم يكتب لها النجاح بعمله نتيجة لعدم الاهتمام والعمل الجدي لها. (وثائق منظمة العفو الدولية: العراق، ٢٠٠٥)

هذا وقد جلب معه برير عدد من السفراء والجنرالات الأمريكيين كمستشارين وهم لديهم أعمال أخرى غير هذه الواجهة وبعد وصوله أصدر برير قراراً:

حل الجيش العراقي وجميع المؤسسات ذات الصلة بالأمن الوطني وكل التشكيلات العسكرية،

أنهت خدمات جميع المنتسبين الجيش العراقي واعلن إنشاء جيش عراقي جديد من الجيش القديم والمليشيات والأكراد،

قد سعى برير منذ تقلده منصبه إلى اجتثاث جذور حزب البعث، وحلّ الحزب ومنع كبار مسؤوليه من شغل مناصب في الحكومة الجديدة،

الغى عدة وزارات ومؤسسات عراقية، وأعلن أنها غير شرعية، ومن بين القرارات والمؤسسات التي حُلّت: القوات المسلحة، وقوات الحرس الجمهوري، ووزراء الدفاع والإعلام،

اللجنة الأومبية.

فضلاً عن المحاكم العسكرية، ومحاكم أمن الدولة. (في مار، ٢٠١٣، ص ٢٧)

وكان يعاون برير من العراقيين كمستشارين مجلس حكومة من سبعة أشخاص هم: جلال طلباني، مسعود برزاني، إبراهيم الجعفري، وعبدالعزیز الحكيم ونصير الجادرجي وأياد علاوي وأحمد الجلبي، وقد وصفهم أحد مساعدي برير بأنهم معتادون على رؤيته أنفسهم معارضين أكثر من اعتيادهم على اتخاذ القرارات، ونتيجة لتضارب المصالح فقد دخل (برير) معهم في خلاف مما أدى به باستبدالهم بمجلس مكون من (٢٥) عضواً، وقد بنى هذا على المحاصصة، عندها بدأت القوات المحتلة تتعرض إلى هجمات من المقاومة الشعبية التي ظهرت لأول مرة بعد الاحتلال بشكلها المنظم، والتي كان هدفها الأول إنهاء الاحتلال وإقامة حكومة وطنية مستقلة غير مسلوقة الإرادة، وقد كان في بادئ الأمر الجنرالات الأمريكيان القادة ينسبون هذه المقاومة إلى (البعثية ومجموعات جهادية إسلامية من الذين تلقوا تدريباتهم في سوريا ولبنان، عندها انصب الجهد المكثف من القوات الأمريكية في القبض على الرئيس صدام حسين، لأنهم يعرفون أن وجوده طليق سيسبب في إفشال كل ما بنوه وخططوا له، يضاف إلى ذلك فإنهم يعلمون جيداً بأنه السبب في ظهور المقاومة بهذا القوه والقسوة، نتيجة لوجوده وقيادته لها، وعندما قبض عليه وبعد فترة للتأكد من أنه هو (صدام حسين) عقد برير مؤتمراً صحفياً وقال _ وهو يخاطب الحضور (وبطريقة سينمائية هوليودية)_: "أبها السيادة والسادة لقد قبضنا عليه، وذكر برير بعد حين في كتاب ألفه بعنوان: (عام قضيته في العراق) أن الإدارة الأمريكية كانت تأمل أن يساعد القبض على صدام حسين في إخضاع شريحة من المجتمع ومن المعتدلين بالاندماج في العملية السياسية، وترسيخ قناعة نهاية البعث، ولكن (لا تأتي الرياح بما تشتهي السفن)، حيث أن المقاومة اتسعت وشملت جميع فئات الشعب، لتؤكد وعي وحدته المتنامية وفي حقيقة الاحتلال الذي مثل قمة الإرهاب في التدمير ونهب خيرات البلاد وقتل الأبرياء، من هنا لجأت قوات الاحتلال إلى أسلوب آخر لتضع آخرين باسم الحكومة يقومون بما تنوي الوصول له.

أولاً: تشكيل حكومات المحاصصة :

الكثير يعرف أن الشعب العراقي يتكون _وكما ذكرنا سابقاً_ من تعددية قومية ودينية ومذهبية، وقد كانت شبه متصارعة في ظل الاحتلال، وتعاني من أزمة الثقة فيما بينها، وهي مكونات موزعة على مناطق جغرافية، كل منطقة تسكنها غالبية مكون معين، فمحافظات الجنوب غالبية سكانها (شيعة) والمحافظات الشمالية الغربية عرب (سنة) والمحافظات الشمالية الشرقية (أكراد) وبين المنطقتين العربية (السنة) والكردية شريط فاصل غالبية سكانها (تركمان) وهم أيضاً مزيج من (سنة) و(شيعة)، وبنسب متفاوتة تقريباً إضافة إلى أقليات أخرى، مثل المسيحيين والإيزيديين، و(الشبك) وهم مسلمون (شيعة) في الشمال، وفي الجنوب يوجد الصابئة، أما بغداد فسكانها مزيج من كل هذه المكونات، فهي بحق عراق مصغر، وكذلك محافظة كركوك، ونتيجة لهذا التوزيع الاثني العرقي فقد انعكس بشكل سلبي على معظم الأحزاب والقوى السياسية. (البكري، ٢٠١١، ص ٥٢)

إذن ماهي المحاصصة؟ هي في جميع قواميس اللغات لا تتعدى كونها عملية تقسيم لكل المكونات حسب الاستحقاقات الكمية للأطراف المشاركة فيه، والمحاصصة في العملية السياسية لا تقف عند حدود العمليات الحسابية، وإنما هي مصطلح سياسي بمضامين عميقة جميعها تنشق من نقطة مركزية وتلتقي عندها، هذه النقطة المحورية اسمها الوطن، المحاصصة منهج سياسي تسمح لجميع المكونات الحزبية المشاركة، والفائزة عبر انتخابات ديمقراطية نزيهة في المشاركة في الحكومة وفي تحمل مسؤولية تضامنية في قيادة دفعة البلاد، وإدارة شؤون الدولة. (رشيد، ٢٠٠٦).

إن فكرة المحاصصة لم يقترحها مفكر سياسي معين ولم تكن مبادرة من حزب ما في دولة محددة، إنما هي ضرورة موضوعية أفرزتها عملية التطور المادي للمجتمعات العريقة بممارستها الديمقراطية منذ عقود من الزمن، وقد ساهم هذا النهج بدور فعّال في بناء المجتمعات الحضارية العصرية المتمدنة، منها الأوروبية التي رسخت مبدأ المحاصصة عندهم بقوانين وأحكام في دستور كل بلد فيها، لا بل وصلوا إلى أكثر من ذلك عندما أقروها في دستور الاتحاد الأوربي الذي حدد آلية المحاصصة بين (١٤) دولة من دول الاتحاد الأوربي، يجمعهم هدف سام يتجسد في توفير حياة أفضل وضمان المستقبل الزاهي للأجيال اللاحقة في عموم القارة. (رشيد، ٢٠٠٦)

أن أهمية المشاركة الجماعية بالحكم وانعكاساتها على الشعب بالرعاية والخير إذا ما طبقت بالشكل الصحيح السؤال الذي يتبادر إلى الذهن: لماذا أصبحت لدينا مقبلة مكروهة ويجب استئصالها؟. ورغم التعقيدات الشائكة والتجاذبات الحزبية المصطنعة وهلامية جسد المحاصصة العراقية وضبابية صورتها يصطدم المرء عند البحث عن الجواب بحقيقة مثيرة، حقيقة يندهش من يطلع عليها، حقيقة توغز الاشمئزاز من المحاصصة ورفضها والنفور منها، وهي غياب ممارسة عملية المحاصصة، إن أسباب عدم ممارسة المشاركة الجماعية أو المحاصصة الصحيحة في الحكومة أو العمل القيادي يرجع إلى الأسباب التالية: (الغرباوي، ٢٠٠٦، ص ٥٨-٦٠)

أغلبية الأحزاب التي ساهمت في عملية الانتخابات لم تكن سياسية بالمفهوم الاجتماعي-الاقتصادي الكلاسيكي وإنما تنظيمات قومية - دينية - طائفية، ذات نشاط طابعه سياسي، وقد رفعت أطراف عديدة من هذه التنظيمات في معرض سيرها لاستقطاب الجماهير شعارات مبينة على قاعدة الانتماء القومي والمعتقد الديني والمذهبي؛ وبالتالي فقدت الانتخابات منذ البدء خاصية انتخابات سياسية، وتحولت إلى ما يشبه إلى عمليه تعداد سكاني لإحصاء المكونات الديموغرافية في المجتمع العراقي.

إن غياب البرامج السياسية ذات الطابع الوطني الشامل عند هذه القوى قد حرض حالة انفصال الوطنية عن عملية الانتخابات السياسية التي كان مخططاً لها أن تجري بين مكونات السياسية وليست قومية أو دينية أو مذهبية ذات برامج سياسييه وطنيه (وليست قومية - دينية مذهبية) تطرح مشاريع سياسييه ببعده وطني (ولا تتخذ في سلة القومية أو الدين أو المذهب) مع احترام حق كل حزب في التمثيل أو الدفاع عن مشروع القومية - الديني المذهبي على أن يحتل هذا الهدف في سلم المهام المراقبة الثانية، في سلم بناء الوطن الأم الحضانة لكل القوميات والأديان والمذاهب. (الغرباوي، ٢٠٠٦، ص ٧٠)

إن هذا المسلك الخطير الضار الذي أنتجته غالبية (الأحزاب) منذ البداية قد أسقطت صفة الوطنية من هويتها السياسية وبالتالي تحولت العملية السياسية منذ اليوم الأول لانطلاقها إلى صراع من أجل بناء وتعزيز وتحقيق الذات القومي - الديني المذهبي، مع استهداف الهيمنة على السلطة لضمان والتواصل والإدامة.

ولم تحاول قيادات الأحزاب على الرغم من كل المحن وما آلت إليه البلاد من دمار وقتل نتيجة هذه السياسة الطائفية والإرهاب من تصحيح أخطاء أجدتها وتقويم مسيرتها والارتقاء إلى مستوى المهام الوطنية وإنما عجزت كلياً في تحقيق أي شيء مما تضمنته شعارات ووعود الحملة الانتخابية حتى الجماهيرية القومية - الطائفية، بل تنصلت عنها مع مر الأيام وبالتالي فقدت مع الأيام ثقة الناخبين بها. (دوريت وديموند، ٢٠٠٦، ص ١٥)

إن الشعب العراقي بكافة أطيافه الإثنية والدينية وقطاعاته الاجتماعية باستثناء الطبقة السياسية الفاعلة والمنتفعين من تجار حروب وميليشيات ومافيات وتهريب ثروات البلاد - لم يجن من الأحزاب الفائزة بعيد الانتخابات سوى بؤس الحياة والشقاء والقتل والدمار مع نفشي ظاهرة العنف والإرهاب حتى أنه أصبح لا يفارق زاده اليومي والساسة ما انفكوا يطلقون الخطب الجهورية التي تمجد بالانتصارات والإنجازات التي تحققت في ظل قيادتهم الحكيمة، ناهيك عن المؤتمرات التي كان جلها المزايدات بينهم والتشهير علنا على الهواء والتسقيط بينهم ليزيدوا المعاناة معاناة أخرى، ولولا أمريكا لما حصل ما حصل، ولما كان هذا الحال؛ لأنها ماسكة بزمام الأمور، ومن يجرؤ على التحرك والتغيير، وبقي هذا الحال تحت ظل انتخاب أربعة حكومات، ابتداء من حكومة إبراهيم الجعفري ولاية واحدة لمدة (٤ سنوات) إلى نوري المالكي ولايتان ٨ سنوات. (دوريت وديموند، ٢٠٠٦)

ثانياً: انتخابات عام ٢٠٠٥ :

ولنأخذ مثلاً الانتخابات التي عمل على إجرائها الاحتلال الأمريكي كان يهدف من ورائها ما يلي:

إثبات اتجاهه بأنه ينوي تنصيب حكومة ديمقراطية على أساس إجراء انتخابات.

ليضع مسؤوليه أوزار ما آلت إليه الأمور على عاتقها.

ولذلك ففي أيار ٢٠٠٥ وقّعت أحداث عدة مستمدة نظام العراق السياسي: وهي ثلاث انتخابات (اثنان منها لانتخاب مجلس وطني، وثالث للاستفتاء على الدستور، وكتابة الدستور نفسه، وكانت هذه أول انتخابات تجري في ظل الاحتلال الأمريكي، وقد رسخت أيضاً الاتجاهات القائمة فعلياً لتفكيك الدولة والمجتمع إلى اتجاهات عرقية وطائفية، وحكومة مركزية ضعيفة ونخبة سياسية منقسمة انقساماً عميقاً، ولتوضح فكرة هذه الانتخابات وقانونها وكيف جرت لنى كيف يثبت قاعدة الانتخابات التي ستشكل على ضوئها أول حكومة وماهي الأعمال التي أنيطت بها؟. (رشيد، ٢٠٠٦)

ثالثاً: نظرة على قانون الانتخابات :

لقد نص قانون الانتخابات الذي جرى تشريعه في الخامس عشر من حزيران ٢٠٠٤ على نظام تمثيلي تنافسي لدائرة انتخابية واحدة على امتداد البلاد، ونص أيضاً على نظام (القائمة المغلقة) ويعني أن المصوتين سيختارون حزباً أو ائتلاًفاً أو فرداً من بين قائمة من المرشحين ممن ستحدد الأحزاب قبل الانتخابات ترتيبهم في القائمة (وبالتالي احتمالية وقوع الاختيار عليهم)، في غياب تمثيل مناطقي باتت الانتخابات استفتاءً خاصاً، وقد تركت أيضاً بعض المناطق على شاكلة تلك التي يقطنها السنة المقاطعون للانتخابات بنسبة ضئيلة من التمثيل، وللعلم إن توزيع المقاعد بين الأحزاب ضمن هذا الائتلافات لم يكن واضحاً لأنه جرى خلف أبواب مغلقة، وضمن الائتلاف العراقي الموحد وقد أنتجت بعد إجرائها على حصول فرعي^(٤) حزب الدعوة على تسعة وعشرين مقعداً وحصل الصدريون على عدد مقارب من المقاعد، وحصل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي قاد القائمة (٢٠) مقعداً، وحصل الجلبلي على ثلاثة مقاعد، الأمر الذي يعكس قوتهم التخمينية في النظام السياسي، وضمن الائتلاف الكردستاني جرى توزيع المقاعد وفقاً لاتفاق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، اللذين حازا على مشاركة متساوية نسبياً. (دوريت وديموند، ٢٠٠٦، ص ١٥).

(٤)حزب الدعوة الخارج وفرعه في الداخل خلال فترة المعارضة.

ولم يكن ثمة انقسام بين حركة الوفاق الوطني برئاسة أياد علاوي. أما بالنسبة للتصويت فظهر على النحو الآتي (٩٥%) من الكرد صوتوا للائتلاف الكردستاني، و(٧٥%) من الشيعة صوتوا للائتلاف العراقي الموحد، و(٧٥%) من السنة في الأقل اختاروا مقاطعة الانتخابات وكان ثمة سبعة عشر قد شاركوا في المجلس معظمهم كانوا مرشحين في قوائم علمانية ووطنية أما مجموع المقاعد المطلوب للمجلس الوطني فهي (٢٧٥) مقعداً فضلاً عن مجالس محليه في كل من المحافظات الثماني عشر ومجلس إقليمي كردي يتألف من (١١١) مقعداً وقد سبق وشكلت مفوضيه مستقلة للانتخابات لإدارتها. (دوريث وديموند، ٢٠٠٦، ص١٦)

وكانت نتيجة فرز الأصوات هيمنة ثلاث كيانات على عضوية المجلس فقد جاء الائتلاف العراقي الموحد ب (١٤٠) مقعداً (٥١%) من المقاعد وجاء الائتلاف الكردستاني ثانياً ب(٧٥) مقعداً (٢٧%) من المقاعد وجاءت العراقية بالموقع الثالث (٤٠) مقعداً (١٤%) من المقاعد وثمة ائتلاف أصغر حصلت على مقاعد أيضاً. (انظر الوثائق المرفقة الجدول ٢) (رشيد، ٢٠٠٦)

المهم والمستنتج من هذه الانتخابات أن من أقامها قد أرادها أن ترسخ التفكك الوطني وفقاً لاعتبارات عرقية وطائفية، كما وأن العرب السنة أكبر الخاسرين، حيث إنهم لم يحصلوا سوى على (٢%) من عدد المقاعد الإجمالي بواقع (٦) مقاعد حصلوا عليها خلال الفرز، مما انعكس مجمل المجال على الاستمرار على هذه النتائج خلال الانتخابات المتعاقبة، ولم تتغير الوجوه لا أكثر ولا أقل، وتفاوت نسبي ضئيل، مما يعني تعميق الهوة بين طوائف الشعب، وعدم القدرة على التغيير على الرغم من كل المطالبات، سواء التي كانت تأتي من الشعب أو نتيجة التذمر الذي أصبح على كل لسان، أو تدهور الأوضاع الأمنية والمعاشية والاجتماعية حتى كانت الحرب الأهلية الطاحنة في سنة ٢٠٠٦.

المطلب الثالث: بداية التصعيد الارهابي :

مقدمة :

عندما سيطرت القوات الأمريكية على بغداد يوم ٢٠٠٣/٤/٩، واعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهاء العمليات العسكرية الكبرى يوم الأول من أيار من نفس العام وكان من أول قرارات الحاكم الموحي لسلطة الاحتلال بولي برمر حل الجيش العراقي وقوى الأمن مع حل وزارة الإعلام وإيقاف العمل في الكثير من المؤسسات الحكومية. وقد جرى العمل على تقويض وتفكيك هذه المؤسسات ليس اعتباراً وليس كما صُرح بذلك على أساس الإصلاح والتجديد، وإنما لإخلاء الساحة العراقية، وتهيئتها إلى المرحلة المكتملة للدور وتفكيك المجتمع وتشيده ليخلو الجو لتطبيق أهدافهم الموسومة سابقاً.

وقد توافقت مع تفكيكها اتساع عمليات العنف، كالاغتيالات وحالات الاختطاف أو ما يعرف بالاختفاء القسري، وفي ظل تصاعد التدهور الأمني شاعت حالات الفوضى والسلب والنهب وبذلك عرفت الجريمة المنظمة طريقها إلى العراق، ولم تستطع القوات المشكلة حديثاً القليلة الخبرة، في ظل الحكومات المتعاقبة المبنية على المحاصصة غير العادلة الحيلولة دون تفشي هذه الظاهرة، حتى بدأ الخوف يصيب المجتمع العراقي نتيجة لانعدام الحياة الاعتيادية في بغداد، وأغلب المحافظات، مما شجع كل الاصطفاقات الطائفية التي كانت وسيلة لحماية الأفراد ونتيجة لتداخل الأمور حتى وصل الأمر إلى فرض حظر التجوال أو إغلاق الشوارع والجسور وبناء الجدران الكونكريتية. (كريم، ٢٠٠٦، ص٧٥).

هذا عدا عن الأسلاك الشائكة وتسيير الدوريات في أرتال من العربات العسكرية، إنها الحرب الأهلية غير المعلنة، التي سادها التنغيم من قبل الحكومات داخل بغداد وخارجها، وإطلاق النار على المدنيين من دون تحذير، وبقي الحال هكذا بعد الاحتلال حتى استغلت ذلك القاعدة لتدخل على خط الإرهاب، وبشكل منظم ومرسوم بإيقاع الفتنة بين (الشيعة والسنة) وتأجيج الوضع والإرهاب الطائفي، ونستطيع أن نقسم هذه الفترة الحرجة إلى مرحلتين: (كشك، ٢٠٠٧، ص ١٧٩)

أولاً: المرحلة الجديدة من الإرهاب والطائفية:

الفترة التي أعقبت الاحتلال من ٩ نيسان ٢٠٠٣ وحتى شباط ٢٠٠٦ (وتفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء) من قبل مجموعات مسلحة (القاعدة)، وسأخذ أهمها حيث تم استخدام السيارات المفخخة، التي تُوقع عشرات وأحياناً مئات الضحايا، مثل تفجير شاحنة محملة بالوقود يوم ١٧ تموز ٢٠٠٥ مما أدى إلى مقتل (٩٨) مدنياً وإصابة ما يقارب (١٥٠) آخرين في جنوب بغداد، والتي أعقبها تفجير عشرات السيارات المفخخة، لم يكن أولها تفجير مقر الأمم المتحدة في آب ٢٠٠٣ واستمرت التفجيرات حتى وقتنا الحاضر على مستوى جميع المحافظات، وحتى الشمالية منها التي لها الخصوصية في الأمن والحراسة، نتيجة لسيطرة حكومتها المتكونة من حزبي الديمقراطية الكردستاني والوطني الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني وجمال الطالباي. ولم يحدث ادنى تغير على المستوى الحكومة أو الأجهزة الأمنية وهذا أيضاً فيه مارب أخرى من قبل الإرهابيين على أساس انهم من المعارضين لحكومة بغداد سابقاً. (الربيعي، ٢٠٠٦)

واستهدف العنف والإرهاب جميع فئات المجتمع وشرائحه وأقلياته وأخذ منحى آخر بشكل تنوع أهدافه واستهدافه، فقد تعرض العلماء العراقيين والأكاديميين والأطباء للخطف والقتل والاعتقالات المنظمة مما يدل على وجود جهات معادية للعراق تستهدف تفرغ البلاد من العقول، وقد تم اختطاف عدد كبير من الأطباء البارزين ذوي الاختصاصات النادرة بغية تجفيف منابع الكفاءات العراقية. (الجابري، ٢٠٠٦)

وأشار صحفي بريطاني (روبرت منسيك) بأصابع الاتهام إلى الموساد الصهيوني بأنه وراء اختطاف العلماء و اغتيالهم إضافة إلى جهات إقليمية أخرى تتمثل في بعض أجهزة المخابرات الإقليمية، وقد حملت هذه الجهات أسماء العلماء العراقيين والأكاديميين في قوائم تم توزيعها في الشوارع خلال الأيام الأولى للاحتلال بقصد العمل على اغتيالهم وكانت العملية تتم تحت نظر قوات الاحتلال وسمعتها، وبدعوى أنها تصفية لعناصر حزب البعث الحاكم سابقاً. (jalili, 2006)

كما وقد شرعت جهات عدة بحملات كبرى: تصفية وقتل واختطاف المئات من أساتذة الجامعات، وهو ما دفع المئات منهم للهرب خارج العراق للحفاظ على حياتهم وتشير إحصائية عراقية إلى أن أكثر من ١٥٠٠ شخص من الأساتذة والأطباء وعناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية السابقين تم اغتيالهم ولم تتمكن الأجهزة الأمنية من الكشف عن أية عملية أو تلقي القبض على منفذها وقد كانت عمليات القتل الجماعي وظاهرة الجثث المجهولة الهوية في أماكن متفرقة من البلاد وبدون الإشارة إلى جهة معينة تمارس هذه العمليات مع ظهور حالة ممارسة هذه الجرائم من قبل عصابات مرتدية أزياء الشرطة ومرتدين أقنعة سوداء، فأصبح من المستحيل التمييز بين قوات الأمن والإرهابيين، وفي واقع الأمر لم تجر تحقيقات حول هذه المجموعات في اصلها ودورها ومن يقف خلفها، وقد بدأت ظاهرة الجثث المجهولة الهوية منذ الحقبة الأولى إلا أنها تزايدت لاحقاً خلال الحقبة الثانية من العنف والإرهاب مع تصاعد العنف الطائفي ووصل عددها إلى ٥٠ جثة يومياً. (الجابري، ٢٠٠٦).

مما ساعد في تصاعد نشاطات الجماعات المسلحة والمليشيات، التي ظهرت على شكلين أو نوعين: النوع الأول: تخريب وقتل داخل المجتمع، والآخر لمقاومة الاحتلال، مما أدى إلى تصاعد الخسائر في قوات الاحتلال، فكان حلّ الاحتلال اختراق هذه الجماعات وتوجيهها لضرب المجتمع وتمزيق وحدته الوطنية، بقصد تشويه حركة المقاومة، ثم أعقبها المرحلة الأخرى من العنف، وهو ما عرف بالقتل على الهوية حيث شهدت بغداد نشاطات لجماعات مسلحة ومليشيات تعمل بذلك، إضافة للتمييز الطائفي على أمل الفصل بين الطوائف وإخلاء الأحياء المشتركة للون طائفي آخر، ومن هذا بدأت هجرة أخرى داخلية واسعة أعادت صياغة المشهد الاثني والطائفي في العراق وتشير المعلومات التي صدرت عن جمعية الهلال الأحمر العراقية إلى أنه في بغداد وحدها هناك (١٧٠) ألف أسرة تشكل مجموعها (مليون) شخص قد هربوا من بيوتهم، وبشكل عام فإنّ العداة الطائفي والاثني كان السبب الأهم في عوامل التهجير، وتكشف نظرة عامه للأرقام أنه منذ تفجير مرقد الإمامين في سامراء بدأ النزاع الطائفي بشكل حاد حيث صار العرب (السنة) ينتقلون صوب الشمال والغرب بينما لجأ العرب (الشيعة) صوب الجنوب والمسيحيين صوب الشمال الثاني. (غلاند وروين، ٢٠٠٦)

أما بالنسبة للوسائل الأخرى التي استخدمت في تأجيج الإرهاب والعنف وتأجيج الطائفية واستخدامها كسلاح من أجل التأثير على الجانب الأمني والاجتماعي هي تفجير الحسينيات والمساجد فقد تصاعدت هذه الممارسات بصورة كبيرة خلال الأيام التي تلت تفجير المرقدين العسكريين في سامراء، وقد أدت إلى اتجاه اطراف الصراع إلى مهاجمة المساجد والجوامع بدون وجل في بغداد ومدن أخرى وقد أدت إلى تدمير أو تخريب أكثر من (١٢٠) جامع حسب إحصائيات الوقف السنوي في البصرة وديالى وبغداد وبابل فضلا عن اغتيال ما يزيد على (٣٠٠) من شيوخ الجوامع وروادها مع استهداف حسينيات في الدورة والحلة. (الناصر، ٢٠٠٥)

أما بالنسبة إلى استخدام الأزمات النافسة والتفجيرات الانتحارية فقد كانت من اختصاص تنظيم القاعدة الإرهابي الذي وجد فرصته المناسبة في ظل هذا التصعيد والفوضى وقام بعشرات العمليات الانتحارية وادت إلى سقوط الضحايا سواء في سوق الغزل وسط بغداد أو في بغداد الجديدة أو في تلعفر أو مدن عراقية أخرى، وما زال مستمراً على هذا الإجراء، نستنتج أنّ الاحتلال الأمريكي للعراق: سعى عمداً إلى خلق حالة الفراغ الأمني في العراق لتبرير بقاءه لأطول فترة ممكنة ولم يكتف بالسيطرة على الحكومات التي شكلها وسيرها وفق أهدافه بل استهدفت تماسك وحدة الشعب التي عرفها منذ البداية بانها تمثل التحدي الأكبر له ولذلك فقد استخدم إشبع الوسائل وأحدثها لتحويل العراق إلى بؤرة لجذب الجماعات المناوئة للولايات المتحدة، لشن حروبها بالوكالة في العراق. (جميل، ٢٠٠٧، ص ٨٤)

أما بالنسبة للحكومات العراقية المتعاقبة فقد شكلت على أساس التمثيل الطائفي والعرفي وتحت الإشراف الأمريكي، ومنذ مجلس الحكم مروراً بحكومة المالكي مما أدى إلى نشوب صراعا على السلطة وخلق التوترات بين مختلف مكونات الشعب العراقي، مع تشكيل حكومات كانت سببا في التوتر الطائفي من جهة ولم تقدر أيضاً على كبح العنف والإرهاب المتصاعد من جهة ثانية ولعبة الولايات المتحدة بالورقة الطائفية بغية إضعاف القوى الداخلية وفي سعي لإغراق العراق بما يشبه الحرب الطائفية وهي كانت كذلك فضلا لمنع تصاعد المقاومة ضد الأمريكيان مع خلق حكومات ضعيفة تبقى بحاجة للوجود الأمريكي في العراق وعزز وجوده وتحقيق أهدافه بالاستعانة بما تسمى الشركات الأجنبية العاملة في العراق. (الناصر، ٢٠٠٥)

حيث جعل كما ذكرنا العراق خلال احتلاله أهم مناطق الجذب للمرتزقة؛ كونه مصدر رزق متاح، وجلب هذه العناصر من المجرمين والمسجونين في أمريكا لتحقيق الضغط على الجانب الأمني هناك، وكذلك تقليل أيدي العاطلين لديهم، حيث استعانت القوات الأمريكية بما أطلق عليها الشركات الأمنية لحماية بعض قواتها ومؤسساتها في العراق كما استعانت ببعضها في المواجهات مع المقاومة العراقية وقد أقدمت هذه القوات من المرتزقة على قتل العراقيين وكان لها دور واضح في تراجع الوضع الأمني في العراق، وهناك العشرات من هذه القوات على شكل شركات. (عبد الله، ٢٠٠٧، ص ٤٢)

ولم تكف مهادمتها بل اشترك رجالها بعمليات السلب والنهب وكونوا عصابات للجريمة المنظمة قامت بقتل مدنيين عراقيين مع ممارستها خروقات لحقوق الإنسان، ويقدر عدد هذه الشركات في العراق (٤٠) شركة تضم أكثر من (٥٠) ألف متقاعد يتقاضى الواحد منهم بين (ألف أو ألفي دولار) الأمر الذي يكلف الخزينة العراقية الملايين من الدولارات كونهم كانوا يستلمون تكاليف خدماتهم منها بالرغم من أنها أي هذه الشركات لا تعمل بعيداً عن أوامر وزارة الدفاع والمخابرات المركزية الأمريكية، وتكلف من قبلها وتمارس أعمالاً قادرة تحرمها الاتفاقيات ويحاسب عليها القانون الأمريكي نفسه، ولكنها مباحة ومسموح بها في العراق، يضاف إلى ذلك فإنها منحت هذه الشركات باعتبارها من المتعاقدين مع البنتاغون الأمريكي حصانة من المساءلة أمام القضاء العراقي. (الجندي، ٢٠٠٥)

ووصل فعلاً ذلك بعد أن أقدم أفرادها على قتل الكثير من المدنيين بطريقهم دون أن يقدموا أفرادها للمحاسبة أو المساءلة أمام القضاء العراقي، وعلى الرغم من هذا التصعيد جراء انعدام الثقة والعداء الطائفي خلال هذه الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ فثمة مقدار ضئيل من الشعور أن هناك طرفاً واحداً على وجه الخصوص لعب دوراً رئيسياً في إثارة هذا الوضع، ومنذ البدء كان تنظيم القاعدة في العراق مصمماً على إشعال حرب طائفية في العراق، بوصفها مقدمة ضرورية لانهايار الحكم والاستيلاء على السلطة في المستقبل وعلى النقيض من المتمردين الآخرين، لم يهاجم تنظيم القاعدة في العراق القوات الأجنبية والحكومة الجديدة وحسب بل هاجم أهدافاً (شيعية) محددة على شاكله مسجد الإمام علي (ع) في النجف في عام ٢٠٠٥، وكانت رسالة الزرقاوي إلى بن لادن المنشورة في نيويورك تايمز في شباط (٢٠٠٤) والتي أوضحت على نحو لا لبس فيه الحملة المعادية للشيعية التي يقودها تنظيم القاعدة من أجل التآجيج الطائفي بغية للوصول إلى الجانب الآخر (السنة) على أساس ألا خيار لهم إلا بالاصطفاف مع (القاعدة) على اعتبار أنها تدافع عنهم، والهدف إشعال فتيل الصراع بين الطرفين والزان يمثلان القوة الحقيقية للوحدة الوطنية ووحدة العراق وسلامته، وقد فتح تفجير تنظيم القاعدة في العراق للمرقدتين في سامراء الباب باتجاه المزيد من التصعيد وكانت في هذه الأثناء هناك قوى أخرى تعمل على هذا المنهج من خلال الخطاب والتحريض دون رادع حتى وصل الأمر إلى تزايد الدعاية الطائفية وباتت الرايات الطائفية كموقع المناطق الشيعية والسنية وبحلول عام ٢٠٠٧ كانت هذه المعارك قد حولت أحياءهم إلى خرائب وثمره تقدير سنوي أصدرته الأمم المتحدة اظهر أن حصيلة القتلى في العراق لعام ٢٠٠٦ بلغت (٣٤٠٤٠٠) الف قتيل وفي هذا الجو تحطمت أواصر الثقة التي كانت تربط بين المواطنين العاديين ممن كانوا يعيشون ويعملون معا لسنوات تحطما كاملا وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦ كان العراق ينهار ومعه ينهار مشروعاً طموحاً لبناء الأمة. (فيبي مار، ٢٠٠٣، ص ٨١)

ثانياً: العمل على إضفاء الاستقرار في العراق ووسائل مكافحة العنف والارهاب (٢٠٠٧-٢٠١١) :

في عام ٢٠٠٧ حصلت ثلاث عوامل أدت إلى تهدئة الوضع وإضفاء نوع من الاستقرار وهي: (عبد الله، ٢٠٠٧)

زيادة في عدد القوات الأمريكية حيث تم استدعاء في العاشر من كانون الثاني اعلن الرئيس دبليو بوش زيادة القوات الأمريكية نتيجة لتقييمهم بان العراق ينزلق إلى فوضى يستحيل السيطرة عليها وقد يصبح دولة فاشلة، وعلى ضوء ذلك تم استقدام (٥٠) الف عسكري لتربط أساسا في بغداد

تغيير المواقف لدى المعارضة (السنية): وقد تمثل ذلك في حدوث انقسام في التمرد السني وانبثاق حركة تسمى بالصحوه بين عشائر الأنبار السنية، التي انقلبت بالكامل على القاعدة والعنف المصاحب لها، وقامت عشيرة البوريشة وعشائر أخرى بتجنيد رجالها لقتال القاعدة وتشجيعهم للانضمام للشرطة المحلية ونتج عن ذلك أيضاً تشكيل مجلس إنقاذ الأنبار بحلول ربيع عام ٢٠٠٧ وكان ما يزيد عن إحدى وأربعين مجموعة عشائرية أو مجموعات تنتمي إلى أفخاذ عشائرية كانت تمثل هذا المجلس، وشرعوا معاً لطرد القاعدة من الأنبار، وقد وقّرت حركة الصحوه قوة محلية بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية العمل معها لقتال القاعدة والمتمردين الآخرين الممارسين للعنف في المعقل السني، وكان هذا ردة فعل للأساليب الوحشية التي ينتهجها تنظيم القاعدة وممارساته الداخلية وخصوصاً على المدنيين العراقيين بشكل عام وليس على الشيعة فقط. (فبي مار، ٢٠٠٣، ص ٨٥)

والعامل الثالث الذي أسهم في تهدئة الوضع تمثل في وجود كبح، ولكنه مهم على نحو متساو للمتطرفين الشيعة ولم تكن الجبهة السياسية الشيعة، من حيث الأساس، أكثر تجانساً من الجبهة السنية، وقد بدأت بالتشطي وإعادة الأحقاد، ولم تفضل القوات الصدرية بأن تحظى بحماية الحكومة الممثلة برئاسة المالكي^(٥) الذي كان قد فاز بالانتخابات نتيجة أصوات الصدرين، وقد انسحب الصدريون في عام ٢٠٠٧ بعد خلافهم معه من مجلس الوزراء على إثر إبقاء فترة أطول لبقاء القوات الأمريكية في العراق، مما جعل المالكي يعقد اتفاقاً مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بوصفه شرعياً، وحرمان الصدرين من الدعم والامتيازات، وثمة عوامل أخرى ساعدت أيضاً في تهدئة الوضع في الجانب الشيعي، فالضغط السياسي على الحكومة العراقية الجديدة لوضع وزراء محايدين في الدفاع والداخلية بدأ يؤتي نتائجه، ففي وزارة أكثر تكنوقراطية لجواد البولاني وزير الداخلية، جرى تطهير الشرطة الوطنية العراقية التي ساعدت في عمليات مكافحة الإرهاب، من الوحدات المنغمسة في العنف الطائفي وتدرجياً ازداد عدد القوات الأمنية العراقية إلى (١٤٠) ألفاً، وخضعوا لتنظيم وإدارة على نحو أفضل، وتعمل هذه القوات الإضافية الجديدة مع القوات الأمريكية بعد زيادة عددها لتبلغ (٥٠) خمسون الف مع حوالي (١٠٣) ألف من أبناء العراق بغية الحفاظ على الأمن، وقد ساعدت جهودهم وأثمرت بعد تدريبهم بشكل جيد على إثبات وجودهم وانعكس ذلك من خلال تدني العمليات الإرهابية وأعمال العنف بشكل عام واهمها العنف الطائفي. والشعب الذي لا يكل ولا يخضع. (فبيبي مار، ٢٠١٣، ص ٩٥).

(٥) نوري كامل محمد حسن المالكي ، اختيار لرئاسة الوزراء لفترتي انتخابيتين ، من ٢٠٠٦-٢٠١٤ ، وهو امين عام حزب الدعوة ، مواليد ٢٠ / يوليو ، ١٩٥٠ ، سياسي معارض سابق.

المطلب الأول: إعادة الروح إلى الوحدة الوطنية :

كانت حكومة رئيس الوزراء (نوري المالكي) قد عقدت اتفاقية حول وضع القوات بما يعرف (سوفاً) مع الولايات المتحدة الأمريكية_ وهي اتفاقية تمت في سنة (٢٠٠٨) التي وعدت بسحب قواتها بحلول عام ٢٠١١، والتحول نحو علاقة ذات صيغة أكثر مدنية محددة في اتفاقية الإطار الاستراتيجي طويل الأمد وقد أنجز المالكي الاتفاقية - على أمر يعتمد على الدعم العسكري المتواصل لثلاث سنوات أخرى، والتي أخرجها مجلس النواب ولم تكن بالإنجاز الهين، وقد تمخضت عنها وبالتحديد في نهاية آب ٢٠٠٨ القيام بحملات عسكرية في البصرة وديالى اعتماداً على الوحدات العسكرية العراقية ضد فلول القاعدة، وكذلك الميليشيات المناوئة للحكومة، وكانت النتائج مثمرة لبسط الاستقرار والأمن وطمأنة المواطنين وكذلك أشعرنا المالكي بأنه واثق بما فيه الكفاية من مقدرة قواته، ليقول للأمريكان بأنه يريد انسحاباً لكل القوات بحلول عام ٢٠١١، وهو مطلب جماهيري مهم لتعزيز وحدة الشعب وإعادة الهيبة والمكانة للدولة.

أراد العراق من خلال ذلك أيضاً إلغاء قرار الأمم المتحدة المرقم (٦٦١) وقيوده المرهقة، وكان يتعين على ذلك الدعم الأمريكي وتعزيز الأمن الداخلي وبسط سلطة الدولة، وأن المشاعر حيال اتفاقية الانسحاب من ناحية الجماهير العراقية كان لها ما يماثلها في الولايات الأمريكية، فللهولة الأولى، لربما بدا إبرام اتفاقية كهذه بمثابة انقلاب مروع على النوايا الأولية والطموحة لإدارة (بوش) في عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ بأهدافها المتمثلة بإعادة رسم العراق وإقامة شراكة طويلة الأمد معه، غير أن التحول كان يجري بهدوء لسنوات عدة مع تفجير الفوضى في العراق وخيبة الأمل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأولى حيث تمخضت المعارضة من جمهور الناخبين عن خسارة الجمهورية للكونغرس لصالح الديمقراطيين في انتخابات رئاسية حاسمة في عام ٢٠٠٨. (فيبي مار، ٢٠٠٣، ص٩٧)

وتوقعت الإدارة الأمريكية (بوش) أنها ستحصل على نصر ودعم يرافقه، بانتصارها في العراق بزيادة عدد قواتها الأمريكية في العراق ولكن النتائج كانت عكس ذلك لان المأزق الذي وقعت فيه لا يمكن علاجه بهذه الطريقة فعمدت في زمن حكومة (أوباما) على سحب قواتها تدريجياً للحفاظ على ماء وجهها بعد أن تكبدت الخسائر الكثيرة نتيجة صلابة المقاومة ووقفه الشعب المطالبة بذلك بالمظاهرات وأسلوب المعاملة مع هذه القوات، وقد نصت الاتفاقية على أن تكون القوات خارج المدن والقرى والمراكز المحلية بحلول ٣٠ حزيران ٢٠٠٩، والانسحاب الكامل ٢٠١١ وهذا ما حصل، وعلى الرغم من أن فترة (بوش) في مستهل تدخلها في العراق اتسمت بعدم الكفاءة والفعالية اتهمت بالتركيز على النطاق السياسي بدلاً من النطاق العسكري. (فيبي مار، ٢٠٠٣، ص٩٨).

حكومة العبادي والتهديدات :

إن انسحاب القوات الأمريكية لم يكن بالأمر الهين فلقد ترك أربعة تحديات تواجه الدولة العراقية:

التحدي الأول: يرجع إلى القرار الاستراتيجي النافذ منذ انتخابات عام ٢٠٠٥ في تشكيل حكومة ائتلافية واسعة لطمأنة جميع الأطراف الرئيسية بأن لديهم كرسياً على طاولة المفاوضات فضلاً عن أنهم سيكتبون صوتاً مما يجعل عملية صياغة السياسات واتخاذ القرارات شديدة الصعوبة، ونتيجة لذلك فإن سجل العراق في الإدارة كان ضعيفاً

وفي حين تم بالفعل تجنب صراعات كبرى، إلا أن الحكومة في زمن المالكي ستواجه شكوكا متعاظمة من قبل المواطنين إذا لم يتم تحسين تقديم الخدمات وخصوصاً مع ارتفاع عائدات النفط ونظراً إلى أنهم يرون الفساد المستشري، فإن العراقيين سيضعون الحكومة تحت مطرقة المسائلة، وقد شهدنا بالفعل علامات على ذلك على شكل احتجاجات شعبية متقطعة شملت جميع المحافظات جاءت كصدى للربيع العربي في العراق وهي شهدت ودلت على أن هذا الشعب مهما تعرض لوسائل القوة والإرهاب فإنه لا يخضع ولا يكبل ولا يمكن أن يقهر والدليل أن هذه الاحتجاجات والمظاهرات قد شملت جميع فئات الشعب ومن جميع الشرائح. (كريم، ٢٠٠٦)

التحدي الثاني: على الرغم من أن هذه المظاهرات دلت على إعادة الروح للوحدة الوطنية إلا أن النظام السياسي لا يزال منقسماً على نحو عميق، قد يكون هناك ائتلاًفاً حاكماً، ولكن يبدو أن حلفاء (المالكي) هم كذلك بالاسم فقط، إذ يبدو أنهم أكثر اهتماماً بالإطاحة برئيس الوزراء من العمل معه، لولا افتقارهم لوسيلة ناجحة لتحقيق ذلك، وهذا ما حصل فعلاً وما أثبتته الأحداث حيث تم استبداله (بالعبادي)، وبالرغم من تشبته بالحكم ونتيجة لفشله فقد استسلم للأمر الواقع بعد دخول (داعش) إلى المحافظات والمدن العراقية، وبالعكس ذلك ما كان عليه الوضع ما قبل الانتخابات البرلمانية لعام (٢٠١٠)، وبالتالي يشير إلى وجود خلل كبير في الجسد السياسي، الأمر الوحيد الذي يمكنه كسر هذا الجمود السياسي هو الصعود التدريجي، ولكن الحتمي، لفئة جديدة من القادة في المعارضة (للأحزاب الموجودة التي ينضم إليها منفيون سابقون) أمثال العبادي الذي أشرنا إليه. (بيترسون، ٢٠٠٧)

التحدي الثالث: في حين أن الوضع ظل سلبياً إلى حد كبير منذ عام ٢٠٠٣ إلا أن الصراع بين بغداد وأربيل، أو باللغة اللاتينية بين العرب والكرد، ما زال ينتظر الفرج، فثمة توترات تكفي لتصعيد الموارد المحلية وتحويلها إلى صراع مفتوح يدور النزاع حول الأرض والسلطة والموارد، واجتمعت هذه الأبعاد الثلاثة في القرار الذي اتخذته (شركة إكسون موبيل) لتوقيع عقد مع حكومة إقليم كردستان، واعتبرت بغداد ذلك غير قانوني وفقاً الاستكشاف قطعات نفطية تقع ثلاثة منها في الأراضي المتنازع عليها والتي شكلت لاحقاً مع إجراء الاستفتاء ما ذهبنا إليه من وقوع أحداث كانت لها بداية ولكن لم نعرف ما هي نهايتها.

التحدي الرابع: ما دامت الدولة العراقية ضعيفة فإن قبضة نفوذ القوى الإقليمية وأهمها (إيران - تركيا) ستبقى مؤثرة عليها ومتدخلة أحياناً بشؤونها بشكل مباشر أو غير مباشر ومع أن التدخل المسلح غير وارد على المدى القصير، إلا أن من شأن التنافس على النفوذ والحروب بالوكالة، أن تبقى في حالة عدم استقرار لزمن طويل وتمنعه من استعادة قوته، وتدخله في حلقات مفرغة ولكن كل شيء جائر وخصوصاً في العراق فإن شعبه له التجربة في تجاوز المحن والمعضلات. (عناد، ٢٠٠٨، ص ٢٢)

التحدي الخامس: لا بد من أن نناقش موضوع تقسيم العراق الذي أثير خاصة عقب تبني مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قرار غير ملزم لتقسيم العراق إلى (٣) ثلاثة أقاليم فدرالية في ٢٦/٩/٢٠٠٧ حيث أعلنت الولايات الأمريكية عن نيتها المبينة مسبقاً تقسيم العراق حتى بدأت كل القوى والدول في إبداء رأيها ومنها الداخلية والخارجية ومن أهم هذه الدول (إيران) التي تعمل على ضمان عدم استخدام العراق قاعدة للهجوم عليها، وكذلك أن لا يمثل العراق خطراً عليها مستقبلاً، ولذلك فهي تحرص عن طريق ضمان عدم قيام حكومة قوية في بغداد موالية للغرب ومعادية لإيران، ولا تسمح بوجود قواعد أمريكية دائمة على أراضيها أو بروز حكومة (شيعية) قوية ببغداد تنافس نفوذها لأنها تريد أن تكون دائماً عاملاً مؤثراً، وعلى هذه المنطقة والخليج والشرق الأوسط، وكان هدفها تشجيع الفدرالية في العراق ليصب في مصلحة أهدافها من خلال دعمها لأحزاب موالية لها، ونجاح المجلس الأعلى الإسلامي ليكون إقليمه في الجنوب المجاور لحدودها بالقرب من منطقة الخليج العربي. (فيلدمان، ٢٠١١)

المطلب الثاني: أثر الجهود الوطنية في نجاح جهود مكافحة الإرهاب:

كان من نتيجة ما تعرض له العراق بشكل عام من فوضى وتدمير وفساد انعكست على جميع مرافق الحياة المادية والمعنوية - وصول الشعب إلى قناعة بكلّ فئاته وشرائحه _ وخصوصاً طبقة الشباب والمثقفين _ أنه لا بدّ من تحرك يبين صورة من وحدة الشعب (وحدته الوطنية) ليعلن عبر وسائل فعالة رفضه إلى ما وصل إليه وضعه، والانهيال الكامل للوطن وتراثه وتاريخه العريق، وحضاراته التي عاش عليها أجدادهم وآباؤهم، يضاف له سوء الأحوال الأمنية والمعيشية على الرغم من أنه يتصدر الدول الغنية بموارده وخيراته.

أولاً: الاحتجاجات والاعتصامات بداية الرد الشعبي على الأوضاع :

كانت الاحتجاجات العامة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام ٢٠١١ وعرفت بثورة الربيع العربي خير محفز له، فبدأ الشباب بالاحتجاجات في نفس العام تساندهم جماهير أخرى من كافة شرائح الشعب وفئاته باحتجاجات بدأت في ساحة التحرير ونادت بمحاسبة المفسدين ومعالجة التضخم والبطالة والتأكيد على خروج القوات الأمريكية جميعاً وتطورت للمطالبة في إسقاط النظام لعدم إمكانيته قيادة البلاد بشكل عادل وأمين والقضاء على الإرهاب بكل إشكاله، ومعالجة تفشي الطائفية، وقد استمرت هذه الاحتجاجات والتظاهرات حتى تطورت إلى اعتصامات داخل المنطقة الخضراء امتدت إلى جميع المحافظات في ٢٥/كانون الأول/٢٠١٢ وتواصلت حتى ٣٠/كانون الأول/٢٠١٣ حتى تدخلت الحكومة بالقوة عندما أرسلت قوة لفض هذه المظاهرات وأحرقت خيام المعتصمين في ساحة مظاهرات الرمادي قرب جسر البوفرج، وبدأت في مواجهات جديدة ساحة التحرير راح ضحيتها عدد من الشباب، وتطور الموقف حيث خرجت فيها عدة مدن عن السيطرة منها الفلوجة والكرمة ومناطق من الرمادي في بداية ٢٠١٤ قبل أن يسيطر تنظيم داعش الإرهابي فيما يُعرف "الدولة الإسلامية" في شهر حزيران من نفس السنة ويدخل الموصل والرمادي وصلاح الدين بشكل مروع ومدّم، وعجز في دور الحكومة نتيجة مفاجأتها بهذا الموقف الذي استغله داعش ليعلن دولته المزعومة حيث قام بأعمال لم نسمع لها من سابقة إلا من قبل الخوارج، وقد فاقهم بالإجرام والتدمير والتخريب والذبح. (القيسي، ٢٠١٢، ص٣٧).

وفي بداية ظهوره حاول أن يكسب إلى جانبه طائفة معينة من إخواننا (السنة) بحجة أنه جاء لنصرهم والوقوف معهم بوجه (الشيعة) وحكومتها، ولكن بعد أن استوطن وأمن لوضعه أخذ ينكل بالكل دون تمييز في الطائفة أو العرق، وخصوصاً في اليزيديين والصابئة والمسيحيين في مناطق تلعفر وسنجار وسهل نينوى، حيث قام بسبي نساءهم وقتل الأطفال والشيوخ وتجنيد شبابهم للعمل معهم كرها، وقد كاد خطره أن يصل إلى بغداد لولا أن هبّ الشعب ليعلن مرة أخرى إعادة الروح والحياة إلى وحدته الوطنية بعد أن أصبح وجوده ووطنه في خطر لا مناص منه إلا بالتضحية والتوحيد. (وثيقة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ٢٠١٥)

وقد كان نداء المرجعية أكبر دافع وحافز لذلك، إذ أعلن في وقته المناسب ولتدخل أول مرة بشكل مباشر بعد أن انقضت داعش وعصابتها الإرهابية على محافظة الموصل التي تعد ثاني محافظة بعد بغداد مساحة، وسكاناً وأهمية واحتلالها واستخدام ابشع وسائل الإجرام بأهلها والقوات الأمنية التي وقعت بأيديها وهي مستمرة في طريقها واحتلالها مدينة بعد مدينة وكانت تستخدم إجرامها وسيلة دعائية للربح والتزهيب ووسيلة لبيان حقيقتها الإجرامية التي هي بعيدة كل البعد حتى عن الكفرة الذين عرفهم الإسلام، فكيف بالإسلام الذي عرف بدين التسامح وعدم الإكراه

وقد ذكر القرءان الكريم ذلك في سورة البقرة أن لا إكراه في الدين، ونتيجة لهذا الاندفاع وهذه الحالة من الإعلام الذي رافقه من الدول التي تغذيه، فقد وصل بهم الحال للتصريح بأنهم سيشكلون دولة تضم العراق والشام، من هنا اتضحت الأهداف الخبيثة لإعادة المنطقة إلى ما قبل الإسلام، وحقيقة القول يعتبر دخول (داعش) من أصعب وأخطر المفاسل التاريخية التي مرّ بها العراق خلال الثلاثة عشر عاماً المنصرمة، وقد لا يخفى على كل متابع أن تنظيم داعش انطلق من واقع مأزوم من الناحية المذهبية بسبب أجنادات ومشاريع إقليمية ودولية سعت بكل ما أوتيت من قدرات وإمكانات إلى حرق دول المنطقة وشعوبها بنيران الطائفية المقيتة وتنظيم (داعش) الإرهابي مثل أهم الأدوات المهمة التي زادت على ذلك، وعملت مثلما عملت وتعمل (جبهة النصرة) هي الأخرى وعناوين أخرى على شاكلتهم على الرغم مما تختلف فيه من الأشكال والمظاهر والمسميات وتلتقي في الجوهر والهدف والمضمون. (ياسر، ٢٠١٦، ص ١٣).

ويخطئ من يحاول قراءة الواقع الداعشي على أنه سيتوقف عند العراق أو أنه جاء للدفاع عن السنة، فإن الحقيقة أظهرت البرهان على أرض الواقع والنتائج أثبتت ذلك، فلم يعد وجود (داعش) مقتصراً على مساحات محددة في سوريا والعراق فحسب بل إنه امتد إلى اليمن ولبنان ومصر وليبيا والجزائر وتونس ونيجيريا بالاتجاه الآخر امتد إلى أفغانستان وباكستان ودول آسيا الوسطى وأوروبا، اضم إلى ذلك فإن دولاً أخرى من بينها المنظومة الخليجية والأردن وتركيا حيث أنها باتت مهددة إلى حد كبير من التنظيم رغم أن بعضها دعمته وساندته ووفرت له الظروف والإمكانات الملائمة للتوسع والانتشار والتمدد ولكنها اكتشفت حقيقة ذلك فيما بعد. (ياسر، ٢٠١٦).

في ظل هذه الظروف الشائكة والمتداخلة كان قد استلم (حيدر العبادي) مهامه رئيساً للوزراء في ٩ تشرين الأول / ٢٠١٤ خلفاً لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي حيث جاءت التظاهرات الاحتجاجية في وقتين: في آب ٢٠١٥، وفي آذار ونيسان ٢٠١٦، كظاهرة اجتماعية وسياق سياسي مؤثر في البنا السياسية وتأثيرها على شكل التحديات الداخلية للعملية السياسية العراقية بكل أبعادها لما تمثله من المزاج العام ووصوله إلى مراحل التعبير الصحيح والمراجعة التي تشكلت في الراي العام العراقي وفي رغبتها الجادة لإصلاح العملية العراقية برمتها منذ عام ٢٠٠٣ وفق المفكر الأمريكي (سمايل هونثنك) بأن كل مجتمع يتعرض للتغيير الاجتماعي، تبرز فئات جديدة للمشاركة في العمل السياسي، وحين يكون النظام السياسي مفتقراً إلى الحكم الذاتي، تدخل هذه الفئات مجال السياسة دون أن تكون متطابقة مع التنظيمات السياسية القائمة، أو دون الإذعان إلى الإجراءات السياسية المتبعة ولقد كان من نتيجة ما تعرض له العراق بشكل عام. (ياسر، ٢٠١٦)

ثانياً: فتوى المرجعية :

وضعت المرجعية وبنظرة ثاقبة يشهد لها العدو قبل الصديق كل ما مرّ ذكره من الأعمال الإرهابية الداعشية وما تهدف له إضافة إلى الأمور التالية:

أولاً: أن الواقع الذي تعيشه المؤسسة العسكرية العراقية من حيث تعدد الولاءات واستشراء الفساد وضعف وغياب العقيدة القتالية السابقة يجعل من غير الصحيح التعويل عليها بالكامل لخوض معارك غير تقليدية في ضل ظروف صعبة ومعقدة ومع عدو مستميت لذلك لا بدّ من إشراك الحالة الشعبوية الجماهيرية (الوحدة الوطنية) بشكل شامل في الحرب ضد داعش وبأسرع وقت ممكن لأنه عدم وضع حد لتنظيم داعش كبح جماحه سيؤدي إلى تقدمه وتمدهدده بحيث يصعب في مراحل لاحقة مواجهته والتغلب عليه خصوصاً حينما يصل إلى العاصمة بغداد والمدن المقدسة. (ياسر، ٢٠١٦).

ثانياً : وينبغي أن لا يقتصر الدفاع من قبل مكون دون آخر ولا مدينة دون أخرى أنها مسؤولة كل الشعب بكل طوائفه وأعرافه وشرائحه أنها وحدة الشعب المصيرية أمام دفاع مصيري يبين حقيقة كل هوية مواطن والقول أو المثل ينطبق هنا (رب ضارة نافعة) وفعلاً كان داعش ورد المرجعية عليه هو النفع الأكبر في توحيد البلاد بشكل عملي وإعادة الحياة التي تغيبت إلى روح الوحدة الوطنية والتي يراهن عليها كل وطني مخلص في أهميتها ومكانتها وتأثيرها في المعجزات التي سخرها الله (وما استكان شعب عن الجهاد إلا ذل) في قول الرسول الأعظم (ﷺ).

ثالثاً : بعبارة أخرى لا بد أن ينظر إلى العراق والعراقيين الذين يستهدفهم تنظيم داعش بنظرة واحدة لأنهم شعب واحد وعلى الشيعي أن يقاتل لحماية السني والكردي والتركمانى والمسيحي والإيزيدي والشبكي على حد سواء (وضمن الوحدة الوطنية) وهكذا بالنسبة لأي مكون آخر مهما صغر أو كبر حجمه. إن العراقيين هم أولى بالدفاع عن بلدهم من الآخرين ومن الخطأ الاعتماد والتعويل على القوات الخارجية والتصديق بشعاراتها وادعاءاتها لا سيما تلك التي تحول حولها الشبهات بدعم وقبول الإرهاب والتي سعت إلى جذبه وتدريبه سابقاً وهذا هو قدرة العراق دائماً يتعرض للاختبارات الصعبة ، ولهذا أصدرت المرجعية الفتوى التاريخية للجهاد وذلك بتاريخ ١٤ شعبان ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٦/١٣ م (ياسر، ٢٠١٦)

تأثير الفتوى الدينية على طرق الجهاد

الجهاد الكفائي / نوع من أنواع الجهاد المتكون من نوعين: (السيستاني، ٢٠١٤)

الأول: جهاد الطلب / وهو إرسال المسلمين إلى الأقوام الكافرة لتستخيرهم بين الإسلام ودفع الجزية والقتال وهذا كان في بداية الدعوة الإسلامية وبعد أن فرضه الله جل وعلا ورسوله (ﷺ).

الثاني: من جهاد الأعداء (الجهاد الكفائي) وهو الجهاد الذي يؤديه جماعة من المسلمين ويسقط عن الباقين، ولا يلزم منه أن يخرج جميع المسلمين للجهاد، وقد قال الرسول (ﷺ) في الحث على الجهاد: (إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم).

ثالثاً : أما أثر هذه الفتوة منذ كانت قد فاجأت الكثير من الأعداء والتي لم يحسبوا لها حساب حيث امن كشفت بنواياهم بشكل واضح أمام العراقيين والعالم نتيجة لعدم سيطرتهم على ردود أفعالهم التي أعقبت هذه الفتوى وها هو (رئيس أركان الجيش الأمريكي الجنرال (ديمستي) في مؤتمر صحفي في البنتاغون حيث قال ما نصه (تخبط أصحاب الإدارة الأمريكية من دعوة المرجع الأعلى آية الله السيستاني للتطوع إلى جانب الجيش العراقي)، واصفاً إياها بانها لم تكن مضرّة وأنها تعقد الوضع قليلاً، مشيراً إلى أن (الدعوة) للمتطوعين تلقى استجابة أنه كلام ديمستي يؤكد بأن المرجعية واستجابة الشعب لها قد أسقطت محاولات أقلمة الوضع العراقي، والتدخل في تشكيل الحكومة والسعي إلى فرض الشروط على العراقيين، مقابل الدفاع عنهم. (مايكل، ٢٠١٦، ص ٢٥)

رابعا: وأن الهجوم الأول على الفتوى كان من قبل الكيان الصهيوني عبر عدة مقالات وتصريحات واليوم يأتي ديمستي منسجم مع الهجمات الصهيونية واللوي الطائفي السلفي على هذه الفتوة التي أنقذت العراق من التقسيم وأعادته الأمن والحياة إلى وحدته الوطنية بعد أن تحققت نتائج باهرة على الأرض عززت ذلك. (العادلي، ٢٠٠٧)

خامساً: هذه هي الرؤيا المرجعية الشاملة الجوانب والمتعددة الأبعاد، تمخضت عن إطلاق (الجهاد الكفائي) والذي استندت إليه في تشكيل الحكومة من قوات قتالية شعبية (الحشد الشعبي) تمتلك إرادة قوية ولديها استعداد عالي للتضحية، استناداً إلى عقيدة تؤمن بها الوطن أولاً، وتعمل وتتحرك في إطار السياق القانوني وتعتمد على جميع فئات الشعب بشكل طوعي، وبإشراف الدولة. (حبيب، ٢٠١٥، ص٧٩)

سادساً: وقد انتقلت هذه الصحوّة والموقف عن تبلور رأي عام شعبي، على مستوى الشارع العراقي بمختلف أطرافه وأعراقه، رافضاً الطائفية والتفرقة بالوقوف لوجه داعش وسلوكياته الإجرامية التي استندت على قناعة ووضوح الرؤيا وكان النصر حليف هذه الوحدة وهذا الجهاد تكلم بتحرير الموصل والمحافظات الأخرى وما زلت الانتصارات مستمرة ومازال الشعب يتوحد يتراصف بعضه مع بعض يوماً بعد يوم بعد أن امتزج دمه كما كان دائماً في الحروب السابقة ليروي تراب الوطن الذي يعتبره كل شيء له حباً ووجوداً وكرامة ومكان وليثبت مرة أخرى أن الوحدة الوطنية هي الأساس في التغلب على جميع الصعاب.

تجلي الوحدة الوطنية :

لقد ظهرت أنقى صورة للوحدة الوطنية في التكاتف والتسابق الذي شكل فئات وأطراف الشعب من خلال الدفاع عن وطنهم عندما وجدوه مههد بالزوال على أثر دخول ما يسمى (بداعش) إلى عدة محافظات في الشمال أخذ يعبث ويدمر ويخرب ويقتل ليشمل الجميع في هذا النهج الذي لا يمت للاسلام بشيء ، عندما هب الجميع للتطوع سواء في الصحوات بالنسبة للأخوة السنة وكذلك حشد الشعب من الجنوب إلى الشمال ليكون هذا التطوع وأثر نداء المرجعة للجهاد الكفائي ، بجميع فئات الشعب العربي والكردي واليزيدي والتركماني والأشوري والمسيحي وكل من عاش على أرض الوطن من فئات أخرى وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هذه الأطياف التي عاشت على أرض العراق تعزز بهويتها وتدين بالولاء لهذا الوطن وكانت تنتظر الفرصة بالتعبير عن ذلك.

الخاتمة

أولاً: بينت لنا الدراسة بشكل واضح أهمية الوحدة الوطنية في مكافحة الإرهاب وهي تشكل قاعدة مهمة في اعتماد الدول عليها لأنها تعزز الأمن والاستقرار والحفاظ على سيادة الوطن من خلال الوقوف بوجه أي تهديد أو غرق لوحده وكان لها الموقف الحاسم مع الإرهاب الذي اجتاز العراق للفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٧ ومازالت تشكل الرهان الرابع في جميع الأزمان.

ثانياً: كما وان هذه الوحدة الوطنية لها مقوماتها لوها معوقاتنا من هذه المفاتوحات دور الحكومة وثقافة الشعب في الحفاظ عليها عندما يكون هناك شعور بتهديد لإضعافها أو التجاوز عليها بشتى الوسائل والأنواع سواء كان خارجي أو داخلي واهم هذه المعوقات الاستعمار بأشكاله والطائفية والف وضعت الدولة وعدم قيامها بدورها الضامن للشعب في العدل والمساواة.

ثالثاً: لقد كان للإرهاب الدور الواضح في التأثير على الوحدة الوطنية من خلال الدعم الخارجي والوسائل التي استخدمها سواء التي كانت متمثلة بالعنف أو الإعلام وتستخدم الأفكار الهدامة الظلامية ولكنه لم يصمد أمام وعي الشعب الذي خير أساليبه عبر مرور الزمن لأنها الضامنة الأكيدة للحفاظ على وجودة ووجود وطنية الذي يتمثل كل شيء له إلا الذين لم يعيشوا على ترابه ويتخلوا من خيراتهم وكان الانتصار بشفيه على الإرهاب والعون إلى وحدته من جديد ومازال الطريق أمام مليء بالمفاجآت هكذا هي الحياة في الوقت الحاضر.

النتائج:

بغض النظر عن ماهية وحقيقة الإدراك الأمريكي لما جرى وما يجري وكذلك الحكومات والسياسيين ورجال الدين الذين يشكلون الطرف المهم في المعادلة التأثيرية على الأحداث والتطورات والفضى في العراق ومنها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. وما إذا كانت هذه التطورات نتيجة لسوء في التقدير من عدمه أو هي مقصودة أم فرضت فان ثمة خلل في هذا الجانب أسهمت فيه وساعدت على حدوثه. يعود إلى عدم الموضوعية في تقديرها والاهتمام بالوقائع والحقائق الجوهرية ذات الأهمية الأولية وهي:

أن تدمير الدولة وتفكيك مؤسساتها عن طريق القوة وإعادة تشكيلها عن طريق الخطط العسكرية والإملاءات السياسية والترتيبات الأمنية ولإجراءات الاقتصادية والاشتراطات والصدمات الاجتماعية، لا بدوان تدفع إلى ردود أفعال يغلب عليها طابع العنف والإرهاب المنظم، أو العشوائي، بشكل وباخر وبدرجة أو أخرى ولأسباب مختلفة باختلاف مجالاتها والتداعيات المترتبة عليها في الحاضر أو التي يمكن إن تترتب عليها في المستقبل

رافقها أن قوات الاحتلال بكل قوتها وجبروتها لم تؤد بمسؤوليتها الأمنية تحديداً وفقاً لمبادئ القانون الدولي واتفاقيات جنيف في حفظ الأمن في العراق لا على مستوى حفظ حدوده الدولية ولا على مستوى الأمن في الداخل

فقد سمحت بتسلل عناصر مختلفة من خارج الحدود عملاً (استراتيجية استيراد الإرهابين إلى العراق) ومن ثم القضاء عليهم بدلاً من مواجهتهم في مناطق متعددة من العالم وهو ما عبر عنه الرئيس (جورج بوش) بالقول (أن العراق ساحة رئيسية لمواجهة الإرهاب) ويبدو أنها لازالت على قناعتها تلك، على الرغم من عدم توقف (العمليات الإرهابية) في العالم لأنها لم تفعل شيئاً لا بل مخطط لذلك والا ماذا يمنع أن تمنع بشكل عملي وهي صاحبة الإمكانيات الأولى في العالم واكتفت باستثناء إلقاء اللوم على دول الجوار التي اتفقت معهم قبل غزو العراق ومطالبتهم بضبط حدودهم مع العراق.

أما في الداخل فقد اكتفت واهتمت بأمن قواتها وحلفائها وأهملت كلياً أمن الشعب والمجتمع والعمل على تنصيب حكومة ترضي الشعب وتلبي طموحاتها ولديه القدرة على السيطرة على الوضع وتحافظ على أرضه واقتصاده من الانهيار وإنما اعتمدت إلى اختيار حكومات محاصصة من تضيق المشاكل وتأزمها أكثر فأكثر.

(حرب الجميع ضد الجميع هكذا قالها هوبز، ويبدو أن هناك أزمة كبرى تعيشها الكتل السياسية العراقية، ومنظومة السلطات التشريعية والتنفيذية وربما ساهم الدستور في صناعتها، وطبيعة النظام التوافقي، والمحاصصي، ولهذا شهدت الحكومات العراقية منذ التغيير (حكومة الدكتور علاوي، حكومة الدكتور الجعفري، حكومتا المالكي، حكومة الدكتور العبادي) ظاهرة عدم الاستقرار المستمرة ولذلك فإن طبيعة العملية السياسية في العراق بحاجة إلى المراجعة الشاملة، ولا سيما أن السمة الأبرز بتداخل العوامل الداخلية والخارجية عبر ما يعرف بصراع المصالح أو طريقة التعاطي بمنطق اللعبة الصفرية، أو حاصل جمع الأصفار التي تقوم على أساس الربح الكامل أو الخسارة الكاملة بين الأطراف وعموماً، فإن القرارات الصادرة عن النظام السياسي في واقع الحال هي محصلة لتأييد كل من

١_ أيديولوجية الحكم في تفاعلاتها مع التيارات الفكرية الأخرى والسياسية السائدة

٢_ الأحزاب السياسية بوصفها قنوات للمشاركة السياسية وإدارة لبلورة الخيارات

٣_ النخب السياسية التي تقوم على المعلومات وتطرح البدائل

التوصيات :

توصي بما يلي وبما تجده يساهم وضع حد لهذا الانهيار

فيما يخص النظام السياسي يجب أن يكون مثلاً لمكونات وفتات وشرائح الشعب ومعبرا عن إرادته الجمعية ومصالحها العامة، ويجب أن يعمل النظام السياسي على إحلال مفهوم الأغلبية والأقلية الاجتماعية لكي يكون معبرا عن الإرادة العامة.

إن كون النظام السياسي جزء خاص من النظام الاجتماعي لا يعني انه جزءاً منفصلاً عنه على الإطلاق وإن تلك الخصوصية ترتبط بالوظيفة التي يفترض أن يؤديها النظام لصالح المواطنين كافة على اختلاف انتماءاتهم وليس الجماعة أو فئة أو جهة معينة حتى وإن انتمى إليها من الناحية الاجتماعية والسياسية وأيضاً ليس لمصلحته على اعتباره مجرد نظام حكم

ضرورة إعادة النظر على حساب القوات الأمنية ومؤسسات الدولة التي بنيت وأسست على أساس محاصصاتي مما جعلها كثيرة الولاءات وغير وطنية وضعيفة القوة والإرادة والمبادئ والإخلاص

وضع قوانين صارمة لكل من يخل بأمن البلد ويخون تربته ويحرض أو يشجع على الطائفية والإرهاب والعمل على إزالة مظاهر الاستفزاز والتدخل في الخصوصيات الدينية والعرفية وترجيح كفة طائفة على أخرى إلا ما يسمح به القانون.

إعادة النظر في بناء العلاقات بشكل يوازن أهمية الحفاظ على السيادة والمصلحة وتعزيزها مع الإخوان العرب وتذليل الصعاب التي تقف في طريقها واهمها الثقة والاعتدال والحرص على إدامته ومع ما يحرص العراق بهم من تاريخ مشترك ومقومات الدم واللحمة واللغة وهم أيضاً جيران.

إجراء المصالحة الوطنية وفق تشكيل مجلس له صلاحياته ومكانيته بشكل لا يترك ثغرة لنفوذ لتخلف الوحدة الوطنية وذلك بمشاركة ممثلين كل فئات المجتمع المؤثرة وحتى الصغيرة وتكون قراراتها وإجراءاتها محط التزام ودعم من قبل الجميع وعلى راسهم الحكومة

الملاحق

تتضمن الجداول التالية :

إحصائية فئات المجتمع العراقي حسب المحافظات.

مراحل استراتيجية الصدمة الأمريكية في العراق.

خارطة تبين قرار الكونكرس الأمريكي لتقسيم العراق.

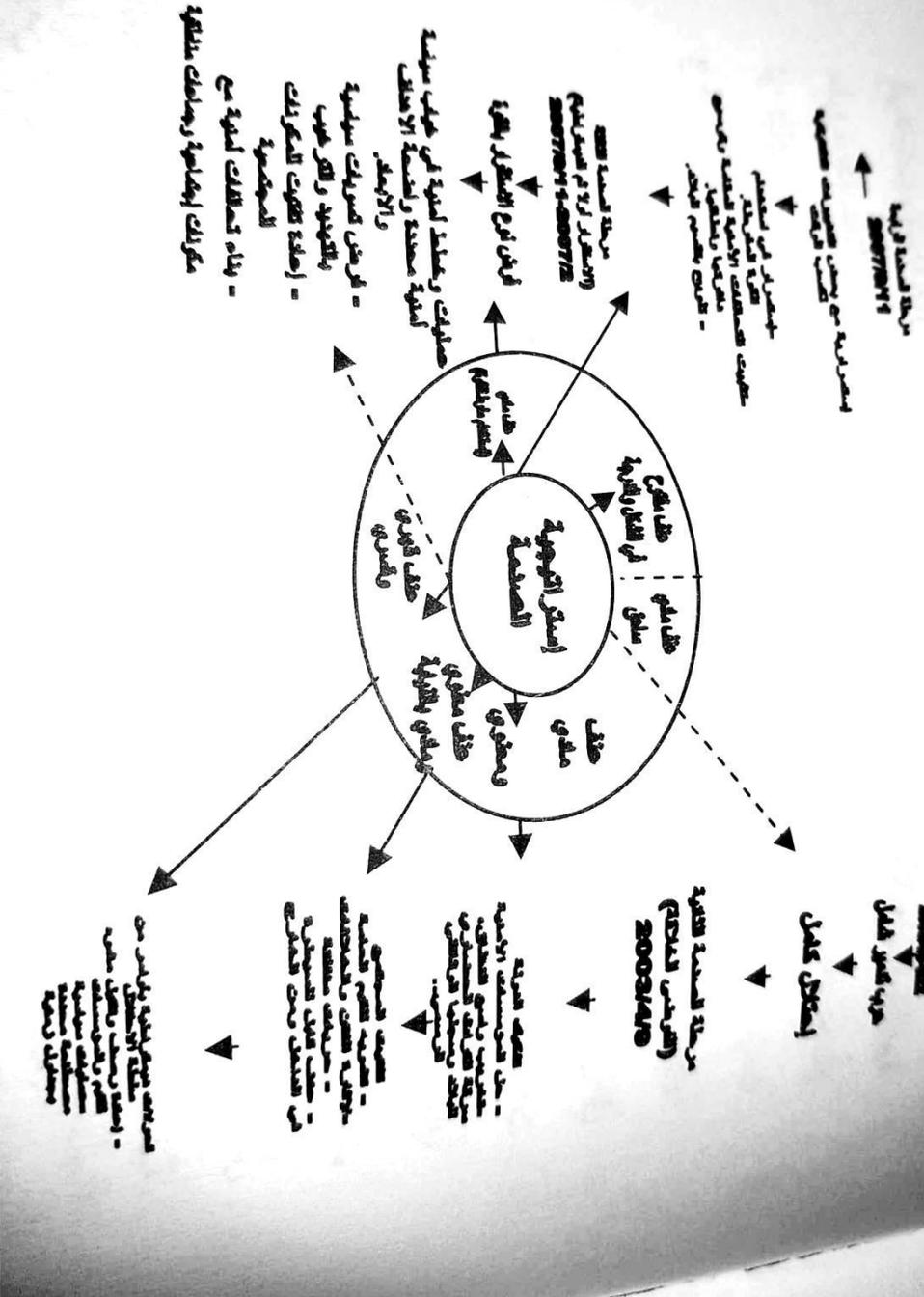
مجموعة مخططات وبيانات تبين البطالة والتعسف وعلاقة المجتمع بالمؤسسات المدنية والحكومية وما انعكس ذلك من حرمان بحقه.

هل يختلف العرب عن غيرهم من الأمم
وهل يختلف أهل العراق عن غيرهم من العرب؟



ADUS
CAMERA

مراحل استقر الاتجاهية الصدمة الاميريكية في العراق



سرور، ٢٠٠٣م



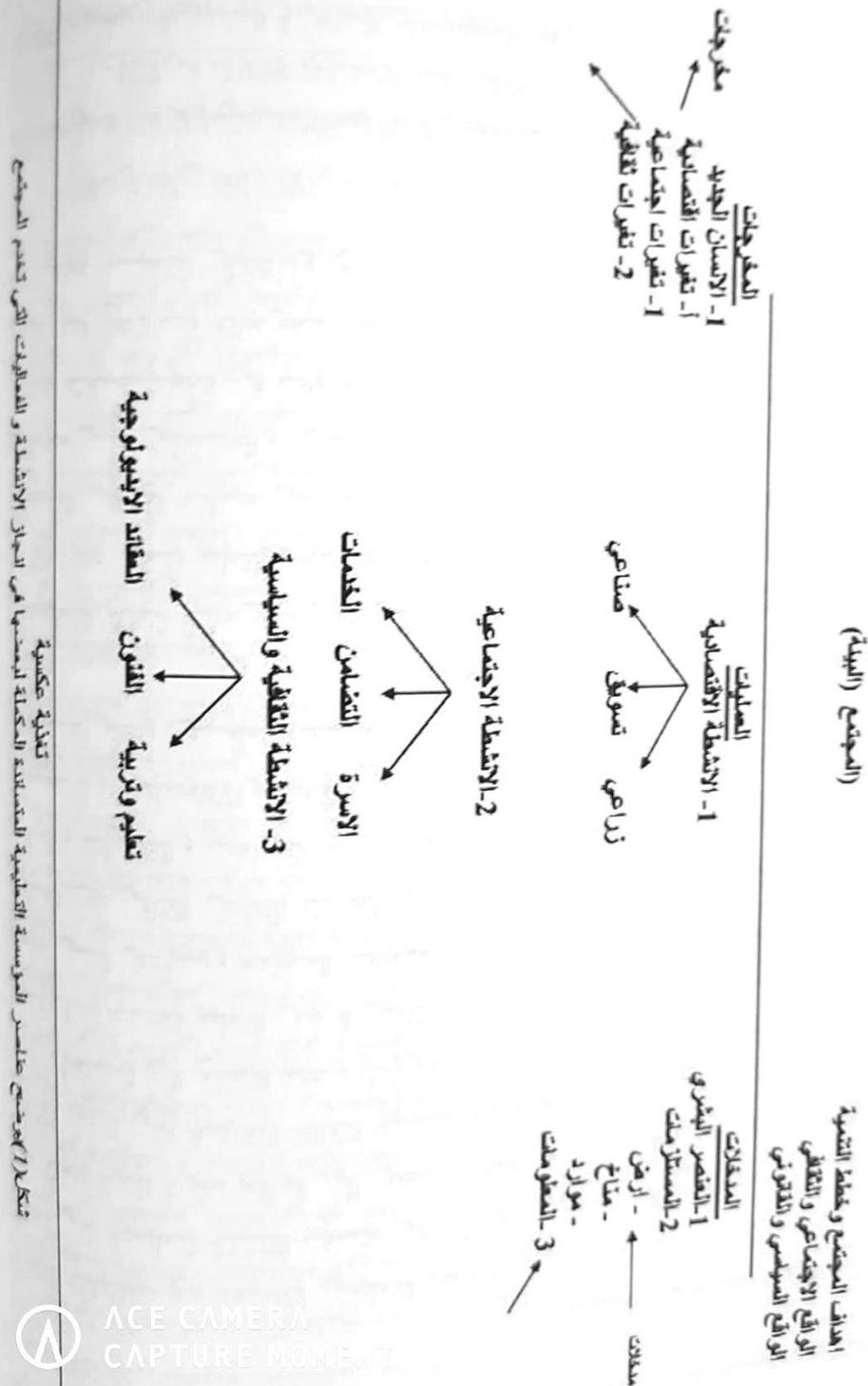
كشك، ٢٠٠٧م



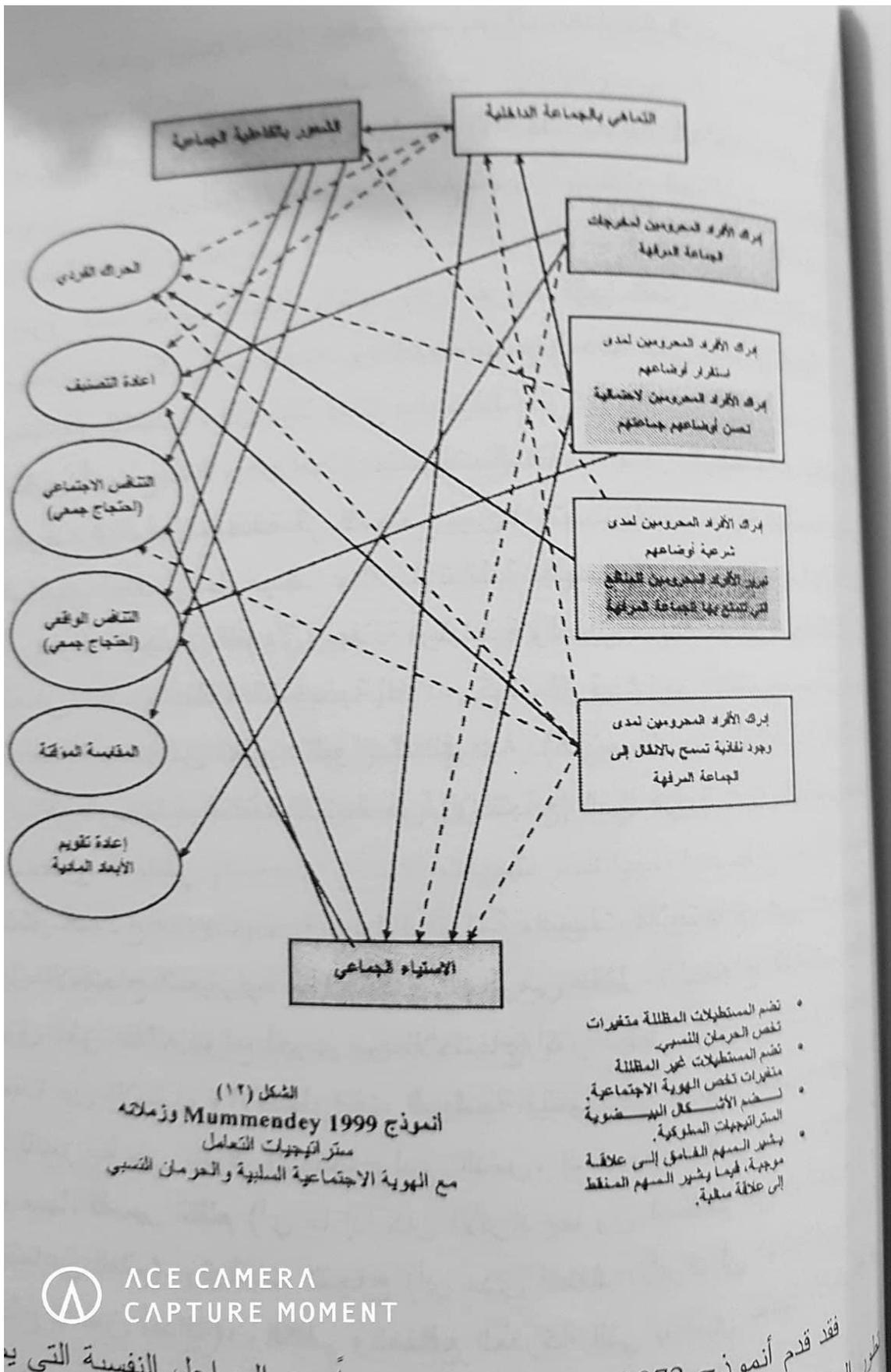
معدلات البطالة في العراق بعمر (15-24) سنة لسنوات مختارة
البيانات بوضوح

السنة	معدلات البطالة	Unemployment rate
Year	اناث	ذكور
1990	6,3	7,2
2004	37,2	46,0
2005	28,8	31,6
2006	32,5	29,7
2008	29,7	30,1
		المجموع
		Total
		7,1
		43,8
		29,6
		30,3
		30,0

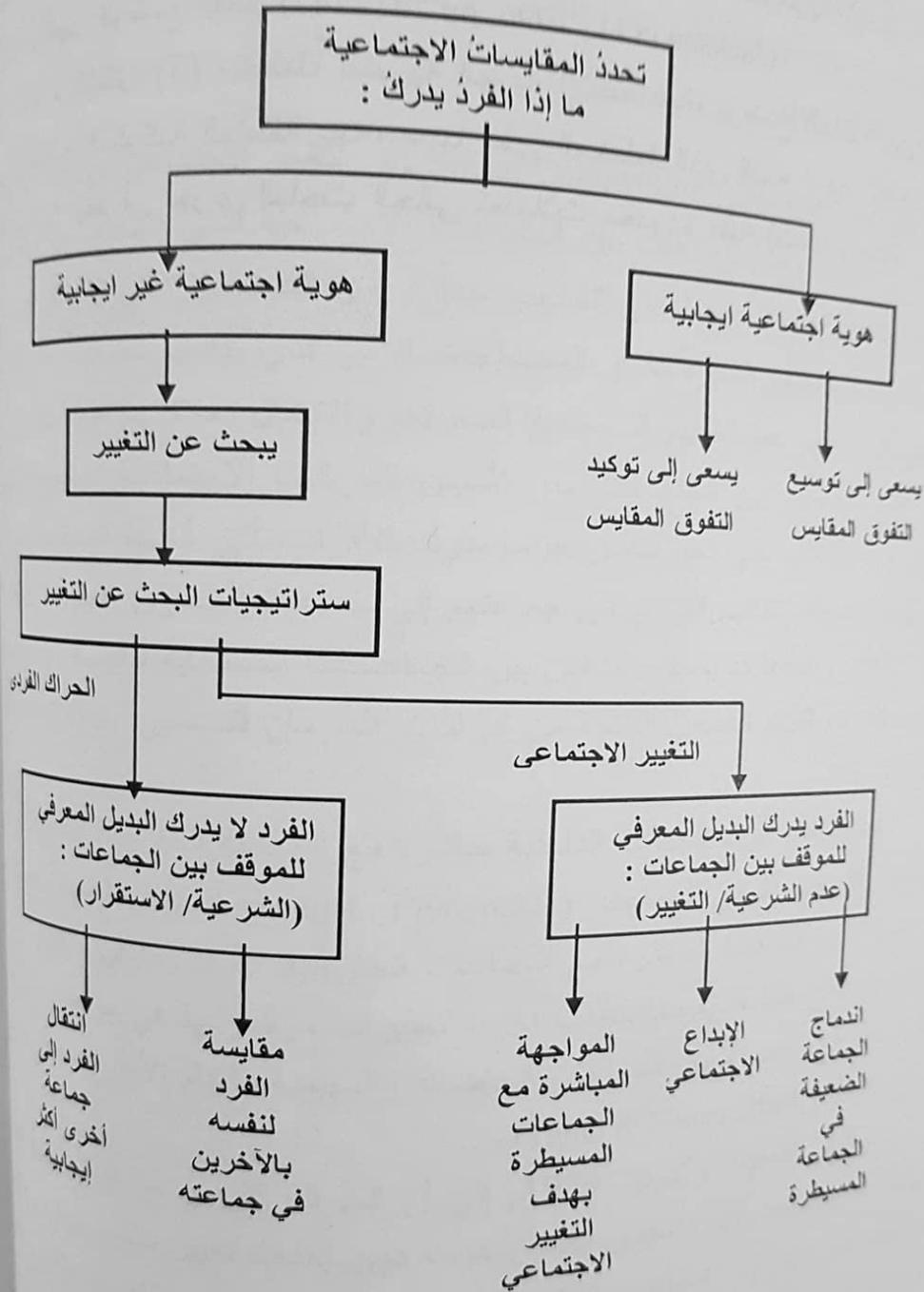
فارس، ٢٠١٠م



فارس، ٢٠١٠



فارس، ٢٠١٠م



الشكل (5)
مخطط توصيفي
لنظرية الهوية الاجتماعية



ACE CAMERA
CAPTURE MOMENT

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية والمترجمة :

- أحمد رفعت محمد، ٢٠١٢، الإرهاب الدولي في ضوء أحكام القانون الدولي العام والاتفاقات الدولية وقرارات الأمم المتحدة وآرائهم العربية، ط ٢، ٢٠١٢ القاهرة، مصر، ص ٢٠٤
- إريك دافيس، مذكرات دولة، السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة: حاتم عبد الهادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨.
- إسماعيل صبري، ١٩٨٢، نظريات السياسة الدولية، مقارنة، مطبعة الصباح، ط ١، ص ٩٢، دولة الكويت.
- إلياس، ضاري رشيد، (٢٠٠٤)، الحرب على العراق: الأهداف والنتائج وأهمية الوحدة الوطنية، مطبعة المستقبل، بيروت، لبنان.
- باتريك، كويكيرت، داعش عودة الجهاديين، ترجمة: ميشلين جيب، دار الساقى، بيروت، ٢٠١٥.
- بدوي، منير محمود، مفهوم الصراع في العراق الأسباب والأنواع، مطبعة النيل، ط ٣، أسيوط.
- البغدادي، عز الدين محمد، ٢٠١٧، دفع الصولة عن نظرية الدولة، مطبعة شارع المتنبي، ط ١، ٢٠١٧، بغداد، العراق.
- البكري، ياسين سعد محمد، ٢٠١١، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع، مطبعة نائر جعفر العصامي، ط ١، ٢٠١١، بيروت، لبنان.
- بنيوب، أحمد شوقي، (٢٠١٣)، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- بيتسون، مايكل، انتخاب سريع في العراق، ماذا يتكون النتيجة، صحيفة الواشنطن بوست، العدد الصادر بتاريخ: ٢٠٠٧/٧/١.
- بيشتوان صادق، ٢٠٠٦، الإرهاب، مطبعة الحاج هاشم، ط ١، ٢٠٠٦، اربيل، عراق، ص ٢٧.
- الجنابي، باسم كريم سويدان، مجلس الأمن والحرب على العراق ٢٠٠٣، دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
- حافظ، ناهدة عبد الكريم، (٢٠٠٨) ، جدلية العنف والتسامح، مؤتمر السليمانية: ثقافة اللاعنفي في التعامل مع الآخر، وقائع المؤتمر المركزي الذي عقده بيت الحكمة بالتعاون مع جامعة السليمانية للفترة ٢٩-٣٠/١٠/٢٠٠٧.
- حسن، حميد فاضل، (٢٠٠٧)، الهوية الوطنية العراقية أزمة الماضي والحاضر الأسباب والمعالجات، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٤٩.
- حسين، علي محمد، ٢٠٠٧، خطة أمن بغداد ونظرية الأمن القومي الأمريكي، قراءة في الاستراتيجية الأمريكية والأزمة العراقية، الملف السياسي العدد ٢٧، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

- حياوي، نبيل عبد الرحمن، سقوط بغداد: الوقائع الكاملة ليومية حرب الخليج الثالثة، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٦.
- خطاب الرئيس الأمريكي بوش بتاريخ ٢١ / آذار / ٢٠٠٦ .
- الراوي، فوزي، ٢٠٠٥، حول الأوضاع السياسية والاجتماعية العراقية تحت الاحتلال، المستقبل العربي، العدد ٣١٧، تمور.
- الريبيعي، فاضل، نتائج وتداعيات الاحتلال على العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد: ٢٠٠٦/٣٠٥.
- رشيد، عبد الوهاب حميد، (٢٠٠٦)، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات المستقبل العربي، بيروت.
- سامية محمد جابر، ٢٠١٢، القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعارف الجامعية، ط ١، ٢٠١٢، الإسكندرية، مصر.
- سلوم، سعد، (٢٠١٣) التنوع الخلاق: خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق، المجلس العراقي لحوار الأديان، مؤسسة مسارات، بغداد.
- العادي، حسين درويش، المواطنة وإدارة المجتمع والدولة، مجلة المواطنة والتعايش، مركز وطن للدراسات، السنة الأولى، العدد الثاني.
- عبد الحي، زلوم ٢٠٠٥، الحرب الصليبية، مطبعة الاهرام، ط ١، ٢٠٠٥، القاهرة، مصر.
- الغرباوي، ماجد، ٢٠٠٦، التسامح ومناخ اللاتسامح، مطبعة السرور، ط ١، ٢٠٠٦، بغداد، العراق.
- فارس كمال نظمي، ٢٠١٠، المحرومون في العراق، دار ومكتبة البصائر، ط ١، ٢٠١٠، بيروت، لبنان.
- فبي مار، ٢٠١٣، عراق ما بعد ٢٠٠٣، مطبعة دار الامل، ط ١، ٢٠١٣، دمشق، سوريا، ص ٢٧، ترجمة مصطفى نعمان احمد.
- فيلدمان، ليندا، الجمهورية والدعوة إلى تقطيعها، صحيفة الكريستيان ساينز مونيتور، تشرين أول-٢٠١١.
- قناة الحرة عراق الفضائية - لقاء تلفزيوني في بغداد بتاريخ ١٤ تشرين أول ٢٠٠٥.
- القيسي، فريد جاسم حمود، ٢٠١٢، العنف في العراق، دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في اسباب العنف، دار ومكتبة البصائر، ط ١، ٢٠١٢، بيروت، لبنان.
- كرمانج، شيركو، الهوية والأمة في العراق، دار الساقى، ترجمة: عوف عبد الرحمن عبد الله، بيروت، ٢٠١٥.
- كشك، أشرف محمد، ٢٠٠٧، رؤية أمريكية لتقسيم العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣، أكتوبر.
- كوردسمان، توني، أعراض الحرب والسلام، مجلة وجهات نظ، القاهرة، العدد ٤٩٥، شباط-٢٠٠٨.
- المناع، هيثم، (٢٠١٥)، خلافة داعش، مؤسسة يباس، بيروت.
- منظمة العفو الدولي: العراق، مذكرة حوال بواعث القلق من التشريعات التي وضعتها سلطة الائتلاف المؤقتة، رقم الوثيقة: (٢٠٠٥/١٧٦/١٤/4-mde، ديسمبر- كانون أول / ٢٠٠٥).

- ميكيشيللي، أليكس، (٢٠١٣)، الهوية والدولة، ترجمة: علي وطفة، دار الوسيم للخدمات الطباعة، دمشق.
- ميلان راي، خطة تحرير العرق، دار الكاتب العربي، بيروت، ٢٠٠٣.
- ميلر، جيفري، (٢٠٠٦)، قوات العراق: الفجوة في الاستراتيجية الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد: ٥٣٢١.
- هنتغتون، صاموئيل، (٢٠١٥)، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلوعبود، ط٢، دار الساقى، بيروت.
- هيثم كريم، ٢٠٠٦، الفراغ الأمني في العراق أسبابه وتداعياته، مطبعة النهضة، ط١، ٢٠٠٦، بغداد، العراق.
- وجدان فريق عناد، ٢٠٠٨، العراق بين الاستمرارية والتغيير، مطبعة الضوء، ط١، ٢٠٠٨، العراق بغداد.
- الوردي علي، ٢٠٠٥، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، منشورات سعيد بن جبير، ط٥، ٢٠٠٥، قم، طهران.
- ويسلي كلارك، ٢٠٠٤، الانتصار في الحروب الحديثة، دار الكتاب العربي، ط٢، ٢٠٠٤، بيروت، لبنان، ص٩، ترجمة علي الأيوبي.
- ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة: داعش والعراق وإدارة الوحش، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥.

ثانياً: المصادر الأجنبية :

Ismail jalili light of Iraqi academies conference on the assassinations of Iraqi. april, 2006.

kenneth katzman, activies and Iranian influence in Iraq (washington, d.c congressional Research body, the fourth of iune 2009).

Iraqi professors were reflected in sasson,Iraqi refugees,p.o.box 148,interviews with Jordan.

ثالثاً: الدوريات :

انتهاكات حقوق الإنسان في العراق (وثيقة) بعثة الامم المتحدة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٠ في ١٠ / ٢٠٠٥.

جلبي، فهيل جبار، (٢٠١٤)، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، جامعة دهوك، دهوك.

الراوي، فوزي، ٢٠٠٥، الأوضاع السياسية والاجتماعية العراقية تحت الاحتلال، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٧، ٢٠٠٥.

دوريث، عديد وديموند، لاري، ٢٠٠٦، عام الانتخابات المحفوفة بالمخاطر في العراق مجلة الديمقراطية، نسيان (٢٠٠٦)، لندن.

الحسين، ياسر عبد، ٢٠١٦، العراق الأزمات المتموجة والحرب على الإرهاب، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد ١٣، ٢٠١٦، بغداد، عراق.

رابعاً: الرسائل العلمية والدراسات :

جميل، أسماء، ٢٠٠٧، العنف الأهلي في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

سرور، (٢٠٠٣)،العراق الغزو الاحتلال المقاومة،، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.

سلوم، سعد، ٢٠١٣، التنوع الخلاق: خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق، المجلس العراقي لحوار الأديان، مؤسسة مسارات بغداد ٢٠١٣.

العاني، فاطمة مهدي عبد الرحمن، العلاقات العراقية الأمريكية ما بين ١٩٦٧ - ٢٠٠٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

عبد الله، آمال وهاب، ٢٠٠٧، العنف وأزمة الاحتواء (دراسة حالة العراق) في الراي الآخر (العنف الطائفي أسبابه ونتائجه) الحلول الجذرية نشرة تصدرها وحدة البحوث والدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.

منير محمود بدوي، ٢٠٠٧، مفهوم الصراع: في الأصول النظرية في الأسباب والأنواع، مجلد دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، العدد ٣، أسيوط، القاهرة.

خامسا: الصحف :

الجابري، علي، ٢٠٠٦، أيادي خفية تغتال الكفاءات، مقال في جريدة الزمان، العدد ٢٣٣٥، في ٢٠٠٦/١٢/١٩.

جوي كوي، ٢٠٠٣، جريدة ناشيونال، مقالة في ٢٢ آذار، ٢٠٠٣.

جيمس غلاند وروبين، ٢٠٠٦، النزوح يعيد رسم خريطة العراق الطائفية والاقليية (خدمة بتويوك) نقلا عن جريدة الشرق الاوسط العدد ١٠٥٣٢ في ٦/٢٠ .

خطاب الرئيس الأمريكي بوش بتاريخ ٢١ آذار ٢٠٠٦.

قناة الحرة عراق الفضائية _ لقاء في بغداد بتاريخ ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٥ .

القيسي، راقية، ٢٠٠٦، العنف الطائفي في العراق الجديد مسؤولية من، جريدة الزمان، العدد ٣٧٥، ١٦ / ٤ / ٢٠٠٦.

سادساً: المواقع الإلكترونية :

النابلسي، محمد أحمد، الآثار النفسية للعدوان والاحتلال على الطفل العراقي، الانترنت:
WWW.arabpsynet.com/apn.journal/apnj7/HTM

الجثث مجهولة الهوية ببغداد والإرث العراقي في القتل سؤال كل مرة: w.w.w. islamonline.net

Impact Of National Unity On Combating Terrorism From 2003 To 2017

Abstract

This study shows the importance of national unity in enhancing security, stability and the preservation of the homeland if it has a government that works to support all basic requirements and elements of sustainability and pave the way for good land through application and national approach, and implementation of justice, equality and unified outlook for all segments of Iraqi society.

This study also shows the most important obstacles that stand in its way and lead to its weakening: terrorism, corruption and sectarianism in all its forms.

The problem of the study was based on the main assumption that there was a relationship between the effects of national unity on counter-terrorism efforts and the maintenance of the unity and stability of the country. The methodological study (system analysis) and "functional construction" were used as the most widely used in the study of internal and external political activity, including inputs, outputs, interactions, relationships and concepts associated with functional construction in the policy analysis And role in decision-making

The study concluded that national unity is directly proportional to the role of the state in its work, its strength and the integrity of its institutions. The independence of the will of this government is a strong basis for maintaining this unity, which in turn represents the most important pillar in national building and preserving its sovereignty and security from any aggressor. Or terrorist and its problems and vice versa.

The state points to a great weakness that can occur in national unity in the event that it does not play its role and responsibility in the right way, the chaos will lead to undermining the regime and the homeland.